اتحاد الجامعات العربية
AARU
الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
M.U.B.S
مجلة سنوية | العدد الأول

جمعية كليات معاهد وأقسام

العمل الإجتماعي العربي

محتويات العدد

أهداف المؤتمر ١٠
محاور المؤتمر ١٢
برنامج المؤتمر ١٤
استمارة المشاركة ٢٠
كلمات الافتتاح ٣٢
كلمة د. حاتم علامي ٥١
كلمة د. هدى سليم ٦٣
كلمة وزير الشؤون الاجتماعية ٧٠
كلمة رئيس جامعة القدس المفتوحة ٧٥
كلمة عميد كلية التنمية الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة ٧٨
كلمة رئيسة نقابة الاختصاصيين في العمل الاجتماعي ٨٠
أبحاث المؤتمر ٨٤

جمعية الخدمة الاجتماعية
اتحاد الجامعات العربية AARU

جامعة القدس المفتوحة

اتحاد الجامعات العربية

الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
M.U.B.S
EMPOWERING INNOVATION

برعاية معالي وزير الشؤون الاجتماعية
الأستاذ وائل أبو فاعور

وتحت مظلة إتحاد الجامعات العربية

تتشرف

جمعية الخدمة الإجتماعية التي تضم كليات، معاهد وأقسام العمل الإجتماعي في الاتحاد
بالإشتراك مع الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم - لبنان و جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

بدعوتكم لحضور المؤتمر العلمي حول

العمل الاجتماعي العربي
بين الواقع والتطلعات

وذلك في بيروت/لبنان في الفترة من ١٥ - ١٦ ايار٢٠١٣

يتضمن برنامج المؤتمر كلمات الافتتاح ومساهمات الباحثين
لمزيد من المعلومات مراجعة صفحة المؤتمر : www.mubs.edu.lb/asw.aspx

المكان : أوتيل الـ Le Commodore ، الحمراء
الزمان : الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء الواقع فيه ١٥ أيار ٢٠١٣

لـتأكيد الحـضور أو الإعتذار:
٠٥/٦٠١٨٠١ - ١٩٢ ٠٣/٢٢٣

تمهيد:

في العشرين من آذار من العام ٢٠١٢ تأسست جمعية الخدمة الإجتماعية التي تضم كليات ومعاهد وأقسام العمل الإجتماعي في إتحاد الجامعات العربية بقرار من المؤتمر العام للإتحاد، وحددت الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم في بيروت مقراً لها، وهي جمعية ذات شخصية مستقلة، ولا تبغي الربح ولا تمارس أي نشاط سياسي، ومن أهم أهدافها دعم مهنة العمل الإجتماعي في الوطن العربي وتنسيق جهود الكليات والمعاهد الأعضاء لإعداد الإنسان القادر على خدمة أمته العربية وتحقيق تطلعاتها بجميع الوسائل المشروعة وعلى الأخص في مجال العمل الإجتماعي، من خلال التعاون على رفع مستوى التعليم والعمل على تطوير المناهج الدراسية وتحسين قدرات أعضاء هيئة التدريس وزيادة إنتاجهم البحثي في المجالات المتعلقة بالعمل الإجتماعي والعلوم الإجتماعية وتطبيقاتها ما ينعكس على نوعية التعليم في كليات ومعاهد وأقسام العمل الإجتماعي العربية وخدمة المجتمع.

ونظراً للأعداد المتزايدة لكليات وأقسام العمل الإجتماعي والخدمة الإجتماعية في الوطن العربي والإقبال المتزايد للطلبة على هذه التخصصات، ونتيجة للتغيرات الكبيرة في بنية المجتمع نظمه وعلاقاته وما واكب ذلك من ظواهر ومشكلات تطلبت تدخلاً مهنياً من مختصين إجتماعيين، ونتيجة للتطورات الهائلة في مهنة العمل الإجتماعي من حيث نظرياتها ومعارفها ومهاراتها، وحرصاً من جمعية كليات ومعاهد وأقسام العمل الإجتماعي على مواكبة آخر المستجدات في مجالات الخدمة الإجتماعية وميادينها، وإيماناً منها بأهمية تطوير وتنمية العنصر البشري في الوطن العربي ونقل المعرفة وتبادل الخبرات وخلق منصات أكاديمية معرفية متخصصة في هذا الموضوع فقد عملت وبالشراكة مع جامعة القدس المفتوحة والجامعة الحديثة للإدارة والعلوم تحت مظلة إتحاد الجامعات العربية على تنظيم هذا المؤتمر العلمي الهام والذي هو بعنوان: العمل الإجتماعي العربي بين الواقع والتطلعات. وعليه فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر تدعو كافة الأكاديميين والباحثين والمهتمين المتخصصين في هذا المجال للمشاركة في هذا المؤتمر من خلال أبحاثهم ودراستهم العلمية وأوراق العمل لإنجاح فعاليات المؤتمر.

أهداف المؤتمر:

يهدف هذا المؤتمر إلى إلقاء الضوء على واقع مهنة العمل الإجتماعي في الوطن العربي وذلك من خلال:

- التعرف على واقع كليات وأقسام ومعاهد الخدمة الإجتماعية في الوطن العربي.
- التعرف على واقع مؤسسات العمل الإجتماعي العربي.
- متابعة المستجدات المعاصرة في مهنة الخدمة الإجتماعية.
- الإطلاع على الخبرات العربية في مجالات الخدمة الإجتماعية وميادينها الأكاديمية منها والمهنية.
- تبادل الخبرات بين الخبراء والأكاديميين العرب وكذلك المهنيين.
- مناقشة أخلاقيات مهنة العمل الإجتماعي.
- عرض نماذج أكاديمية ناجحة سواء على مستوى المعرفة أو المهارة.

محاور المؤتمر:

المحور الأول:	واقع ومستقبل مؤسسات الرعاية والخدمة الإجتماعية في الوطن العربي.
المحور الثاني:	جودة التعليم في كليات ومعاهد وأقسام العمل الإجتماعي العربية ودورها في رفد المؤسسة المهنية بالمختصين.
المحور الثالث:	صعوبات ممارسة مهنة العمل الإجتماعي في الوطن العربي.
المحور الرابع:	الوعي المجتمعي لمهنة الخدمة الإجتماعية.
المحور الخامس:	التدريب الميداني والبحث العلمي في الخدمة الإجتماعية.
المحور السادس:	نحو منظومة أخلاقية وقيمية عربية لمهنة الخدمة الإجتماعية.
المحور السابع:	المتطلبات الأكاديمية لمهنة العمل الإجتماعي ومدى توافرها في المؤسسات الأكاديمية العربية.
المحور الثامن:	واقع ومستقبل تدريس مهنة الخدمة الإجتماعية في الوطن العربي.
المحور التاسع:	الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بمهنة العمل الإجتماعي في الوطن العربي.
المحور العاشر:	التكنولوجيا والعمل الإجتماعي بين التوظيف والتضارب.
المحور الحادي عشر:	الإعلام الإجتماعي ودوره في مناقشة وتوجيه المشكلات والظواهر والأحداث الإجتماعية.
المحور الثاني عشر:	مهارات التدخل وإرتباطها بالمعرفة وانعكاسها على الطلاب.
المحور الثالث عشر:	العمل الإجتماعي والتنمية.
المحور الرابع عشر:	العمل الإجتماعي والإعاقة في العالم العربي.
المحور الخامس عشر:	العمل الإجتماعي والتدخل الطارئ في العالم العربي.
المحور السادس عشر:	العمل الصحي الإجتماعي في العالم العربي.

شروط الإشتراك:

- أن يحقق البحث معايير التقويم في المؤتمر.
- أن يكون البحث مستوفياً لعناصر البحث العلمي.
- أن تقدم نسخة مطبوعة من البحث على ورق (A٤) بخط (١٤) نوع (Simplified Arabic).
- الّا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة.
- يرفق مع البحث نسخة إلكترونية على (CD) أو ترسل عبر البريد الإلكتروني.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية أو الإنجليزية.
- أن يرتبط البحث بأحد محاور المؤتمر.
- أن تتضمن صفحة غلاف البحث (إسم الباحث، ومكان عمله، ورتبته الأكاديمية).
- الأبحاث المسلمة للجنة المؤتمر لا ترد لأصحابها، ولها الحق في إستبعاد أي بحث لا يستوفي شروط التقويم.
- أن لا يكون قد نشر سابقاً.

الفئات المدعوة لحضور المؤتمر:

- الأكاديميون والباحثون المتخصصون من المؤسسات البحثية والأكاديمية.
- أخصائيو العمل الإجتماعي العاملون في مؤسسات الرعاية والخدمة الإجتماعية.
- مدراء المؤسسات الإجتماعية الأهلية والحكومية.
- طلبة الخدمة الإجتماعية وعلم الإجتماع وعلم النفس من الجامعات.

تواريخ هامة في المؤتمر:

تقدم الأبحاث بصيغتها النهائية في موعد أقصاه ٢٠١٣/٤/٢٠.

تقوم اللجنة العلمية بإعلام أصحاب البحوث المقبولة للمؤتمر في موعد أقصاه ٢٠١٣/٤/٢٥.

اللجان المشرفة على المؤتمر:

أولاً: اللجنة التحضيرية

أ. د. هدى سليم	رئيس اللجنة التحضيرية / الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم / لبنان
د. عماد اشتيه	جامعة القدس المفتوحة / فلسطين
د. فاتنة سليمان	الجامعة اللبنانية / لبنان
د. رانيا منصور	الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم / لبنان
أ. الاء شخشير	جامعة القدس المفتوحة / فلسطين
أ. لوسي حشمة	مديرة العلاقات العامة / جامعة القدس المفتوحة / فلسطين
د. خضر عواد	جامعة الجنان / لبنان
د. حسن حمود	الجامعة اللبنانية الأميركية / لبنان
السيدة مايا جزيني	مؤسسة عامل / لبنان
السيدة إنعام أبو جودة	نقابة الإختصاصيين في العمل الإجتماعي / لبنان
د. ماريز جمعة	مدرسة التدريب – الجامعة اليسوعية / لبنان
د. أمل مكرزل	مدرسة التدريب – الجامعة اليسوعية / لبنان
د. عزمي منصور	جامعة عمان الأهلية / الأردن
أ. سهير الغالي	الجامعة اللبنانية – كلية الصحة العامة / لبنان

ثانياً: اللجنة العلمية

د. عماد اشتيه	رئيس اللجنة العلمية / جامعة القدس المفتوحة
أ. د. هدى سليم	الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
أ. د. أحمد عليق	عميد كلية الخدمة الإجتماعية / جامعة حلوان
د. إياد أبو بكر	جامعة القدس المفتوحة
د. رانيا منصور	الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
د. أمل مكرزل	الجامعة اليسوعية
د. خضر عواد	جامعة الجنان
د. إيهاب عبد الحق	المعهد العالي للخدمة الإجتماعية / جامعة الإسكندرية

المراسلات

توجه المراسلات باسم رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر على العنوان التالي:

د. عماد اشتيه رئيس اللجنة العلمية / عميد كلية التنمية الإجتماعية والأسرية / جامعة القدس المفتوحة

البريد الإلكتروني: social@qou.edu

تلفون: ٠٠٩٧٠٥٩٩٢٥٢٤٥٨

للمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على: موقع جامعة القدس المفتوحة: www.qou.edu
موقع الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم: www.mubs.edu.lb

ملاحظة هامة:

يتحمل المؤتمر نفقات الإعاشة والإقامة طيلة فترة المؤتمر للباحثين المشاركين بتقديم أوراق عمل، ويتحمل المشترك نفقات السفر من مكان إقامته إلى لبنان ذهاباً وإياباً. وفي حال إشتراك أكثر من باحث في ورقة واحدة يتحمل المؤتمر نفقات الإقامة لباحث واحد فقط.

برنامج المؤتمر

مع تفاقم المشاكل الاجتماعية في العالم العربي، وتسارع التغيير الاجتماعي، والدور الفاعل الذي يلعبه الإختصاصي في العمل الإجتماعي، أصبح من الضرورة تنظيم مؤتمر علمي بعنوان «العمل الإجتماعي بين الواقع والتطلعات» بأبعاده الإجتماعية السياسية والتربوية والتشريعية والبحث عن إجابات أسئلة عامة تتمحور حول هذه الأبعاد وتشكل محاولة للخروج بإستنتاجات حول هذا الموضوع.

يقدم البرنامج الدكتور أديب خطار.

اليوم الأول ٢٠١٣/٥/١٥.

جلسة الإفتتاح:

٩:٣٠ – ١٠:٣٠

- النشيد الوطني اللبناني والنشيد الوطني الفلسطيني.
- كلمة أمين عام جمعية كليات معاهد وأقسام العمل الإجتماعي أ. **د. هدى سليم**.
- كلمة الوفود المشاركة **الدكتور عماد اشتيه**.
- كلمة رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم **الدكتور حاتم علامي**.
- كلمة رئيس جامعة القدس المفتوحة: أ. **د. يونس عمرو**/يلقيها د. جهاد البطش نائب الرئيس لشؤون قطاع غزه.
- كلمة نقيب الإختصاصيين في العمل الإجتماعي **الآنسة إنعام أبو جودة**.
- كلمة راعي المؤتمر معالي وزير الشؤون الإجتماعية **الأستاذ وائل أبو فاعور**.

١٠:٣٠ – ١١:٠٠

إستراحة.

الجلسة الأولى:

رئيس الجلسة: **الدكتور كامل مهنا رئيس مؤسسة عامل الدولية**

١١:٠٠ – ١٢:٠٠

الباحثون	عنوان البحث	الجامعة
أ. **د. فطيمة بن عبد العزيز**	الخدمة الإجتماعية بين الإلتزامات المهنية والضوابط الأخلاقية	جامعة البليدة سعد دحلب – الجزائر
أ. **د. بن حمودة محبوب**	الخدمة الإجتماعية في الجامعة الجزائرية، إسقاط على تجربة الأستاذ الوصي من خلال نظام L.M.D.	جامعة الجزائر
أ. **د. منال طلعت محمود**	نظم الجودة والإعتماد في تعليم الخدمة الإجتماعية	جامعة الإسكندرية – مصر

الجلسة الثانية:

رئيس الجلسة: **الدكتورة حنان غازي – أستاذة في معهد العلوم الإجتماعية – الجامعة اللبنانية.**

١٢:٠٠ – ١:٠٠

الباحثون	عنوان البحث	الجامعة
د. جميلة خوري	الأبحاث العلمية وآثارها على تطوير منهجيات التدريب والعمل الإجتماعي الميداني: تعزيز نظام حماية الطفل في لبنان ٢٠١٢	مدرسة التدريب – جامعة القديس يوسف – لبنان
د. أنس إبراهيم محمد عبد الباقي	تدريب المرأة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة الإمام المهدي – السودان
د. هالة مصطفى	دور البحث العلمي في تطوير الممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية	جامعة الإسكندرية – مصر

استراحة: ١:٠٠ – ٢:٠٠

الجلسة الثالثة:

رئيس الجلسة: **الدكتورة هانيا محمود النقاش – كلية الصيدلة – جامعة بيروت العربية**

٢:٠٠ – ٣:٠٠

الباحثون	عنوان البحث	الجامعة
أ.د. ناجي عبد النور	البعد القانوني والتنظيمي للعمل الإجتماعي العربي: التجربة الجزائرية	جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر
د. نعمات شعبان علوان	الإشكاليات الأخلاقية التي تواجه مهنة الخدمة الإجتماعية «دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مجال الخدمة الإجتماعية بقطاع غزة»	جامعة الأقصى – فلسطين
د. حسن عالي	نحو منهجية علمية لصياغة دستور للخدمة الإجتماعية العربية	الجامعة السانية – وهران – الجزائر

الجلسة الرابعة:

رئيس الجلسة: **الدكتور راغب جابر – كلية الإعلام والتوثيق – الجامعة اللبنانية**

٣:٠٠ – ٤:٠٠

الباحثون	عنوان البحث	الجامعة
الأستاذ سليمان أعراج	دور مؤسسات الخدمة الإجتماعية في تفعيل التنمية بالجزائر دراسة حالة وكالة التنمية الإجتماعية	جامعة الجزائر
د. رانيا منصور	الصعوبات التي تواجه ممارسة العمل الإجتماعي في لبنان	الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
د. يحيى محمود النجار	معايير ضمان الجودة لأقسام العلوم الإجتماعية في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة.	جامعة الأقصى – فلسطين.

اليوم الثاني ٢٠١٣/٥/١٦.

الجلسة الخامسة:

رئيس الجلسة: **الدكتورة ليلى تنوري – الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم والجامعة اللبنانية.**

٩:٣٠ – ١٠:٣٠

الباحثون	عنوان البحث	الجامعة
د. السعيد سليمان عواشرية	تحديد المتطلبات الأكاديمية لمهنة العمل الإجتماعي في الوطن العربي بين الواقع والتطلعات	جامعة باتنة – الجزائر
د. موسى شرف الدين	الخدمة الإجتماعية والإعاقة	
د. عماد إشتيه	الشراكة بين المؤسسة الأكاديمية والمؤسسة المهنية وأثرها في تحسين نوعية التعليم في الخدمة الإجتماعية	جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

استراحة

الجلسة السادسة:

رئيس الجلسة: **الدكتور مأمون طربيه – الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم**

٩:٣٠ – ١٠:٣٠

الباحثون	عنوان البحث	الجامعة
الأستاذة سامية حسين رجب سعيد	دور الإتحاد العام للمرأة السودانية في تنمية وبناء قدرات المرأة بولاية النيل الأبيض في الفترة من ٢٠٠٩م – ٢٠١٣م	جامعة الإمام المهدي – السودان
طلاب الماجستير في جامعة MUBS	العمل الإجتماعي من منظور إعلامي: دليل الرعاية البديلة نموذجاً	الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
١٢:٠٠ – ١:٠٠	صياغة التوصيات	

استراحة: ١:٠٠ – ٢:٠٠

كلمات الإفتتاح

جمعية الخدمة الاجتماعية
اتحاد الجامعات العربية AARU

جامعة القدس المفتوحة

اتحاد الجامعات العربية

الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
M.U.B.S
EMPOWERING INNOVATION

حضرة الزميل/ة الكريم/ة
إذا أردت المشاركة في بحث، نرجو تعبئة هذه الاستمارة وإرسالها إلى رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر
الدكتور عماد اشتيه بأسرع وقت ممكن عبر البريد الإلكتروني: social@qou.edu

استمارة المشاركة

اسم المشترك: .....

مكان العمل:.....

الجنسية:.....

الرتبة الأكاديمية:.....

عنوان العمل:.....

هاتف العمل:.....

هاتف البيت:.....

فاكس:.....

هاتف نقال:.....

البريد الالكتروني:.....

عنوان البحث:.....

.....

كلمة رئيس مجلس أمناء
الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
الدكتور حاتم علامي

منذ إستقبال الشخصية الأولى المسارعة الى مؤتمر الخدمة الإجتماعية العربية بدأت ترتسم في مخيلتي صورة الرحلة الطويلة بإتجاه التغيير الإجتماعي الحقيقي في واقعنا العربي المرير .

يجيب نجاح اللقاء عن حس عالٍ بالمسؤولية وبأن الأمل يزداد بمواكبة أولي العلم وأهل المبادرات للحراك الناشط بحثاً عن سبيل للخروج من نفق الأزمات وتجلياتها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية .
ويستجيب اللقاء بفعالياته وبرامجه وتطلعاته لضرورات البحث والتدقيق والتحليل على صعيد التعليم الجامعي بعد أن تغيّر موقع الخدمة الإجتماعية في رؤى الجامعات وبرامجها وقيمها ومعاييرها متلازمةً مع مؤشرات جودة التعليم والبحث العلمي بما يكفل حسن توجيه هذا التعليم في قدرته على مواكبة تحديات العصر و بما يؤمن سبل خدمة المجتمع .

أيها الأعزاء ،
تتداخل في مؤتمر اليوم حلقات بلاتينية ذات فاعلية لا تحد إزاء الدور المطلوب ، فتحت فضاء المسؤولية المجتمعية يأتي المؤتمر ليشكل نقطة وصل على المستوى العربي نرتاح لكونها تحت مظلة إتحاد الجامعات العربية الذي تعمل هيئاته القيادية والعامة على التفاعل مع تطور الوقائع عالمياً وعربياً ، حيث كان التنسيق والتناغم ميزة العمل بين الأعضاء و الأمانة العامة التي شاركتنا بإفتتاح مركز جمعية الخدمة الإجتماعية عبر مشاركة الأمين العام للإتحاد الدكتور سلطان أبو عرابي الذي أنقل إليكم تحياته وتمنياته للمؤتمر بالنجاح مع إستعداد الأمانة العامة لمساندةً الخطوات المتخذة في ركب العمل العربي المشترك .

ومن دواعي فخرنا وسرورنا أن تكون هذه المبادرة نتيجة جهود شريكة مشتركة مع جامعة القدس المفتوحة من فلسطين القضية والرسالة والمعيار .

وتحت المظلة العربية وبما يشكل تكاملاً مع تطلعات المهتمين بالخدمة الإجتماعية يأتي البعد الوطني لمؤتمرنا هذا ليعكس شعور القيّمين على الشأن العام وعلى برامج الخدمة الإجتماعية والبرامج التطوعية بأعلى درجات المسؤولية وكلنا يعرف الطابع المميز والحركة الإستثنائية التي تميز عمل حضرة وزير الشؤون الاجتماعية الاستاذ وائل أبو فاعور وفريق عمل الوزارة ، وقد كان لنا منذ سنوات رحلة عمل مشترك مع الصديق الأستاذ أنطوان زخيا وكل المبادرات التي تقوم بها الوزارة خاصةً بعد أن فرضت التطورات الأخيرة في سوريا إستحقاقات جديدة .

ومع المسار الإيجابي الملموس لعمل معظم الحكومة وكامل الوزارة يأتي دور الجمعيات والمؤسسات والأندية لتعطي نموذجاً للدور المنشود من المجتمع المدني بعد تغيير قواعد وآليات نظم الحكم وباتت الجمعيات هي المرجع لحسن توجيه سياسات الدولة والأفراد .

أما المنحى الذي يميّز إلتزام التعليم الجامعي بالخدمة الإجتماعية فتَتجلى المبادرة التي تقف وراء تنظيم هذا المؤتمر ذلك أن الجامعة هنا هي مركز البحث وساحة التفاعل ومسرح الحدث الإجتماعي ومن خلال ذلك التمركز لإعداد كفاءات قيادية شابة طموحة لقيادة مسيرة الخدمة الإجتماعية والتغيير المنشود .

أيها الأعزاء ،

إن جملة من القضايا تتصدر اليوم خارطة الخدمة الاجتماعية والدعوة الى إجراء تقييم علمي للمهمات الواجب التصدي لها يزداد إلحاحاً في ظل الأوضاع المزرية لمجتمعاتنا ومعدلات الفقر والبطالة وغياب الأمان الإجتماعي والإستخفاف بحاجات فئات إجتماعية الى الإختلال في دور المرأة والشباب في غياب المشاركة العامة خاصةً إذا ما قورنت هذه الوقائع مع الدول التي إستطاعت بلوغ مرتبة متقدمة في تأمين مستلزمات التصدي لهذه المشكلات وتحقيق الرفاه الإجتماعي .

إن تأمين السبل والآليات لقيام تكاتف وشراكة حقيقية بين القطاع العام المستند الى شروط المشاركة العامة وجميع الجمعيات والأندية والهيئات الافراد الذين أخذوا على عاتقهم الإهتمام بالشأن الإجتماعي ؛ هو شرط أساسي للتضامن الإجتماعي وتحقيق نقلة في التفكير وسبل التطور وبين هذه وتلك مع مؤسسات التعليم العالي يكفل التفاعل الإيجابي لتعزيز برامج الخدمة المجتمعية وتعميم الروح التطوعية وبما يحقق تغييراً نوعياً في النظرة الى مجموعة من المسائل ذات الصلة وفي مقدمتها إعادة الإعتبار الى دور الأخصائي الإجتماعي ودوره .

وإني على ثقة بأن جمعية الخدمة الإجتماعية في إتحاد الجامعات العربية التي تتولى جامعتنا أمانتها العامة ممثلة بالأستاذة الدكتورة هدى سليم ستوفر أحد السبل والمسارات لتطوير الخدمة الإجتماعية وتشكل صلة وصل حيوية بين التعليم الجامعي والعمل المباشر لإكمال الإنجازات التي حققها رواد العمل الاجتماعي العربي واللبناني من هيئات وأفراد ، آملاً أن تستكمل وبسرعة وبفاعلية الخطوات التي بدأتها هذه الجمعية وقسم العمل الاجتماعي في جامعتنا ولاسيما ورش العمل وبرلمان العمل الاجتماعي مشدداً على أهمية إنجاز التشريعات الحديثة ومعلقاً الآمال على تعاون مثمر بين جميع المعنيين والممثلين هنا بهذه النخبة الطيبة.

وأخيراً وليس آخراً ترحيبي الخاص بالشركاء من فلسطين وبجميع الباحثين والمشاركين العرب وتقديري الكبير لكل الذين ساهموا في هذا المؤتمر تنظيماً وأبحاثاً وحضوراً .

كلمة أمين عام
جمعية كليات ومعاهد وأقسام العمل الإجتماعي
الدكتورة هدى سليم

- معالي وزير الشؤون الإجتماعية، الممثل بالأستاذ الفاضل أنطوان زخيا
- معالي وزير التربية الممثل بالمستشار القانوني الأستاذ غسان شكرون
- سعادة مدير عام أمن الدولة الممثل بالرائد محمد شريم
- سعادة النائب ست ريدا جعجع الممثلة بالسيد مارون مارون
- سعادة رئيس جامعة القدس المفتوحة الممثلة بنائب الرئيس الدكتور جهاد البطش
- سعادة رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم الدكتور حاتم علامي
- سعادة رؤساء الجامعات والعمداء والأساتذة القادمون من الدول العربية الشقيقة ومن لبنان
- فضيلة القضاة
- حضرة رؤساء المؤسسات وممثليها
- حضرة رئيسة نقابة العمل الإجتماعي والإختصاصيين الإجتماعيين الكرام

أيها الحفل الكريم،

العمل الإجتماعي يرتبط بتاريخ الإنسان وكان سائداً في المجتمعات الإنسانية منذ القدم، لكن بدايته التقنية التي ترتكز على تحديد أهداف محددة كانت في القرن التاسع عشر إستجابةً للمشاكل الإجتماعية التي نجمت عن الثورة الصناعية في الغرب فزاد الإهتمام بتطبيق النظرية العلمية وزاد عدد المؤسسات التعليمية التي بدأت في تقديم البرامج ودراسة الحالات لكن في أوائل القرن العشرين بدأت المهنة تعتمد بشكل أكبر على البحث والمحادثة العلمية القائمة على مفاهيم البحث والتجربة وتطورت اليوم حتى أصبحت تضم إختصاصات متعددة وأصبحت منتشرة عالمياً وفي

كلمة وزير الشؤون الإجتماعية
الأستاذ وائل أبو فاعور
ينوب عنه **الدكتور أنطوان زخيا**

الحضور الكريم،

نلتقي اليوم لمناسبة إفتتاح المؤتمر العلمي حول ‹‹العمل الإجتماعي العربي بين الواقع والتطلعات›› الذي تنظمه جمعية الخدمة الإجتماعية بالإشتراك مع الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم في لبنان، وجامعة القدس المفتوحة في فلسطين، تحت مظلة إتحاد الجامعات العربية، للتأكيد على وجوب إيلاء العمل الإجتماعي الأهمية اللازمة.

وإذا كانت التنمية تعني مجموع آليات تهدف إلى توسيع خيارات الناس وتمكينهم، بما ينسجم مع طموحاتهم وتطلعاتهم، فان مكوّنات هذا المفهوم تتمحور حول الإنتاجية والعدالة الإجتماعية والإستدامة، والمشاركة والتمكين. اما التنمية المستدامة فلها منهجيتها القائمة على رؤية مستقبلية ومقاربات وآليات جديدة في معالجة المشكلات التنموية، محورها الإنسان أولاً – غاية ووسيلة!

ولعلّ أبرز التحديات التي تفرضها التنمية البشرية المستدامة كامنة في إستدامة وتراكم النمو الإقتصادي وزيادة الإنتاجية الإجتماعية كمدخل لتضييق التفاوتات الإقتصادية – الإجتماعية، وإستعادة التماسك الإجتماعي، وذلك كفيل بخلق بيئة ملائمة للتنمية.

ولا شك في ان الوصول إلى الإستقرار الإجتماعي مرتبط بصورة أساسية بتوفر مورد دائم، يكفي لتأمين مستوى معيشة مستقرّ ويرتبط ذلك بوجود المؤهلات، وهذه المؤهلات تتصل مباشرةً بالتربية والتعليم، الذي يشكل بدوره إستثماراً إستراتيجياً على الصعيدين الفردي والوطني. من هنا يأتي التكامل بين الجمعية الداعية – وهي متقدمة في العمل الإجتماعي – وبين الجامعة كصرح علميّ، ولعلّ خير من يجسّد هذه المهمة، الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم في لبنان، وجامعة القدس المفتوحة في فلسطين وهما تتشاركان الدعوة مع جمعية الخدمة الإجتماعية.
ويبقى تضافر الجهود بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعاته المهنية، أساسياً لبلوغ ما ننشده للخير العام. هذه الجهود لا بد أن ترتكز على معايير علمية يقتضي تحديدها، بموازاة إدخال الأساليب العلمية ومواكبة مقتضيات التطوّر الإبداعي سعياً وراء تبديد القلق على المصير خصوصاً لدى الفئات المهمشة أو تلك المفتقرة إلى أي شبكة أمان، وهو الطريق إلى الخروج من دوامة القلق والتردد، ولا حاجة للتذكير بالقول المأثور: ان لا دوام للخير إذا تلازم مع مصائب الغير!

ايها السيدات والسادة،

اننا نؤكد حرص الدولة بجميع مؤسساتها، ولا سيما وزارة الشؤون الإجتماعية على التشاركية مع قطاعات المجتمع الاهلي وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية لخدمة المجتمع بما يساهم في تعميم ثقافة الخير الإجتماعي الذي يؤمنه عمل إجتماعي سليم ومتكامل.
وختاماً أدعو لكم بالتوفيق وليكن هذا المؤتمر محطة جديدة لدفع العمل الإجتماعي على أساس التشاركية بين الدولة والقطاعات المعنية، والمجتمع المدني.

قيمتها كون الأبحاث التي تقدم بها معدوها للمشاركة في هذا المؤتمر فاقت العدد المطلوب، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على حماسية عالية من قبل الباحثين العرب مما يشجعنا على الاستدامة في تنظيم مثل هذه المؤتمرات على المستوى العربي.

أشكر أمين عام إتحاد الجامعات العربية الذي شجع على تأسيس جمعية العمل الإجتماعي العربي في الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم التي أقامت هذا المؤتمر العلمي كجزء من أهدافها بدعم من رئيس الجامعة الدكتور حاتم علامي.

في هذه المناسبة أشكر جامعة القدس المفتوحة ورئيسها الدكتور يونس عمرو والعمداء والأساتذة على تعاونهم لنا المستمر كما أشكر الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم ورئيس مجلس الأمناء الدكتور حاتم علامي على تشجيعه ودعمه الدائم ولا أستطيع أن أتجاهل السيدة ساهرة علامة التي تغمرنا بإهتمامها وبمحبتها.

في الوقت الحاضر تعد الجمعية برنامجاً يشمل المخيمات العربية الصيفية ونوادي الرياضة العربية وورش عمل لتحسين البرامج وتبادل الخبرات العربية بين جميع الدول الشقيقة.

أخيراً أشكر حضوركم وأرحب بكم جميعاً وأتمنى لهذا المؤتمر التوفيق والنجاح.

العالم العربي أيضاً وعلى وجه العموم، يعد الأخصائيون الإجتماعيون الذين يمارسون مهنة العمل الإجتماعي على أنهم أفراداً يحملون شهادة تؤهلهم في هذا المجال وغالباً ما يكونوا قد حصلوا على تصريح بمزاولة هذه المهنة، وقد إنضم العديد من الأخصائيين الإجتماعيين إلى المؤسسات المهنية المحلية والدولية من أجل دعم أهداف هذه المهنة.

وفي هذه المناسبة أتمنى من الباحثين المشاركين في هذا المؤتمر أن يضيفوا بعض الأفكار الجديدة على مهنة العمل الإجتماعي من خلال أبحاثهم القيمة. وفي هذا الخصوص، أود أن أتقدم بالإعتذار من جميع الباحثين الذين لم يتسنى للجنة العلمية قبول أبحاثهم بالرغم من

كلمة رئيس جامعة القدس المفتوحة
الدكتور يونس عمرو
ينوب عنه **الدكتور جهاد البطش**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد ممثل وزير الشؤون الإجتماعية أ. **وائل أبو فاعور** راعي هذا المؤتمر
الأستاذ **الدكتور حاتم علامي** رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
الأستاذ **الدكتور هدى سليم** أمين عام جمعية كليات الخدمة الإجتماعية
الزملاء والزميلات الباحثات والباحثين من الدول العربية الشقيقة
الزملاء والزميلات ممثلي المؤسسات الأكاديمية والمهنية

انه لصباح يوم جميل تشرق فيه شمس العلم بنورها على كوكبة من العلماء وحدتهم حروف العلم والمعرفة من أماكن شتى من الوطن العربي، يسرني ويسعدني أن أقف بينكم في بيروت التاريخ والحضارة والأمل بالمستقبل الباهر لأمتنا العربية جمعاء التي شاركتهم بيروت الضراء دون السراء.

أنقل إليكم تحيات أ. د. يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة من هناك من القدس الشريف في جامعة تغلبت على كل الجغرافيا، و لم تمنعنا ظروف القهر والظلم الصهيوني من النظر إلى أشقائنا بالجامعات العربية لنستفيد من خبراتهم والفضل لله ولجهود إتحاد الجامعات العربية.

انه ليشرفنا أن تكون الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم – لبنان طريقاً ووسيلة لمد جسور التعاون والإلتحام بين العلماء العرب، ونحن في رئاسة جامعة القدس المفتوحة على استعداد لوضع كل طاقاتنا بمختلف أشكالها لدعم هذا التعاون، وانني أهيب بكل أساتذتنا الحاضرين من كل الجامعات العربية أن ينقلوا إلى مؤسساتهم التعليمية فكرة الجامعة الحديثة في تنظيم الفعاليات العلمية بين الجامعات العربية، ونحن في جامعة القدس المفتوحة نمد يدنا لنصنع هذه التظاهرات البحثية من المحيط إلى الخليج.

أنني أناشد أصحاب القرار بدعم مؤسسات الرعاية والخدمة الإجتماعية، والمناشدة هي لمن يدير الجانب الأكاديمي لتعميق فهم وتوفير المتطلبات الأكاديمية للمهنة، لضمان مخرجات قادرة على ممارسة مهنة العمل الإجتماعي بوعي فائق ومتميز لطبيعة هذه المهنة.

أخيراً أتمنى لكم مؤتمراً حافلاً بالمناقشات والمداولات للوصول إلى نتائج تكون أقرب للواقع والطموح لتسمو لتوصيات نحاول بها أن نكون قد أدينا رسالتنا العلمية السامية.

كلمة عميد كلية التنمية الإجتماعية في جامعة القدس المفتوحة
الدكتور عماد إشتيه

السيد ممثل معالي وزير الشؤون الإجتماعية أ. **وائل أبو فاعور** راعي هذا المؤتمر
أ. د. **حاتم علامي** رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
د. **جهاد البطش** ممثل أ.د. يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة
أ. د. **هدى سليم** أمين عام جمعية كليات الخدمة الإجتماعية
الزملاء والزميلات الباحثين والباحثات من الدول العربية الشقيقة
الزملاء والزميلات ممثلي المؤسسات الأكاديمية والمهنية
الحضور الكريم كل باسمه ولقبه

أسعد الله صباحكم بكل خير في هذا اليوم من أيام العلم والمعرفة وانتم تحتفلون بافتتاح أعمال مؤتمر العمل الإجتماعي في الوطن العربي بين الواقع والتطلعات، الذي تنظمه جمعية كليات الخدمة الإجتماعية تحت مظلة إتحاد الجامعات العربية وبالشراكة مع الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم وجامعة القدس المفتوحة وبرعاية كريمة من معالي وزير الشؤون الإجتماعية اللبناني أ. وائل أبو فاعور.

يشرفني أيتها السيدات أيها السادة أن أتحدث إليكم ممثلاً لزملائي الباحثين والباحثات من الدول العربية الشقيقة الذين يشاركون بنتاج علمهم ومعرفتهم ويقدّمون خبراتهم الأكاديمية والمهنية لاثراء المؤتمر وليسهموا في تحقيق أهدافه، مؤكدين على أهمية الموضوع الذي يتناوله وحيوية محاوره وحاجة مجتمعاتنا العربية لبحوث علمية تقدم أطراً نظرية وعملية في مجالات الخدمة الإجتماعية وميادينها المختلفة، ولهذا فاننا نتطلع أن تكون له نتائج أكاديمية نظرية قابلة للتطبيق على أرض الواقع لتتمكن مؤسساتنا الإجتماعية والنفسية والصحية من توظيفها في عمليات التدخل والعمل مع الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة ومع أسرهم وبيئاتهم التي يعيشون فيها، فهذا الجهد العلمي التشاركي سيكون محط أنظار المؤسسات المهنية العربية العاملة في ميادين الخدمة الإجتماعية ومجالاتها، لتستفيد منه أثناء تقديمها للخدمات الإجتماعية والنفسية والتربوية.

إننا كباحثين يا سعادة الأمين العام لجمعية كليات الخدمة الإجتماعية وإذ نشعر بالفخر والاعتزاز ونحن نرى هذه الولادة لواحدة من أهم جمعيات الكليات المتناظرة التي أطلقها إتحاد الجامعات العربية واحتضنتها الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم في لبنان الشقيق لنتوجه إلى كل

الزملاء عمداء كليات ورؤساء أقسام الخدمة الإجتماعية للإنضمام إلى هذه الجمعية التي ستشكل مظلة أكاديمية ومهنية تتفيأ في ظلالها مؤسساتنا الأكاديمية والمهنية المتخصصة في اقطار الوطن العربي كافة.

وأخيراً فإنني أتطلع واياكم إلى أن تكون هذه المنصة العلمية محركا لتعاون أكاديمي خلاق بين جامعاتنا العربية، وأن يكون هذا المؤتمر تقليداً سنوياً يعقد كل عام، وهذا يتطلب تشكيل لجنة دائمة، تكون مهمتها التحضير لعقد المؤتمرات القادمة في الموضوع ذاته وبعناوين مختلفة، في قطار تمر محطته كل عام في عاصمة عربية شقيقة وبالتعاون الفاعل مع إتحاد الجامعات العربية.

شكراً لكل من بذل جهداً لتنظيم هذا المؤتمر، واخص بالذكر الأستاذ الدكتور حاتم علامي رئيس الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم والأستاذ الدكتور يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة، والشكر موصول للأمين العام لجمعية كليات الخدمة الإجتماعية أ. د. هدى سليم على ما بذلته من جهود لإنجاح فعاليات هذا المؤتمر ومن خلالها إلى كافة لجان المؤتمر.
أحييكم وأثمن جهودكم داعياً الله العلي القدير أن يحيط مؤتمركم برعايته وعنايته.

إنه نعم المولى ونعم النصير.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة رئيسة نقابة الإختصاصيين في العمل الإجتماعي

الآنسة إنعام أبو جودة

باسم أعضاء «نقابة الإختصاصيين في العمل الإجتماعي في لبنان» والزملاء في المهنة أشكر جميع الحاضرين، لأن اهتمامكم بالإنسان هو الحافز الأهم للقائنا اليوم.

أشكر «الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم» لتشجيعنا ومواكبتنا، وفتح المجالات المتتالية أمامنا لنصل إلى اصدار القوانين الملائمة واللازمة لمهنتنا وما نطمح إليه مهنياً، وأيضاً إلى أن يكون لمهنتنا قانون تنظيم المهنة – المتضمن اذن مزاولة المهنة من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية – لنصل فيما بعد إلى «النقابة الإلزامية» أسوة بالمهن التي انضمت للقوننة من قبل المجلس النيابي اللبناني الكريم.

حالياً – وبانتظار اصدار القوانين – نحن في اطار نقابة مرخصة بموجب قرار صادر عن وزير العمل في أول شباط ١٩٩٧ والإنتساب هو إختياري وتطوعي. في سنة ٢٠٠٧ اعتمدنا تسمية «إختصاصي في العمل الإجتماعي في لبنان»، وفي اللغتين الإنكليزية والفرنسية اعتمدنا، ومنذ تأسيس النقابة، التسميات كما هي في الإتحاد الدولي للعمل الإجتماعي:

Social Worker – Travailleur Social

وقد أصدرت النقابة سنة ٢٠٠٠ مجموعة بنود «أنظمة واداب المهنة»، وأصدرت النقابة سنة ٢٠٠٧ القسم المهني، كل هذه هي حتى الآن بمثابة مرجعية مهنية وأدبية إختيارية وليست قانونية والزامية، لأن المهنة حالياً ليس لها اطار قانوني مُلزم، كما هو الحال في النقابة الإلزامية ORDRE. وهذا الأمر هو من أهم المعوقات في مجال الممارسة المهنية من عدة نواح، وأهمها هو الاقرار بالاختصاص الجامعي كمهنة في المجتمع اللبناني، وما يتعلق بالأوضاع الوظائفية للمهنين والإستقرار بالعمل والتقديمات الإجتماعية أسوة بالمهن الأخرى، وإضافة إلى صعوبة اعتماد المهنة في المجالات والدوائر والمؤسسات التي تُعنى بشؤون حياة الإنسان والتنمية البشرية.

أبحاث المؤتمر

وهذه التسمية «إختصاصي في العمل الإجتماعي في لبنان» أردناها أن تكون لكل المؤهلين للانتساب إلى النقابة الحالية وفق النظام الأساسي والداخلي، وتشمل كل الأشخاص الذين لهم صفة أو لقب «المساعد(ة) الإجتماعي(ة)»، وهذه التسمية موجودة في عدة قوانين ومراسيم تتعلق بالوظيفة العامة في: وزارة الصحة العامة، وزارة العمل، وزارة الشؤون الإجتماعية، وزارة العدل. نَعني بذلك جميع حضرات الزميلات والزملاء الحائزين على احدى شهادات الاختصاص منذ بدء التخرج في لبنان، أي ما يفوق الـ٧٥ سنة. حالياً في لبنان شهادات الاجازة الجامعية المعنية بالنقابة التي امثلها هي: الخدمة الإجتماعية، الإشراف الصحي الإجتماعي، العمل الإجتماعي.

حالياً الجامعات في لبنان التي تُخرج في إختصاص العمل الإجتماعي وتؤهل طلاباً بهذا الاختصاص هي: جامعة القديس يوسف USJ، الجامعة اللبنانية الأمريكية LAU، جامعة هايكازيان Haigazian، جامعة الجنان Jinan، الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم MUBS، الجامعة اللبنانية UL.

يرتكز الاعداد الجامعي لهذا الإختصاص على النظريات والمفاهيم والأساليب العلميّة والعمليّة التي يُحَصّلها طالب الإختصاص من خلال برنامج جامعي يتضمن إلزامياً مواد أكاديمية ومهنية وتدريبية وبحثية، يؤهل الطالب الجامعي لمهنة «الإختصاصي في العمل الإجتماعي» للقيام بالأدوار والمسؤوليات المنوطة به في كافة المجالات التي تتطلب التدخل الإجتماعي المهني.

حالياً الممارسة المهنية في لبنان تكون في ميادين ومجالات متعددة في القطاع العام والخاص، وأينما استدعت الحاجة في الميادين والمجالات المعتمدة والمستحدثة والطارئة ودائمة التطور، حسب المقتضيات الإنسانية والمجتمعية. ومسؤولية «الإختصاصي في العمل الإجتماعي في لبنان» هي دعم المهنة، والإلتزام بأنظمة وآداب المهنة وأصول ممارستها.

إن مهنة «الإختصاصي في العمل الإجتماعي في لبنان» ترتكز على القيم والمبادئ الإنسانية المبنية على إحترام كرامة الإنسان، وتأمين الخير العام له، والسعي الدائم لتحقيق التضامن والعدالة الإجتماعية، وتدعيم العلاقات الإنسانية والإجتماعية، وتشجيع الروابط الأسرية والإندماج الإجتماعي، والمساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة. يعمل بالتعاون والتنسيق مع الإختصاصيين والمعنيين بشؤون حياة الإنسان، ويكون عمله التدخل الإجتماعي فيما يختص بالقضايا المؤثرة في الوظائف الحياتية للإنسان، ومع كل الفئات العمرية في كافة الإشكاليات الإجتماعية وعلى مستويات متعددة. ويكون عمله في الوقاية وإعادة التأهيل والتخطيط والإدارة، وله دور أثناء الصعوبات والأزمات والنكبات وحالات الطوارئ والكوارث والإغاثة. يكون عمله مع: الأشخاص، الأسرة، المجتمع، المؤسسات، الجماعة والمجتمع المحلي والحالات الخاصة، والمساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة.

لكي نتمكن من تأدية واجباتنا المهنية – الوارد ذكرها – والتي هي بمثابة رسالة إنسانية، نحن نتابع مسيرتنا للوصول إلى قانون تنظيم المهنة ومن ثم إلى إنشاء نقابة إلزامية، لكي نضمن جودة عملنا وحماية المستفيد من ممارستنا المهنية.

واتقدم بالشكر إلى الدكتور حاتم علامه وفريق العمل في الجامعة MUBS، ولجميع الذين ساهموا باحياء هذا اللقاء، والشكر الخاص إلى الزميلة الدكتورة هدى سليم، وعلى أمل التواصل مجدداً.

عشتم وعاش لبنان

إسم الباحث: **الدكتور ســليمان أعــراج**
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة البليدة
أستاذ باحث بمخبر الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية جامعة الجزائر.

عنوان البحث: دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تفعيل التنمية بالجزائر - دراسة حالة وكالة التنمية الاجتماعية.

البلد: الجـــزائر.

مقدمة

يعد الحديث عن التنمية مسألة ترتبط أساسا بالحديث عن بناء مشروع حضاري متكامل ومتعدد الأبعاد، ويشكل تفعيل السياسة الاجتماعية مرتكزا تندرج ضرورة الاهتمام به ضمن متطلبات التنمية ومساعي النهوض بواقع المجتمع وتحسين معيشة الناس وظروفهم، باعتبار التنمية تتحقق بالإنسان ومن أجل الإنسان.

وتمثل المسألة الاجتماعية تلك الهشاشة في الجانب الاجتماعي التي تطال فئات واسعة، والتي تصاحبها حالة من القلق والخوف تجاه شروط التمكين، كما تشكل مؤسسات الخدمة الاجتماعية أهم الأطر التي من شانها تفعيل السياسة الاجتماعية وترقية الممارسة التعاونية والتضامنية وتحقيق مبدأ الجوارية، وهو الأمر الذي من شانه تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار وضمان عدالة توزيع عوائد التنمية.

واستنادا إلى ما تحققه السياسة الاجتماعية من إسهام وقدرة على دعم الاستقرار وتكريس العدالة الاجتماعية والمساواة، فان ذلك يساعد في الوصول إلى إدماج فعلي للأفراد داخل المجتمع وتمكينهم من المساهمة والمشاركة في تنمية المجتمع.
وتؤثر التصورات المختلفة لبناء سياسة اجتماعية فعالة على مسألة عدالة توزيع عوائد التنمية، وطبيعة تكوين المجتمع المراد التأثير في بنيته وسلوكه خصوصا في الجانب السياسي منه، رغبة من النظام السياسي في ضمان استقراره واستمرار يته.

هذا وقد كان للتحولات التي شهدها العالم تأثير على الجزائر التي لا يمكن أن تبقى بعيدة عن تأثير البيئة الخارجية وبصفة خاصة على الصعيد الاجتماعي، والذي كان له أثر بارز وواسع، وباعتبار أن السعي لتحقيق التنمية لا يجب أن يتم بعيدا عن الواقع الاجتماعي، فقد عمدت الجزائر في إطار السياسة التنموية المسيطرة إلى خلق بناء مؤسسي مرافق لهذه الخطط والسياسات، فمن اجل ذلك تم إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتمديد فروعها(الخلايا الجوارية) لتغطية كامل التراب الوطني، وهي الهيئة التي أسندت لها مهمة محاربة التهميش الاجتماعي والقضاء على جيوب الفقر خاصة في المناطق النائية والريفية، وتعمل على مرافقة الأسر المحرومة والفئات المهمشة من خلال برامج الخدمة الاجتماعية ذات البعد الاجتماعي والنفسي والاقتصادي خصوصا، والمسطرة في إطار إستراتيجية عملها من اجل تكريس مبدأ العمل الجواري للتضامن والتنمية.

الإشكالية:

ما مدى تأثير مؤسسات الخدمة الاجتماعية على فاعلية التنمية بالجزائر؟ وما هو واقع دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسر الجزائرية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- هل تطور مستوى الخدمة الاجتماعية مقارنة بالتغير العميق في السياقات الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر؟
- هل تستند مؤسسات الخدمة الاجتماعية ومرجعية عملها إلى مبادئ الفاعلية والنجاعة كالجوارية، والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية؟
- هل تساهم مؤسسات الخدمة الاجتماعية بالجزائر في تفعيل السياسة الاجتماعية ؟
- ما هو واقع الأسر الجزائرية في ظل تدخل وكالة التنمية الاجتماعية وبمَ تقترن آفاق برامجها التنموية؟

الفرضيات :

- مرجعية أدوار مؤسسات الخدمة الاجتماعية تؤثر على فاعلية أدائها.
- يتأثر دور وكالة التنمية الاجتماعية الجزائرية بالبيئة السائدة في المجتمع المحلي ومستوى التمكين لها في ظل رؤية النظام السياسي.

أهمية الدراسة:

إن المسألة الاجتماعية ليست فقط تلك المشكلات الاجتماعية التي نعرفها من خلال المعاناة اليومية للمواطن معها، والتي تتجلى في أزمة البطالة، والفقر والمسكن.....، والتي تسعى السلطة إلى التقليل من حدتها وحصر نطاقها في ظل أطر مؤسسية تعمل على التكفل بها، بل المسألة الاجتماعية تطرح مشكلة التهديدات الدائمة التي تضرب عمق الرابط الاجتماعي، وبالتحديد في غياب ملامح وأمارات واضحة لعلاقة السياسي بالمجتمع، وفق ما تقتضيه المرجعيات التاريخية كالعقد الاجتماعي والمأسسة للتكفل الفعال بالحاجيات والمطالب الاجتماعية المتعددة في أبعادها، فالمسألة الاجتماعية هي تلك الهشاشة في الجانب الاجتماعي التي تطال فئات واسعة، والتي تصاحبها حالة من القلق والخوف تجاه شروط التمكين.

ويعد الرابط الاجتماعي مهما جدا باعتبار أن المجتمع لا يعاد إنتاجه بل يمكن تجسيده من خلال الدولة ومؤسساتها، كما أن التكفل بالمسألة الاجتماعية لا يمكن تجسيده إلا في ضوء استعادة الدولة لمشروعيتها السياسية، إزاء الطبقات والفئات المهمشة في المجتمع وعلى رأسها الشباب.

من اجل ذلك فقد عرفت مسألة الخدمة والرعاية الاجتماعية اهتماما متزايدا في الدول الحديثة وهو الأمر الذي ترجمته الحكومات في تقنين نظم معينة تقوم على تقديم الخدمة والرعاية الاجتماعية، والتي أصبحت نظاما كاملا وليست مجرد وظيفة جانبية أو ثانوية.
ومنه فقد شكلت مسألة تلبية احتياجات الإنسان وتنمية قدراته وموارده، وبشكل عام تحقيق رفاهيته محاور ومرتكزات أساسية لمفهوم الخدمة والسياسة الاجتماعية للدولة، وهذا زيادة على أنها تشتمل على إدارة المؤسسات

وتنظيم المجتمع والارتباط بالعمل السياسي والاجتماعي لإحداث التأثير والتغيير المطلوب في مسار سياسة النظام وتفعيل التنمية.

وتشكل مؤسسات الخدمة الاجتماعية أهم الأطر التي من شانها تفعيل السياسة الاجتماعية وترقية الممارسة التعاونية والتضامنية وتحقيق مبدأ الجوارية، الأمر الذي من شانه تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار وضمان عدالة توزيع عوائد التنمية.

كما أن المبادئ التي ينطلق منها دور وكالة التنمية الاجتماعية بالجزائر في القيام بأدوارها لتحسين ظروف الأسر وإدماج الأفراد المهمشين في المجتمع، تشكل احد مظاهر فاعلية السياسة الاجتماعية، وتعكس مستوى الوعي وتوفر الإرادة السياسية للتكفل بالمسألة الاجتماعية، والرد على مطالب واحتياجات المجتمع خاصة تلك الفئات الهشة والمحرومة، باعتبارها وسيطا أو فضاءً وسيطيّاً لتجسيد السياسة الاجتماعية ودعم السلطة العمومية، كما يساهم الوقوف على أدوارها في تحديد مكانتها في ظل المنظومة الاجتماعية وحجم قدراتها في إحداث التغيير والتنمية .

فالعمل على تطوير سياسة جوارية تنموية هو مصدر لانبثاق فكرة التسيير الجواري الحضري، والذي يمثل اقتراب للخدمة العمومية التي تساهم في تحسين سير وظروف معيشة المواطن، إذ أصبح النشاط الاجتماعي الجواري من أبرز الأدوات المساهمة في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة المستندة إلى مزايا الحوار الاجتماعي، ومنه أهمية الوقوف على دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية بالجزائر ومدى تغطيتها لمتطلبات دورها ضمن الإطار الجغرافي ، والسياسي، الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي والروحي.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على دور وكالة التنمية الاجتماعية ومنه مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تفعيل السياسة الاجتماعية للدولة.
- تقييم مدى تطابق القاعدة القانونية مع الممارسة في الواقع وبالتالي تحري وقياس مؤشرات ومستوى الفاعلية في مجال الخدمة الاجتماعية.
- التعرف على محاور البرامج ونوعية الخدمة التي تقدمها مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

منهج الدراسة:

من اجل ذلك فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على:

المقترب القانوني المؤسسي:
حيث يعالج هذا المقترب عدة جوانب في الدراسة وذلك من حيث تكوينها وبنيتها واختصاصات المؤسسة بالنظر إلى الإطار القانوني الذي ينظم سيرها، وهذا لمعرفة المساحة المتاحة لوكالة التنمية الاجتماعية ومدى تطابق الواقع العملي مع القاعدة القانونية.

المنهج الوصفي:
هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين، كما انه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتطويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (١).

كما انه منهج يقوم على جمع المعلومات الخاصة بالبرامج الوطنية، الإجراءات والسياسات وتحليل الترابط بين تلك السياسات لفهم خلفياتها وأبعادها الاجتماعية(٢).

منهج دراسة حالة:
وقد استعملناه في الدراسة من اجل معرفة وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو وحدة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة(٣).

تحديد المصطلحات:

التنمية:
من منطلق انه لا يمكن الحديث عن التنمية كعملية أو باعتبارها وضعا مرغوبا فيه، دون الحديث عن مفهومها، فقد عرف مفهوم التنمية الكثير من الجدل سواء على المستوى النظري أو الأمبريقي، فكل قد عرف التنمية من زاوية تخصصه واهتمامه، والتنمية كمفهوم عام ومعنوي يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه: «»عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى»(٤)

التنمية الاجتماعية:
والتي يمكن أن نعبر عنها بأنها: «» التغيير الحضاري المقصود والمخطط له الذي يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي وكذا كل ما يتصل بالعادات والتقاليد واستيعاب الطاقات وتنميتها في سبيل رفع المستوى المعيشي والاجتماعي(٦).

الخدمة الاجتماعية:
تعرفها «هلين ويتمر» :« Helen witmer » «بأنها طريقة علمية لخدمة الإنسان وهي أيضا نظام يساعد على حل مشكلاته وتنمية قدراته تعمل على مساعدة النظم الأخرى في المجتمع لتحسين قيامها بدورها.»
فالخدمة الاجتماعية هي نسق متداخل من القيم والنظريات والممارسة(٧).

وكالة التنمية الاجتماعية:
في إطار سياسة الدولة الجزائرية التي تهدف إلى الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية العميقة للتوجه نحو اقتصاد السوق، فقد دفعها ذلك إلى إعادة قولبة النشاط الاجتماعي للدولة عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى القيام بهذه الأدوار،ونجد منها وكالة التنمية الاجتماعية والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: ٩٦-٢٣٢(٨)، وهي: « مؤسسة عمومية مزودة بقانون خاص هدفها الأساسي هو محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، وتشرف الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجه للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية(مشاريع تنموية).

أولا: دور وكالة التنمية الاجتماعية من خلال المحاور والبرامج المسطرة:

مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر:

انطلاقا من قاعدة أن تنمية المناطق والأقاليم لا تتم ولا يجب أن تكون وفق رؤية واحدة، بحكم أن لكل إقليم حاجياته ومتطلباته الأساسية المختلفة عن بقية الأقاليم، وهو يجسد رؤية تسهم في إدماج أصحاب الشأن في صلب صنع القرار التنموي، ويفعل مسألة تنمية القدرات الذاتية للأقاليم المحلية، حيث تظهر أهمية هذا المشروع المسطر ضمن مجموعة البرامج التي سطرتها وكالة التنمية الاجتماعية، للقضاء على الفقر ومحاربة الهشاشة في المناطق الريفية خصوصا.
وهو مشروع يشمل خمسين بلدية موزعة على مستوى ست ولايات شمالية متواجدة شمال شرق البلد الجزائر هي (جيجل، سوق أهراس، باتنة، بسكرة، خنشلة، ميلة)، أين يهدف المشروع إلى محاربة الفقر بتحسين مستوى المعيشة للمواطنين بالمناطق المعزولة بالتركيز خاصة على فئتي النساء والشباب وذلك بمساعدتهم على إقامة مستثمرات فلاحية تمنحهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما يسهم المشروع في ترقية المدخل التشاركي للتنمية من خلال تفاعلهم المباشر.

كما يركز المشروع من جانب آخر على جملة من المحاور أبرزها:

- تطوير استراتيجيات التنمية المحلية
- تطوير المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية المحلية
- ترقية النشاطات وتنمية المبادرات المحلية الإنتاجية
- تعزيز القدرات المؤسساتية للفاعلين المحليين .

ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج انه يتوجه نحو ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: دعم الجمعيات، دعم شبكات الجمعيات والدعم المؤسساتي، كما يتميز هذا البرنامج بجملة من الأهداف نذكر منها :

- تعزيز التنظيم الداخلي وقدرات تسيير الجمعيات.
- مرافقة الجمعيات من اجل ضمان ديمومتها وتفعيل سيرها وتعزيز قدراتها الذاتية.
- تنظيم وتمويل العلاقات والتبادلات بين الجمعيات حول المشاريع الخاصة بالشباب.
- دعم قدرات وكالة التنمية الاجتماعية وكذا تنظيمها من اجل تأطير أفضل لترقية الجمعيات.
- تنظيم دورات تكوينية في مجال التسيير الإداري للجمعيات.

برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية (منظمات غير حكومية):

هو برنامج يدعم الحركة الجمعوية ويرافقها من أجل تنظيم وتأطير المجتمع المدني، من خلال حصول هذه الجمعيات على إعانات مالية تخصص لمساعدة منطقة معينة، بمشاريع منتجة لامتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية بها، ويتجلى هذا التوجه الجديد في ميدان التنمية الاجتماعية، من خلال تزايد عدد الجمعيات المحلية التي بلغ عددها(٨٠٠٠٠)، وهو مشروع يهدف إلى المساهمة في ترقية دور المجتمع المدني في مسار التنمية الاجتماعية، ودعم قدرات المنظمات غير الحكومية لتنفيذ سياسات التنمية المسطرة.

فهذا البرنامج يدعم الجمعيات التي تخدم المواطن والأسر الجزائرية الفقيرة، خاصة في الميدان الاجتماعي لا سيما ترقية حقوق النساء والشباب وحماية المحيط، وترقية البيئة السياحية، كما يهتم كذلك بالنشاط الرياضي والثقافي وكذا التنمية الجماعية وترقية التنمية المستدامة (٩).

ثانيا: تحديات ومتطلبات تفعيل الخدمة الاجتماعية بالجزائر:

يرى «أوغست كانت» أن التضامن الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بصورة كاملة إلا إذا وجه المسؤولون عنايتهم إلى إصلاح ثلاثة نظم اجتماعية هي : نظام التربية والتعليم، نظام الأسرة، والنظام السياسي، وهو ما يتطابق مع مساعي الإصلاح التي تبنتها السياسات والبرامج التنموية بتركيزها على البعد الإنساني بكل مقوماته، إضافة إلى تحقيق مستوى تنموي قوي للدولة، ولتعزيز التماسك الاجتماعي من جهة وإضفاء شرعية أكبر على النظام السياسي والذي يجد نفسه في مواجهة جملة من المطالب الاجتماعية والاقتصادية تظهر بمناسبة كل انتخابات تنظمها من جهة أخرى.

من اجل ذلك تمثل المقاربة التشاركية مرتكزا يسهم في ترقية أدوار وكالة التنمية الاجتماعية والنهوض بمستوى الخدمة الاجتماعية المقدمة، والتي تدعو إلى ضرورة إشراك الفواعل القائمة على تنفيذ برامج التنمية لدى وكالة التنمية الاجتماعية، بالحوار والنقاش العمومي المفتوح مع صانعي ومخططي البرامج والسياسات التنموية المسطرة، من اجل ضمان نجاعة التنفيذ وتحقيق تطابق أهداف التصور مع التنفيذ.

الخاتمة:

تمثل وكالة التنمية الاجتماعية احد ابرز المؤسسات المساهمة في ترقية الخدمة الاجتماعية باعتبار أنها في تماس دائم من خلال فروعها المحلية مع الأسر الجزائرية، وبالتالي تسهل من مسألة الوقوف على مطالب المجتمع المحلي، وتستطيع تقديم تشخيص موضوعي دقيق حول أهم المشاكل والمتطلبات التي تستدعيها مسألة تعزيز وتفعيل السياسة الاجتماعية، ومنه تضمين مطالب المجتمع المحلي واحتياجاته بسهولة داخل محاور السياسة الاجتماعية، وهو ما من شانه خلق التفاف اكبر حول السياسات والبرامج المسطرة من طرف الدولة وبالتالي تعزيز الاستقرار وإضفاء شرعية اكبر على النظام.
ولتبقى مسالة التعريف أكثر ببرامج وفروع وكالة التنمية الاجتماعية من خلال الإعلام الجواري، ومسألة تبسيط الإجراءات والقضاء على العراقيل البيروقراطية، وتسهيل وصول الخدمة إلى الفئات المستهدفة مباشرة دون وسيط إداري آخر، مسألة مهمة تمكن من توفير شروط اكبر للفاعلية في عمل وأداء وكالة التنمية الاجتماعية والتي من بينها السرعة والمرونة في تقديم الخدمة العمومية الاجتماعية.

قائمة المراجع:

١– عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط٤، ٢٠٠٧ (، ص.١٣٩.
٢– عبد الله الكمال، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١ (،ص٠٢.
٣– محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم و الاقترابات والأدوات(الجزائر: د د ن، ١٩٩٧)،ص. ٥٤.
٤– جال روبان، من التنمية الاقتصادية إلى النمو البشري، ترجمة شحادة الحوشان (دمشق:وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٧)، ص. ٢١.
٥– محمد عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف(القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٠)، ص.٨٥.
٦– عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، ص.٣٨.
٧– خليل عبد المقصود عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، القاهرة: كتب عربية أنظر الموقع:
www.kotobarabia.com
٨– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم ٩٦–٢٣٢ الجريدة الرسمية، العدد٤٠ ، ٢٩ ماي ١٩٩٦.
٩– مكاك ليلى، «دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية»(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة)، ٢٠١٠–٢٠١١ ،ص.٧٥.

إسم الباحث: **د. أنس إبراهيم محمد إبراهيم**
عميد كلية تنمية المجتمع بجامعة الإمام المهدي / والأستاذ المساعد بكلية الآداب / قسم الدراسات الإسلامية / أستاذ العقيدة والفرق.

عنوان البحث: تدريب المرأة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة.

البلد: جمهورية السودان

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمي الأمين.
لقد خلق الله تعالى الإنسان على ظهر هذه البسيطة لكي يؤدي وظيفتين : الأولى: العبادة ، والتقرب إلى الله تعالى بالأعمال والأقوال ظاهراً وباطناً ، والوظيفة الثانية: هي تعمير الأرض بالبناء والعمران ، وممارسة الأنشطة المختلفة من زراعة وصناعة وتربية الحيوان ونحو ذلك ، هذه الأنشطة تتطلب مهارات ومقدرات لأدائها على الوجه الأكمل ، ومن هنا تأتي أهمية تدريب الإنسان وتعليمه ، لكي يكون عنصراً نشطاً وفعالاً ، يؤدي المهام الملقاة على عاتقه بكل ثقة واقتدار.

وتعتبر المرأة عنصراً مهماً في المجتمع ، ويعول عليها كثيراً في تحقيق التنمية المستدامة ، ولذا جاء هذا البحث بعنوان : (تدريب المرأة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة).

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالتدريب وبيان أهميته، وتسليط الضوء على كلية تنمية المجتمع بجامعة الإمام المهدي: نشأتها ، ودورها ، في تدريب المرأة ، كما يعالج هذا البحث أيضاً قضية التنمية المستدامة ، من حيث التعريف، وسبل ووسائل إنجاز التنمية وتحقيقها، ثم يتحدث البحث أخيراً عن دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن الأهداف التي نرمي إلى تحقيقها أيضاً : التعريف بفكرة كليات المجتمع، وواقع هذه الكليات، باعتبارها ذراع الجامعة لخدمة المجتمعات المحلية التي توجد بها الجامعات، كما يهدف البحث إلى إعلاء قيمة العمل وأنه الوسيلة لتحقيق التنمية واكتساب المال والثروة.

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، حيث تم تقسيم البحث إلى موضوعات فرعية بغرض إفهام القارئ وتسهيل عملية الاستيعاب.

خطة البحث وعناصره:

تضمن هذا البحث الموضوعات والمباحث الآتية:

- **المبحث الأول: تعريف التدريب وأهميته .**

المطلب الأول: تعريف التدريب.
المطلب الثاني: أهمية التدريب.

- **المبحث الثاني: كلية تنمية المجتمع بجامعة الإمام المهدي وتدريب المرأة.**

المطلب الأول: نشأة الكلية.
المطلب الثاني: أهداف الكلية ودورها في تدريب المرأة.

- **المبحث الثالث: تعريف التنمية المستدامة وسبل ووسائل إنجازها.**

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.
المطلب الثاني: سبل ووسائل إنجاز التنمية.

- **المبحث الرابع: دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.**

- **الخاتمة: وتحتوي على النتائج والتوصيات.**

من خلال الكتابة في هذا الموضوع فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١/ الإنسان المدرب هو الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية.

٢/ إن المرأة يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق التنمية المستدامة ، لذلك لا بد من تدريبها ، وإكسابها المهارات اللازمة.

٣/ إن النساء هنَّ المنتجات الرئيسيات للأغذية في العالم ، فالمرأة تشارك في كافة مراحل الإنتاج.

٤/ إن المرأة في السودان لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تطورت أنشطة المرأة من توفير الطعام وجلب الماء إلى الدخول في مشاريع صغيرة تحقق دخلاً مجزياً للأسرة.

٥/ إن العمل هو الوسيلة الرئيسية لإنجاز التنمية وتحقيقها ، والمرأة تفوق الرجل في ساعات العمل اليومية.

٦/ مفهوم التنمية المستدامة : توفير متطلبات الأجيال الحالية ، والأجيال القادمة ، والحفاظ على البيئة ، هذه المعاني دعا إليها الإسلام قبل أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان.

٧/ إن الدول المتقدمة الآن قد حققت نموها الاقتصادي عن طريق التنمية البشرية ، وتدريب الكوادر الفنية المقتدرة ، مهما كلف هذا الأمر من أموال طائلة.

٨/ الإنسان المدرب هو الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية وهو في نفس الوقت هدف لتلك التنمية.

وبناءً على هذه النتائج التي توصلت إليها أتقدم بالتوصيات والمقترحات الآتية:

١/ على الجامعات ومراكز التدريب إيلاء عملية تدريب الموارد البشرية عناية خاصة واهتماماً أكبر.

٢/ على الجميع إعلاء قيمة العمل ، مهما كان نوع هذا العمل مادام هذا العمل مشروعاً ويحقق دخلاً لصاحبه ، فهذا العمل هو الطريق لاكتساب المال والثروة.

٣/ على الجامعات والمعاهد العمل في تناسق تام لخدمة مجتمعاتها المحلية ، إذ تعتبر هذه الخدمة مؤشراً مهماً لقياس فاعلية الجامعة.

٤/ كما أوصي المسؤولين وأصحاب الاختصاص بالاهتمام بالكليات العاملة في مجال خدمة المجتمع ، ووضع مناهجها وبرامجها متسقة مع متطلبات التنمية المستدامة.

والله نسأله التوفيق والسداد.

مصادر ومراجع البحث

١– ادارة الموارد البشرية ، د. محمود هاشم زكى ، مكتبة ذات السلاسل – الكويت ، ط١ ، ١٩٩٦م

٢– ادارة الموارد البشرية د. سعاد نائف ، دار وائل – الاردن ، ط٢ ، ٢٠٠٤ م

٣– ادارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي ، د. سهيلة محمد عباس ، دار وائل – الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٣م.

٤– دراسات في الثقافة الإسلامية ، ا. د. احمد محمد احمد الجلي ، ط ٢٠٠٦ م.

٥– ادارة الموارد البشرية ، د. محمد حسن حافظ ، الخرطوم ، ط١ ، ٢٠٠٦ م

٦– التخطيط الاستراتيجي والتعليم العاليفي الوطن العربي ، بروفسير زكريا بشير إمام ، الخرطوم ، ط٢ ، ٢٠١٠ م

٧– بحوث جغرافية ، د. صلاح الشامي ، منشاة المعارف –الإسكندرية ، ط ٢٠٠١ م

٨– مرشد المعلم لمنهج الصحة ، وزارة التعليم العالى – جمهورية السودان ، ط ٢٠٠٦ م

٩– تجربة جامعة الجزيرة ، كلية المجتمع ، ا. بابكر عبد الرازق وقيع الله .

١٠– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١– المؤتمر البيطري ، ١٩٩٦م.

١٢– جغرافية الاستيطان الريفي والتنمية الريفية ، ا.د. صبري فارس ود. حسن ابو سمور ، دار الصفاء – عمان ،ط١، ٢٠٠٠م.

١٣– فلسفة التنمية ، د. إبراهيم احمد عمر ، بيت المعرفة – الخرطوم ، ط١ ، ١٩٨٩ م

١٤– صحيح الإمامالبخاري.

١٥– مجلة جامعة البحر الأحمر.

١٦– مجلة دراسات حوض النيل ، جامعة النيلين.

١٧– دور كلية المجتمع في تنمية المجتمع المحلى بولاية القضارف ، ا. سامية عبدالله البربري ، جامعة القضارف .

إسم الباحث: **د.يحيى محمود النجار**

عميد ضمان الجودة / أستاذ الصحة النفسية المشارك / قسم علم النفس-كلية التربية / جامعة الأقصى –غزة- فلسطين.

عنوان البحث: معايير ضمان الجودة لأقسام العلوم الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة.

البلد: فلسطين

ملخص البحث

تسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على معايير ضمان الجودة لأقسام العلوم الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة ، حيث تم اختيار قسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى كأحد أقسام العلوم الاجتماعية لمعرفة واقع هذه المعايير من حيث ملاءمتها، وكذلك الأساليب التقيمية والتعليمية المستخدمة، ومعرفة طرق تطوير البرنامج بما يتناسب مع التطورات الحديثة، وكيفية تطوير أعضاء الهيئة التدريسية ومتابعة الطلبة الخريجين لهذا البرنامج ميدانياً. وتتناول هذه الدراسة استعراضاً وصفياً لهذه المعايير المعمول بها ضمن هيئة الاعتماد والجودة بوزارة التعليم العالي بفلسطين .

مشكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في الوقت الذي يبذل فيها المسؤولون عن المؤسسات الاجتماعية في المؤسسات الحكومية والأهلية جهوداً مميزة لمواكبة الاتجاهات الحديثة المستخدمة من أجل العمل المستمر على تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين، والتي تسعي من خلالها لتقديم المساعدات المعنوية والمادية، والتي تؤثر على تنمية المجتمع من خلال جودة الخدمات الاجتماعية، وسوف تحاول الدراسة الإجابة على التالي:

- ما معايير ضمان الجودة لقسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة؟
- ما طرق تطوير أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة؟
- ما أساليب معايير تطوير برنامج علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة؟
- ما طرق المتابعة الميدانية لخريجي قسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة؟
- ما أساليب تقييم برنامج علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- إلقاء الضوء على معايير ضمان الجودة لقسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة.
- التعرف على أساليب معايير تطوير برنامج علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة.
- التعرف على أساليب تقييم برنامج علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة.
- معرفة طرق تطوير أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة.
- التعرف على طرق المتابعة الميدانية لخريجي قسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في معرفة أساليب الخدمات الاجتماعية التي يقدمها قسم علم الاجتماع .
- ومن الناحية التطبيقية تقدم هذه الدراسة تغذية راجعة للمشرفين على برنامج التعليم بأقسام علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لتلافي الصعوبات التي تظهرها نتائج الدراسة ،والتي تفيد في عملية التنمية الاجتماعية من خلال جودة البرامج الاجتماعية ،وقد تفيد الدراسة الباحثين الاجتماعيين المهتمين بموضوعات العلوم الاجتماعية .

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على ما يلي:

- الحد المكاني: قسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة.
- الحد الزماني : تم إعداد هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٢-٢٠١٣م.

مصطلحات الدراسة:

معايير الجودة:
هي النموذج المطلوب للأداء الذي يقوم على أساسة الأداء الواقعي،ويحدد ابتعاده أو اقترابه من هذا المعيار

ضمان الجودة:
هو كل الأفعال المخططة أو النظامية الضرورية لتوفير الثقة بأن المنتج أو الخدمة ستشبع حاجات معينة(القيسي:٢٠١١ : ٣٢).

العلوم الاجتماعية:
تشمل الأقسام الأكاديمية في تخصصات علم الاجتماع ،والخدمة الاجتماعية،وتنمية الأسرة،والتنمية الاجتماعية.

علم الاجتماع:
يهدف هذا القسم إلي تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني من خلال إيجاد كادر فلسطيني قادر على المساهمة في بناء الإنسان المسلح بالمثل والقيم الوطنية الأصيلة وفق رؤية قومية ديمقراطية إنسانية ،وبفكر سوسيولوجي ناقد مستند إلى منهج علمي قادر على تفسير الواقع كخطوة على طريق تغييره وتطويره إلى الأفضل وفق رؤية تنموية شاملة (دليل جامعة الأقصى:٢٠٠٦ :١١٥).

منهج الدراسة:

يتناول الباحث في هذا البحث استعراضاً وصفياً وتحليلاً لمعايير ضمان الجودة بقسم علم الاجتماع بجامعة الأقصى بغزة ،ثم ينهي البحث بعرض لأهم التوصيات التي يتعين الأخذ بها مستقبلاً.

وقد أشارت نتائج الدراسة بأن البرنامج توجد فيه الرؤية والرسالة والأهداف العامة الخاصة بالبرنامج ، ويتم مراجعة وتقييم البرامج والخطط الدراسية في القسم كل أربع سنوات، وذلك عن طريق مراعاة التغييرات الجوهرية التي تطرأ على المستوى المحلي و الإقليمي في مجالات العلوم الاجتماعية، ويتم تقييم برنامج علم الاجتماع في الجامعة بالتعاون مع عمادة ضمان الجودة في الجامعة من خلال إتباع استراتيجيات محددة بالإضافة إلى معرفة مدى الإنجاز الذي تحقق فيما يخص مخرجات التعلم المنشودة في برنامج علم الاجتماع، ويتم تقييم أعضاء الهيئة التدريسية بقسم علم الاجتماع بالتعاون مع عمادة ضمان الجودة بالجامعة لتطوير أعضاء الهيئة التدريسية من خلال تحسين المهارات المستخدمة في عملية التدريس،وتشجيع البحث العلمي، وإعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس الجدد، وبينت الدراسة بأن متابعة الخريجين تحتاج إلى خطوات عملية.

التوصيات:

- إنشاء دائرة الخريجين في الجامعات ليتسنى لهم متابعة الطلبة بأقسام العلوم الاجتماعية بعد التخرج.
- العمل على تطوير الكادر البشرى (الهيئة التدريسية و الإدارية) و عمل خطة أبتعاث لمحاضري أقسام العلوم الاجتماعية .
- التشبيك مع جامعات غزة لزيادة الخبرة و تبادل المعرفة بين أساتذة وأخصائيي العلوم الاجتماعية.
- العمل على إنشاء مراكز لتطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- نشر ثقافة الجودة بين العاملين بالجامعات والطلبة وأولياء الأمور.
- تطوير الخطط الدراسية لأقسام العلوم الاجتماعية بما يتناسب مع التطور العلمي والتكنولوجي.
- زيادة مساقات التدريب الميداني المؤسساتي لزيادة كفاية الطلبة أثناء الدراسة.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس بأقسام العلوم الاجتماعية بالعمل التطوعي،والمؤتمرات الدولية وورش العمل الخاصة بالعلوم الاجتماعية.
- تطوير أنظمة القبول لطلبة أقسام العلوم الاجتماعية.
- تطوير الخطط الإستراتيجية للعلوم الاجتماعية بما يتناسب مع حاجة سوق العمل داخل المؤسسات الاجتماعية.

إسم الباحث: **د. نعمات شعبان علوان**
أستاذ الصحة النفسية المشارك ونائب رئيس جامعة الأقصى للشئون الثقافية والعلاقات العامة / جامعة الأقصى / غزة _ فلسطين.

عنوان البحث: الإشكاليات الأخلاقية التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية «دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية

البلد: فلسطين

Abstract

The study aims at identifying moral problems which encounter the social service career from the employees perspectives in the Gaza Strip, and recognizing the awareness level of moral values among social service practitioners. The researcher adopted the interview, as an appropriate study tool. The study revealed important findings; among which are the following: The assigned boards responsible for rules legislation of the social service career ignored the moral side, and focused on the theoretical side instead. Moreover, there is a weakness point related to the sense of responsibility among social service practitioners. The study recommended fostering the relationships between the universities and social institutions of social service career inside and outside the country. And also establishing a moral guide to be followed in social service institutions. Moreover, developing the career performance of social service practitioners through a national strategy.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الإشكاليات الأخلاقية التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية بقطاع غزة ، والتعرف على مدى إدراك ممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية للقيم الأخلاقية، وللتحقق من ذلك استخدم الباحث المقابلة كأداة ملائمة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : إن الجهات القائمة على سن القوانين الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية، أهملت الجانب الأخلاقي وركزت على الجانب النظري، كما توصلت إلى وجود ضعف في الإحساس بالمسؤولية من قبل أخصائي الخدمة الاجتماعية، وأوصت الدراسة إلى: ضرورة تعزيز العلاقات بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية في الدولة والخارج ذات الصلة بمهن الخدمة الاجتماعية، مع وضع دليل أخلاقي يتم العمل فيه بمؤسسات الخدمة الاجتماعية، وتطوير الأداء الوظيفي لممارسي الخدمة الاجتماعية من خلال إستراتيجية وطنية.

المراجع:

إبراهيم ،مجدي(٢٠٠٧). «إشكالية جودة التعليم في عصر العولمة،»المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس «،المجلد الأول،جامعة عين شمس،القاهرة

أبو نوار،لينه ،وبويطانه،عبد الله(١٩٩٠). «الحاجة إلى التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العربية» ، مجلة التربية الجديدة،العدد ٥١.

أحمد،إبراهيم (٢٠٠٣). «الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية»، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية.

حويلي،مها عبدالباقي(٢٠٠٢): دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين والمتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية»، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية.

خليل،نبيل(٢٠١١).» إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية،الطبعة الأولى،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة.

دليل جامعة الأقصى(٢٠٠٦). غزة،فلسطين.

شاهين،محمد(٢٠٠٤). «التطور المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي»، مؤتمر في التعليم الجامعي الفلسطيني»،جامعة القدس المفتوحة،رام الله،فلسطين.

الطائي،محمد «وآخرون»(٢٠١٢). «ضمان الجودة وأثرة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،الجزء الأول،الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان.

الطعاني،حسن(٢٠٠٢).»التدريب مفهومة وفعالياته وبناء البرامج التدريبية وتقويمها»،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان.

القيسي،هناء (٢٠١١). «فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي»، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان.

محمد،بدر(١٩٩٣).»مدخل احتمالي لقياس جودة التعليم»،مجلة كلية التجارة،بجامعة الأزهر،العدد العاشر،القاهرة.

الهيئة الوطنية»للاعتماد والجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي(٢٠١٠).»دليل الحصول على التراخيص والاعتمادات اللازمة لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، رام الله ، فلسطين.

مقدمة:

إن المستقرئ لأحوال الإنسان النفسية والمعرفية والوجدانية يتضح له أن الإنسان ثنائي التكوين، له جانبه التكويني المادي الغريزي، وجانبه المعنوي الروحاني، وهما في صراع دائم، فإما أن يتغلب الجانب المادي فتسيطر عليه غرائزه، ليصبح أقرب إلى عالم الحيوان، وإما أن يتغلب عليه الجانب الروحاني المعنوي، فيبعده عن الحياة، ويدخل في عالم الرهبنة. وفي سبيل محافظة الإنسان على إنسانيته دون تفريط أو إفراط فإنه يحتاج إلى «نظام أخلاقي متزن يبقيه في دائرة فطرته السليمة، ويقطع عليه طريق الميل إلى أحد الجانبين» (١).

ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن تفاعلاً واحتكاكاً بالجمهور أصبح لزاما على العاملين في هذا المجال الالتزام بالمعايير والقيم الأخلاقية ،على اعتبار أن « الالتزام الأخلاقي يتم غرسه وتضمينه وتطويره في روح ووجدان ممارسي الخدمة الاجتماعية ولا مجال للخروج عنه، وعن مضمونه ومحتوياته، ويعمل الممارسون على الالتزام به نحو عملائهم» (٤).

وباعتبار أن القيم الاجتماعية تصدر عن تراث المجتمع، وعن تجربته الوطنية وظروفه التاريخية وتجربته المعاصرة السائدة فيه، وآماله المستقبلية وطموحاته، فإن القيم المرعية داخل المجتمع تختلف من مجتمع لآخر طبقاً لدرجة ثقافته، ومعاييره القيمية.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة الدراسة الحالية للتعرف على أهم الإشكاليات الأخلاقية التي تواجه ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر العاملين فيها بقطاع غزة، ليعبر كل مجتمع عن ثقافته وظروف الممارسة داخل كل مجتمع.

مشكلة الدراسة:
تمثل في التساؤلات التالية:

- **ما العوامل المساهمة في نشأة أخلاقيات المهنة؟**
- **ما دور النظام الأخلاقي في تنمية مهنة الخدمة الاجتماعية؟**
- **ما أكثر الإشكاليات الأخلاقية التي تواجه الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في المجال في قطاع غزة؟**
- **ما سبل الارتقاء أخلاقياً بمهنة الخدمة الاجتماعية؟**

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على العوامل المساهمة في نشأة أخلاقيات المهنة، إضافة إلى التعرف على دور النظام الاخلاقي في تنمية المهنة الاجتماعية، ومعرفة أهم الإشكاليات الاخلاقية التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر العاملين فيها في قطاع غزة، والعمل على وضع حلول مناسبة، وسبل للارتقاء بالمهنة أخلاقياً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة: أن الأخلاق تؤدي دوراً مهماً في حياة المجتمع بشكل عام ، والفرد بشكل خاص، وهي مرتبطة بالطبيعة البيولوجية والاجتماعية والنفسية، لذلك فإن كلاً من الثقافة والدين والبيئة والأسرة وغيرها تؤدي دوراً أساسياً في تكوينها.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث المقابلة كأداة للدراسة باعتبار أنها الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة الحالية.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، لوصف حالة قائمة على أرض الواقع في فلسطين، والتعرف على الإيجابيات والسلبيات من خلال وجهة نظر العاملين في مجال مهنة الخدمة الاجتماعية.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولا: إن الإنسان لا يستطيع أن يمارس حياته بصورة صحيحة وسليمة ترتقي به في مدارج الكرامة الإنسانية إلا إذا احترم القوتين الأساسيتين، وهما: قوة المادة، وقوة الخلق، فإن أشرف ما في الإنسان من صفات هي قوة أخلاقه، وفيها يسخر أسباب المادة بصورة مقبولة، وبغيرها يعود إلى حيوانيته الكامنة فيه، والتي تعمل على تهذيبها قوته الأخلاقية.

ثانيا: ان الشقاء الذي يعانيه الأفراد في المجتمعات يعود إلى الفوضى والاضطراب في القيم الخلقية، خاصة إذا فكر الإنسان بنفسه، فالغني لا ينظر إلا إلى طرق زيادة الغنى واكتساب الأموال، والفقير لا يزداد إلا ضعفا،وهذا يؤدي إلى تصدع المجتمع وانقسامه، وانتشار الأمراض الاجتماعية، ومن هنا يبرز دور الخدمة الاجتماعية في معالجة هذه الظواهر.

ثالثا: الجهات القائمة على سن القوانين والتشريعات الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية لم تراع كثيرا القيم الأخلاقية لممارس مهنة القيم الاجتماعية في المجتمع، واقتصرت في التركيز على الجانب النظري الممارس من قبل الأخصائي الاجتماعي.

رابعا: وجود ضعف في الإحساس بالمسؤولية من قبل أخصائي الخدمة الاجتماعية، على الرغم من وجود قوانين وقواعد تحكم ممارسته، إلا أن البعض يقوم بتجاوزات متعلقة بأخلاقيات المهنة.

التوصيات:

توصي الدراسة الحالية بالتالي:

العمل على تغير صورة الأخصائي داخل المؤسسة وخارجها وزيادة كسب ثقة وتقدير أفراد المجتمع للأداء المهني للأخصائي الاجتماعي.

إعداد مقررات خاصة في الجامعات وفقا لأسس علمية وأكاديمية تتعلق بأخلاقيات ممارسة المهنة مع مراعاة الظروف الاجتماعية، والبيئة الخاصة بكل مجتمع، وضرورة تعزيز العلاقات بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية في الدولة والخارج ذات الصلة بمهنة الخدمة الاجتماعية.

متابعة القوانين من قبل الجهات المسؤولة للتحقق من مدى التزام العاملين بها، وذلك حرصا على سلامة العاملين وأفراد المجتمع من الانحرافات، مع وضع دليل يتم العمل فيه بمؤسسات الخدمة الاجتماعية.

إعداد دورات تأهيلية للكادر العامل في مهنة الخدمة الاجتماعية للارتقاء به في الجوانب العملية كافة. وعلى رأسها الجانب القيمي الأخلاقي، والعمل على وضع إستراتيجية وطنية لتدعيم وتطوير الأداء الوظيفي لممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية.

مراعاة اختيار الأشخاص العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية، والتركيز على المميز أخلاقيا، ودينيا، وسلوكيا، عمّا سواه.

المراجع

محسن عبد الحميد (١٩٩٢) : الاسلام و التنمية المجتمعية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، سلسلة قضايا الفكر الاسلامي (٣)، ص١٤٠ .

محمود الحياري، و رشيد عبدالحميد، ، (١٩٨٥)، أخلاقيات المهنة، الطبعة الثانية، عمان: دارالفكر ص٥٤

محمود الحياري، و رشيد عبدالحميد، ، (١٩٨٥)، أخلاقيات المهنة، الطبعة الثانية، عمان: دارالفكر ص٧٥

أحمد يوسف بشير (٢٠١٢): المقومات المهنية للخدمة الاجتماعي، من كتاب موقع بوابتي www.google.com، ص٤

Suanna j. Wilson، : (١٩٧٨): « Confidentiality In social work: London، coflier Macmillan Publishers، P .٢٣٢

ماجد الكيلاني :(١٩٩٢) اتجاهات معاصرة في التربية الأخلاقية، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع،ص ٢٤ .

أحمد رضوان :(١٩٩٤) أخلاقيات مهنة التعليم ومدى التزام المشرفين التربويين بها من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين في محافظات الشمال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

عاطف حسني العسولي (٢٠١٢) : اخلاقيات ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في فلسطين ومدى تطبيقاتها في بعض مؤسسات الخدمة الاجتماعية « بالتطبيق على مدينة غزة «، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، العدد الأول ، صص١٦٣ – ١٩٠ .

رامي طشطوش، ورانيه مزاهره (٢٠١٢): درجة ممارسة المرشدين التربويين لاخلاقيات مهنة الارشاد من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات النفسية والتربوية، المجلة العشرون، العدد الثاني، ص ص ٥٨١– ٦٢٣ .

محمد مسفر القرني (٢٠٠٩): مدى إدراك وإلتزام الممارسين الإجتماعيين بالقيم الأخلاقية لممارسة الخدمة الاجتماعية، مجلة البحوث الامنية، عدد (٤١) تصدر عن مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الامنية .

عبد العزيز عبد الله البريثن (٢٠٠٨): نحو تصور لصياغة دستور اخلاقي عربي للخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة حلوان – مصر .

هيا العشيوي، ، (٢٠٠٦)، مدى الاتساق بين الأخصائيين الاجتماعيين في ممارسة بعض أخلاقيات ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

خليل عبد المقصود عبد الحيمد (د.ت) : الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان، جامعة القاهرة، مصر، ص١٢.

هند العمري (٢٠١١): القيم الأخلاقية في المجتمع، الملتقى الرسمي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، السعودية، ص١.

سورة الأعراف : ١٩٩

زاد المتقين، (٢٠١٠): جمع وترتيب معهد دار الأرقم للدعوة والعلوم الشرعية، خانيونس، ص٣٧٤ .

محمد الغزالي (١٩٨٠) : خلق المسلم، دار العلم، بيروت، لبنان، ص١٣.

Reamer، F.G (٢٠٠٠): Ethical Issues in Direct Practice، in P. Allen–Meares and C. Garvin (eds). The hand book of social work direct practice. California: sage Publication. .Inc، P٧٥

مدحت فؤاد حسين (٢٠٠٠): الخدمة الاجتماعية، الثقافة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر . ص ١١٣ .

تمت المقابلة مع السادة:

سعدي أبو طه: أستاذ علم الاجتماع المساعد، جامعة الأقصى–غزة–فلسطين.

محمود الشامي: أستاذ علم الاجتماع المساعد،جامعة الأقصى–غزة–فلسطين.

محمود صافي: باحث اجتماعي، ورئيس قسم في مركز الشئون الاجتماعية، خانيونس، التابع لوزارة الشئون الاجتماعية الفلسطينية.

يحيى صيام: مدير مركز الخدمة الاجتماعية – منطقة رفح – قطاع غزة وفلسطين.

محمد أبو مصطفى: باحث متخصص في الخدمة الاجتماعية، ومحاضر غير متفرغ جامعة الأزهر – غزة – فلسطين.

مجلة المجد (٢٠١٢): هل نحن بحاجة إلى السرية، مجلة أسبوعية موقعها الانترنت www.almajd.ps ص ص ٢٠١ .

القلم: ٤

الرعد: ١١

على عبد الحميد محمود (د.ت) : التربية الخلقية، سلسلة مفردات التربية الاسلامية ٢ ، دار التوزيع للنشر الاسلامية، القاهرة مصر، ص: ١٧٩ .

على عبد الحميد محمود (د.ت): مرجع سابق ص : ٣٢ .

الاسراء: ٣٦ .

محمد عبد الفتاح محمد(١٩٩٧): العلاقات العامة في المؤسسات الاجتماعية اسس ومبادىء، المكتب العالمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص: ٢٢٤ .

إسم الباحث: **الأستاذ الدكتور بن حمودة محبوب**
أستاذ التعليم العالي ومدير مختبر علمي / جامعة الجزائر ٣.

الخدمة الاجتماعية في الجامعة الجزائرية - إسقاط على تجربة الأستاذ الوصي من خلال نظام التعليم L.M.D.

البلد: الجزائر

الملخص:

فلسفة الخدمة الاجتماعية في مفهومها هي فلسفه اجتماعيه أخلاقيه، وذلك إن جذور فلسفة الخدمة الاجتماعية تتصل وترتبط بالدين والنزعة الانسانية، وأصبحت اليوم جد هامة نتيجة الاهتمام المتزايد بتسيير الموارد البشرية وأثرها على التنمية المستدامة للمنظمات، وحتى إن كل المؤسسات الاقتصادية تلقى اهتمام الجانب الاجتماعي من خلال تنامي مسؤولياتها الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فان أي مجتمع بحاجة إلى الاهتمام بهذين المجالين ولا سيما المجتمع الجزائري الذي عاش ويلات الفقر والحرمان والإرهاب والأمية وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تستوجب من المجتمع المدني، ومن مؤسسات الدولة على اختلافها أن تقوم بوظيفة الخدمة الاجتماعية، كون توسيع مجال التدخل الاجتماعي يعمل على تحسين عمل المنظمات نحو الاحسن.

تتمثل مشكلة البحث في الخدمة الاجتماعية على مستوى الجامعة الجزائرية بالإسقاط على تجربة الأستاذ الوصي من خلال نظام التعليم L.M.D.، كأسلوب فعال لتعزيز قدرات التربية والتعليم في الجامعة الجزائرية التي تسعى لاكتساب مكانة في عالم تنافسي متغير.

وانطلاقًا من الإشكالية المقدمة، ولكي نتمكن من حلها ومناقشتها في هذه الورقة البحثية، نضع فرضيتين أساسيتين:

- لا يمكن الاستغناء عن الخدمة الاجتماعية في الجامعة لتعزيز قدرات التعليم في دول العالم بما فيها الجزائر؛
- ولا يمكن الحديث عن الخدمة الاجتماعية في التكوين الجامعي دون ادماج عدد من المتغيرات على هذه الخدمة.

تعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة تعمل في نطاق الرعاية الاجتماعية، إلا أنها تشكل مركزاً متميزاً بالنسبة لغيرها من المهن، وذلك للأسباب التالية:

- تعمل الخدمة الاجتماعية في معظم قطاعات الرعاية الاجتماعية تقريباً؛
- تشغل الخدمة الاجتماعية مركزاً رئيسياً في بعض هذه القطاعات، وتعمل كمهنة مساعدة لمهن رئيسية في قطاعات أخرى؛
- تعمل الخدمة الاجتماعية لصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنفيذها؛
- إمكانية قيام الخدمة الاجتماعية بالعمل بين التخصصات المهنية العاملة في حقل الرعاية الاجتماعية؛
- جماهيرية الخدمة الاجتماعية تجعلها أكثر قرباً وإحساساً لتطلع المواطنين؛
- أخلاقيات الخدمة الاجتماعية تدعوها لتدعيم الرعاية الاجتماعية كنظام أساسي في المجتمع؛
- وعالمية الخدمة الاجتماعية، واكتسابها الخبرات المتبادلة بين الممارسين في كافة الدول.

عرفت الجزائر اصلاحات في التعليم العالي ككل دول العالم في اطار سياسة وطنية وعالمية بجعل الجامعة مؤسسة عمومية تستقطب تكويناً علمياً عالياً بإدراج نظام L.M.D. بطريقة تدريجية وتعمل على تحقيق سياسة التوازن الجهوي بوجود جامعة واحدة على الاقل في كل ولاية. وقد أعادت الجزائر تنظيم التعليم العالي للتأقلم مع التغيرات العالمية المتسارعة لذلك فقد قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات التي تمس النظام التعليمي الجزائري والحلول التي يمكن إدخالها حتى تتمكن الجامعة من القيام بدورها في إطار تطوير البلاد، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتبعا للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في ٢٠ أفريل ٢٠٠٢، تم تحديد إستراتيجية على المدى القصير، المتوسط والطويل.

وقد تم دراسة هذه الهيكلة من قبل خبراء، ليتم بعدها تقديم اقتراحات لفتح التكوين في مجال ٢٠٠٤، وبدأ على إثرها في ديسمبر٢٠٠٣، وانطلقت دراسة الملفات في LMD وهذا ضمن الندوة الجهوية للتنسيق في ٢٩ فيفري LMD التفكير في فتح تخصصات جديدة في ٢٠٠٤ لتصادق عليها إدارة التكوين العالي بعد رأي اللجنة الوطنية للتأهيل ابتداء من سبتمبر LMD بعد دراسة الملفات انطلقت ١٠ جامعات جزائرية في البداية بتطبيق النظام.

ونظام LMD هو عبارة عن هيكل تعليمي مستوحى من الدول الأنجلوساكسونية يحتوي على ثلاث شهادات هي شهادة ليسانس L، شهادة ماستر M، شهادة دكتوراه D. كما نجد أن بعض الدول تقتصر في تطبيقه على المضمون دون أن يطبق شكلا، بحيث نجدها تدرس بعض التخصصات بطريقة LMD دون الإفصاح عن ذلك رسميا.

وقد اختارته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية كبديل للنظام الكلاسيكي وذلك لحل بعض المشاكل التي يتخبط فيها.

طرحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فكرة «الأستاذ الوصي» من أجل متابعة الطالب عبر مراحل دراسته الجامعية من أجل توجيه وإرشاد الطالب لطلب المعرفة واكتساب المهارات والكفاءات وإعدادهم للحياة الكريمة، وهذا من خلال المحاور الاساسية التالية:

- شرح نظام الوصاية والغرض منه؛
- شرح نظام LMD كتنظيم بيداغوجي وعلمي جديد؛
- مساعدة الطلبة للاستفادة والتقرب من مختلف الخدمات والفضاءات الجامعية؛
- تمكين الطلبة من الاستخدام الجيد للمكتبة؛
- إعلام الطلبة بحقوقهم من الاطلاع على أوراق الامتحانات والأجوبة النموذجية الخاصة بها؛
- تلقين الطلبة ثقافة ضرورة تقبل النتائج؛
- وتوجيه الطلبة قصد الاستفادة العلمية من المقررات الجامعية.

ومن بين الخصائص الواجب توفرها في الأستاذ الوصي الجيد هي:

- التحدث بصورة معتدلة بامتلاك صوت قوي واضح، ونطق سليم، والتنويع في نغمات الصوت؛
- توظيف الأسلوب الإلقائي للحوار؛
- استخدام اللغة البسيطة والمصطلحات التي تكون سهلة الفهم والإشارات؛
- التمتع بشخصية مرحة وعدم التخوف من إظهار الابتسامة؛
- التركيز والنظر إلى الطلبة واحدا واحدا تارة، وعلى الصف بصورة عامة تارة أخرى، وألا يطيل النظر إلى مذكراته ولا يلجأ إلى الإملاء.

بالرغم من مرور أكثر من عقد على بداية تجربة L.M.D. في الجزائر، إلا أن الخدمة الاجتماعية المنوطة للأستاذ الوصي، لم تعرف نجاحا كبيرا، إذ إن الفكرة لم تطبق في العديد من الجامعات الجزائرية نتيجة عوامل عدة، لعل أهمها:

- كثرة عدد الطلبة في المؤسسات الجامعية؛
- سوء فهم فكرة الاستاذ الوصي كخادم اجتماعي لخدمة الطالب؛
- عدم وجود ثقافة لدى الطالب لفهم فكرة الاستاذ الوصي بسبب سوء فهم النظام التعليمي الجديد الذي عرف إصلاحات متتالية.

وبالرجوع لتأكيد فرضيتي البحث، من جهة لا يمكن الاستغناء عن الخدمة الاجتماعية في الجامعة لتعزيز قدرات التعليم دون الاهتمام بطلبات الطالب للحصول على علم ذي جودة، ومن جهة ثانية كل هذا مرتبط بضرورة إعطاء الأهمية للأستاذ الذي يقدم الخدمة الإجتماعية بتقديم الدعم من قبل الجامعة والسلطات. فلا يمكن الحديث عن الخدمة الاجتماعية في التكوين الجامعي دون ادماج عدد من المتغيرات على هذه الخدمة، ولعل من أهمها كما ذكرنا: خاصة الالتزام بأخلاقيات وأدبيات المهنة، تلقين اللغات، والحاجة لاستخدام المعارف التكنولوجية.

وعليه، نوصي خدمة لتنمية الخدمة الاجتماعية في الجامعة:

- زيادة الدعم المعرفي، فالمعرفة العلمية الجادة تعمل على تحقيق جودة في التعليم من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق رضا الطالب الذي يعد مستقبل النهوض بتنمية المجتمع؛
- وضع برامج تكوين وتدريب جاد تستخدم التكنولوجيات وبمختلف اللغات؛
- توفير المعلومات ونشر الخدمة الاجتماعية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛
- العمل على الاستفادة وتبادل الخبرة في تنمية الخدمة الاجتماعية التعليمية؛
- وأخيرا إعطاء الأهمية والالتزام بأخلاقيات وأدبيات المهنة، ما يقول شاعرنا وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا...

المراجع:

إبراهيم عبد الرحمن رجب، »الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر«، ٠٩-١٢-٢٠٠٨،

org/arabic/vb/.http://www.ssss٢٠٠٨
٢٥٩=showthread.php?t

إبراهيم بن عبد الله الدويش، »دوافع الالتزام الأخلاقي في الإسلام«، مداخلة مقدمة في المؤتمر حول »أخلاقنا بين النظرية والسلوك... أسباب ومعالجات«، المنظم من قبل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، المنامة (البحرين)، ٠٥ و٠٦ ذي القعدة ١٤٢٩ هـ الموافق ٠٣ و٠٤ نوفمبر ٢٠٠٨م.

أحمد أنور بدر، »مقدمة في تكنولوجيا المعلومات وأساسيات استرجاع المعلومات«، ط. دار الثقافة العلمية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

أحمد يوسف محمد بشير، »المقومات المهنية للخدمة الاجتماعية«، الحلقة الـ ٧، ١١-٠٢-٢٠١٣،

http://www.myportail.com/actualites-
٥٥٥٨=php?id.٠-٢-news-web

أسماء هارون، »دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية: تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD.«، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠١٠.

بن عمار حسيبة، »تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية: دراسة حالة تكوين المكونين في ولاية قسنطينة«، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩.

دي‌ان محمد، »الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر«، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠١٠.

عبد العزيز عبد الله البريثن، »الخدمة الاجتماعية.. تواريخ ورواد«، جريدة «الرياض»، جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية بالرياض، السبت ٣٠ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق لـ ٠٥ مارس ٢٠١١م، العدد ١٥٥٩٤،

/٠٥/٠٣/٢٠١١/http://www.alriyadh.com
html.article٦١٠٩٣٠

فلاح مبارك بردان الفهداوي & إسراء علاء الدين نوري، »إدارة المعرفة ودورها في التنمية البشرية المستدامة«، ورقة بحثية

صادرة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الأنبار، العدد ٠٥، ص ص ١١٧-٩٤.

فوزي شرف الدين، »الخدمة الاجتماعية: تحليل المهنة والجذور«، مطبوعة موجهة لطلبة قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة بنها، ص pdf.http://bu.edu.eg/olc/images/fedu٥١٤،٢٢

خالد بن ثلاب الحربي، »التطوير التكنولوجي كمدخل لإدارة التغيير في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض«، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الإداري الثالث للجمعية السعودية للإدارة المنعقد تحت عنوان «إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري»، الرياض، ٢٠٠٥/٠٣/٣٠-٢٩.

خضير كاظم حمود & ياسين كاسب الخرشة، »إدارة الموارد البشرية«، ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٧.

رضا النجار & جمال الدين ناجي، »تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الإعلام بالمغرب العربي«، ط. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو ISESCO) & اليونسكو (الجولة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)، تونس، ٢٠٠٥.

رياض بن جليلي، »مؤشرات النظم التعليمية«، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الوطن العربي يصدرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٩٦، اكتوبر ٢٠١٠.

عدنان وديع، »اقتصاد التعليم«، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الوطن العربي يصدرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٦٨، ديسمبر ٢٠٠٧.

علي بن سليمان الصوينع، »توثيق الترجمة والتعريب«، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٣.

علي عبد القادر علي، »قياس معدلات العائد على التعليم«، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الوطن العربي يصدرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٧٩، يناير ٢٠٠٩.

لحسن عبد الله باشيوة، »نموذج رياضي للمقارنة بين فاعلية جودة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية وتحسين بناء على معطيات الجودة الشاملة«، المجلة العربية للادارة، المجلد ٢٦، العدد ٠٧، يونيو ٢٠٠٦، ص ص ١٥٨-١٢٩.

لينا احمد عبد الرحمن، »تحسين جودة الخدمة التعليمية لرفع فعالية التعليم المهني التجاري: دراسة تطبيقية على المدارس المدارس والمنعاهد التجارية«، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠٩.

مقال، »فلسفة الخدمة الاجتماعية ومقوماتها«، ٢٠٠٨-٠٦-٢٧، topic-http://thebestgeo.hooxs.com/t٤٣٤٢

مرادسي حمزة، »دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر«، رسالة ماجستير ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٠.

ماجدة بهاء الدين، السيد عبيد & حزامة جودت، »مقدمة في الخدمة الاجتماعية«، ٢٠٠٥-٠٥-١٤،

org/arabic/vb/ .http://www.ssss٢٠٠٨ ١٣٤٧=showthread.php?t

مقال، »مفهوم الخدمة الاجتماعية«، ٢٠٠٧/٠١/٠٧، http://www.arabvolunteering.org/corner/ html.avt٤٧٦

محمد عبد العزيز ربيع، الإبداع والمعرفة في عصر العولمة، المؤتمر العلمي العربي الرابع للموهوبين والمتفوقين، عمان، ٢٠٠٧/٠٧/١٧-١٦.
محي محمد مسعد، »ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق«، ط. مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

الهلالي الشربيني الهلالي، »إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي«، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، العدد ٢٢، يوليو ٢٠١١، ص ص ٠١-٦٦.

نجم عبود نجم، »أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال«، ط.مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
عبة الخدمة الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين، العام الجامعي ٢٠٠٨-٢٠٠٧، ص ٦.

وزارة التكوين والتعليم المهنيين للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، »واقع وآفاق التكوين والتعليم المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر«، ط. مطبعة وزارة التكوين والتعليم المهنيين، الجزائر، جوان ٢٠٠٥.

COUTURIES Yves، Nouvelles pratiques sociales. Vol ١٤، n° ٢، ٢٠٠١، pp. ٢١٤-٢١٧
Ouvrage recensé d'après: Collectif sous la direction de CHOPART Jean-Noël، «Les mutations du travail social: Dynamique d'un champ professionnel»، ed. Dunod، Paris، ٢٠٠٠، http://id.erudit.org/ ٠٠٩٠٨٥ar/iderudit

ELIE François، «Economie du logiciel libre»، ed. Groupe Eyrolle، Paris، ٢٠٠٩.

REALE Yves، «Transformer la fonction R. H.: Evaluer et piloter le management RH avec la méthode Audito R'H»، ed. Dunod، Paris، ٢٠٠٠.

SOPARNOT Richard، «Organisation et gestion de l'entreprise»، ed. Dunod XV (٢e édition)، Paris، ٢٠١٢.

إسم الباحث: **أ.د. فطيمة بن عبد العزيز**
أستاذة التعليم العالي بجامعة البليدة سعد دحلب-الجزائر / نائبة رئيس مجلس وآداب وأخلاقيات المهنة لجامعة البليدة سعد دحلب

الخدمة الاجتماعية بين الالتزامات المهنية والضوابط الأخلاقية.

البلد: الجزائر

الملخص:

تهدف الخدمة الاجتماعية إلى تقدم المجتمع عن طريق استنباط نطاق واسع من الخدمات الاجتماعية والبرامج الهادفة إلى تنميته وإصلاح شؤونه، وتواكب الخدمةَ الاجتمًاعية التغيرات التي تحدث في العالم وعلى الخصوص التطورات التكنولوجية التي لها الأثر الواضح على الجانب الاجتماعي والأسري.

يتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بأخلاقيات المهنة بشكل بارز، وتتسابق المنظمات لإصدار مدونات أخلاقيات المهنة. فبعد أن كانت الجدية والكفاءة هما مركز الاهتمام الوحيد، أصبحت الأخلاقيات تحظى بالاهتمام، وهذا يرجع لعدة أسباب ولعل من أهمها وجود الدوافع والنوازع البشرية والاجتماعية المؤدية للانتهاك الأخلاقي وعجز القوانين عن معالجتها. ومن هنا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية، التعرف على الالتزامات المهنية التي تحيط بالخدمة الاجتماعية ومدى تقاربها مع الضوابط الأخلاقية.

أصبح للخدمة الاجتماعية دورٌ متزايدٌ نتيجة لحراك ثقافي اجتماعي واقتصادي مسّى المجتمع اليوم، وتظهر مشكلة البحث من خلال ضرورة الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية في ممارسة الخدمة الاجتماعية في ظل هذه التحولات. وبالتالي هل تحرير ميثاق لأخلاقيات المهنة ضروري لعمل اجتماعي انساني أم أن الالتزامات المهنية الجادة قادرة على الارتقاء بهذه المهنة الانسانية؟
لا يمكن الحديث عن الخدمة الاجتماعية بشكل فعال دون نشر ثقافة أخلاقيات المهنة والالتزام بالضوابط المهنية.

وبناء على هذا، ينتج عندنا الفرضية الأساسية للبحث: إن الالتزام بالضوابط المهنية للخدمة الاجتماعية يكفي ليكون بديلا لميثاق أخلاقي خاص بهذه المهنة الانسانية.

بدأ مفهوم الخدمة الاجتماعية بمعناها الحديث كامتداد طبيعي للرعاية الاجتماعية، لكن لم يعد نمط الرعاية الاجتماعية التقليدية يجري في إطار علاقات الطابع الشخصي، ومن ثم كان المتوقع أن يتغير نظام الإحسان تلاؤما مع الواقع الاجتماعي الجديد.

يمكن تعريف الخدمة الاجتماعية على انها:

- تقديم الخدمات لمساعدة الأفراد إما بمفردهم أو ضمن الجماعة لكي يستطيعوا أن يتكيفوا مع الصعوبات الاجتماعية والنفسية الحاضرة أو المستقبلية والتي تقف أمام مساهمتهم بمجهود ودور فعال في المجتمع؛

- منهج مؤسسي منظم يقوم من أجل وقاية الناس من المشكلات الاجتماعية ومساعدتهم على حل ما يعترضهم من مشكلات ومن أجل دعم إمكانات الناس لأدائهم الاجتماعيّ.

للخدمة الاجتماعية عدة التزامات مهنية يتوجب على ممارسيها التقيد بها وهي تختلف عن التزامات المهن الأخرى لكونها مهنة انسانية من الدرجة الأولى، إن القيم والمعايير الأخلاقية للخدمة الاجتماعية هي التزام أخلاقي يتم غرسه وتضمينه وتطويره في روح ووجدان ممارسي الخدمة الاجتماعية، ولا مجال للخروج عنه، وعن مضمونه ومحتوياته، ويعمل الممارسون على الالتزام به نحو عملائهم ونحو المؤسسات التي يعملون من خلالها، ونحو المجتمع بوجه عام.

ولهذا يكون من الطبيعي أن تتضمن قائمة الأخلاقيات التي ينبغي أن يلتزم بها الممارسون المهنيون أثناء تأديتهم لعملهم المهني بالعناصر والجوانب التالية: سلوكيات الأخصائي الاجتماعي وتصرفاته كأخصائي، التزامات الأخصائي الاجتماعي نحو العملاء والمستفيدين، التزامات أخلاقية للأخصائي الاجتماعي نحو زملاء المهنة، التزامات أخلاقية نحو مهنة الخدمة الاجتماعية، التزامات أخلاقية تجاه المجتمع الذي تمارس فيه المهنة، والتزامات أخلاقية تجاه أصحاب العمل، والمنظمات الاجتماعية التي تمارس فيها المهنة.

يمكن تعريف أخلاقيات المهنة بأنها مجموعة من معايير السلوك الرسمية وغير الرسمية التي يستخدمها الممارسون للمهن كمرجع يرشد سلوكهم أثناء أدائهم لوظائفهم، ويستخدم للحكم على التزامهم، وتشكلت وتنامت تدريجيا مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبياً وقانونياً. وتتضمن الأسس والواجبات والحقوق والمحظورات التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد. فهي بيان شامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي الذي يقوم به الفرد. ومن أجل ذلك، فإن وضع قواعد وخطوط عامة تتخذ كمرجع للتحكيم المهني أو كإجراءات وقائية يستفاد منها في خلق الحس الأخلاقي لتحقيق تطوير المهنة وتعريفها للمبتدئين.

لممارسة النشاط المهني ، فإنه من الضروري وجود نسق من القواعد الأخلاقية والمعايير السلوكية، حيث يصبح هذا النسق القيمي للمهنة بمثابة القاعدة التي يرتكز عليها العمل المهني، وهو الدستور المتفق عليه صراحة أو ضمناً بين الممارسين، كما أنه يميز هذه الممارسة عن غيرها من الممارسات غير المهنية، والدستور هدفه حماية حقوق العميل من الانحراف عن الهدف الاجتماعي.

وعليه، نقدم تقارب الالتزامات المهنية والضوابط الأخلاقية لمهنة للخدمة الاجتماعية من خلال الجدول:

إن الحِرص على الالتزام بالضوابط المهنية هو أمرٌ أخلاقي وديني وإداري. مع الأسف فإن إهمالنا لتلك الضوابط جعلنا نبحث عن سلطة أخرى ربما يكون لها القدرة على اصلاح كل التجاوزات التي تعرفها المهنة. ويبقى على الأخصائيين الاجتماعيين مسؤولية العمل نحو زيادة الاهتمام بالجانب الأخلاقي خلال الممارسة، مع إعطاء قدر من الاهتمام لجانبه النظري المتمثل في استمرار عملية التسجيل «التدوين» والتجريب، والنقد البناء، لتستمر عملية تنمية وتطوير الجانب الأخلاقي عمليا ونظريا جنبا إلى جنب بما يحقق رضى العملاء والمحافظة على أسرارهم.

المراجع:

إحسان بن صالح المعتاز، «أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة»، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الحادية عشرة حول «سبل تطوير المحاسبة ودور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية»، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٥–٠٦ ديسمبر ٢٠٠٦م الموافق لـ ١٤–٠٥ ذي القعدة ١٤٢٧هـ.

أحمد أمين، «كتاب الأخلاق»، ط. مطبعة دار الكتب المصرية (الطبعة الـ ٣)، القاهرة، ١٩٣١.

أحمد يوسف محمد بشير، »المقومات المهنية للخدمة الاجتماعية«، من الحلقة الـ١ إلى الحلقة الـ٧،
/http://www.myportail.com

بلقيس حميد حسن، «العرب وإشكالية الانتماء والاستقلالية»، تاريخ الموضوع ٢٩/٠٦/٢٠٠٧،

http://www.balkishassan.com/index.php?option=com_content&view=article&id=153:2009-10-21-10-43-

25&catid=8:maqalat&Itemid=3

بن عمار حسيبة، »تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية: دراسة حالة تكوين المكونين في ولاية قسنطينة«، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩.

بول مرقص، »أخلاقيات المعلومات: حق الوصول إلى المعلومات والمسؤولية عن إدارتها واستخدامها«، ط. مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

عبد العزيز بن عبد الرحمن المحيميد، «الأسس الإسلامية للتربية المهنية»، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١)، الرياض، مجلد ١٦، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

عبد المجيد طاش نيازي مقومات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العلمي الأول لمهنة الخدمة الاجتماعية في المنطقة الشرقية مركز البابطين لعلاج وجراحة أمراض القلب٨–٩/ ربيع الأول ١٤٢٨هـ ٢٧–٢٨/ مارس ٢٠٠٧.

عبد العزيز عبد الله البريثن، «نحو تصور لصياغة دستور أخلاقي عربي للخدمة الاجتماعية»، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العلمي الأول لمهنة الخدمة الاجتماعية، دبي ٢٧–٢٨ مارس ٢٠٠٧.

حازم الببلاوي، «النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة»، سلسلة عصر المعرفة، العدد ٢٥٧، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠.

حسن عبد العزيز السند، «أخلاقيات المهنة الهندسية: أين نحن منها في الملتقى الهندسي الخليجي؟»، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الهندسي الخليجي العاشر تحت عنوان «الهيئات والجمعيات المهنية ودورها في تطوير مهنة الهندسة وحمايتها»، المنظم من قبل الهيئة السعودية للمهندسين بالتعاون مع الهيئات الهندسية لدول الخليج العربي، مدينة الخبر، في الفترة ٢٢/١٠/٤٢٧–٢٠هـ (شوال) الموافق لـ ١١–١٣/١١/٢٠٠٦م.

حمدى عبد الحميد أحمد مصطفى، مجالات الخدمة الاجتماعية، تاريخ الموضوع: ٢٠–٠٧–٢٠١٢–،

http://hamdisocio.blogspot.com/2010/10/blog-post_1884.html

فوزي شرف الدين، »الخدمة الاجتماعية: تحليل المهنة والجذور«، مطبوعة موجهة لطلبة قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنهاا،

http://bu.edu.eg/olc/images/fedu514.pdf،ص 22

الطاهر مصطفي محمد صالح، »الخدمة الاجتماعية المدرسية: السودان نموذجاً«، جامعة إفريقيا العالمية، كلية التربية، ٢٠٠٦،

http://www.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/42/004.doc

سعيد جاسم الأسدي، «أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية»، ط. مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، ٢٠٠٨.

سليمان عبد المنعم، »مسؤولية المصرف الجنائية من الأموال غير النظيفة: ظاهرة غسيل الأموال«، ط. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

محمد بن علي شيبان العامري، »الحافز وعلاقته بالأداء الوظيفي«، تاريخ الموضوع ٥٢٠/٠٩/١٤٣١،

com/readArticle. .http://www.sst٥
٥٣=SecID&٢٣٦=aspx?ArtID

ماجدة بهاء الدين، السيد عبيد & حزامة جودت، »مقدمة في الخدمة الاجتماعية«، تاريخ الموضوع: 14–05–2005،
http://www.ssss2008.org/arabic/vb/showthread.php?t=1347

الموسوعة العربية،

/http://www.arab-ency.com

محمد طاقة & حسين عجلان حسن، »اقتصاديات العمل«، ط. مكتبة الجامعة، الشارقة & إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

مقال، «الخدمة الاجتماعية: النشأة والتطور»:، تاريخ الموضوع: ١٦–٠٩–٢٠٠٩،

topic-http://anthro.ahlamontada.net/t٨٧٥

مؤسسة التنظيم العقاري لحكومة دبي (دائرة الأراضي والأملاك)، «قانون أخلاقيات المهنة»، تاريخ الموضوع ٠٥/٠٩/٢٠١١،
http://www.rpdubai.ae/rpdubai/home/ethics_code.do?lang=١

نعيم حافظ أبو جمعة، »التسويق الابتكاري«، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣.

يوسف فرج محمد، محي الدين محمد علي، أشرف صوفي عبد الله & صادق السلمان، »مهنتي التعليم والخدمة الاجتماعية والنفسية وكيف يمكن تحقيقها في الواقع العمل«، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الخليجي الأول، ٠٢–٠٤ أبريل ٢٠٠٥.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، «ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية»، الجزائر، ٢٠١٠.

AELION François، «Manager en toutes lettres: Des citations commentées des plus grands penseurs au service des managers marchés»، ed. Eyrolles، Paris، 2009.

ALBUQUERQUE Cristina Maria Pinto، «Proce – sus de légitimation des pratiques de service social: L'Exercice d'une technicité prudentielle dans la construction quotidienne de légitimités»، Thèse de doctorat، Faculté des Lettres de l'Université de Fr – bourg، 2003، p. 216.

Brigitte BOUQUET، «Responsabilité éthique du travail social envers autrui et envers la société: Une question complexe le CEDIA revue trimestrielle»، Traite Les problèmes sociaux 2009.

Building Corporate Integrity Systems to Address Corruption Risks; http://www.cism.my/upload/a – ticle/201106161212200.PolicyPosition Corp Inte – rity 4 Sept 2009.pdf

DRYANCOUR Gilles، «L'éthique est-elle un outil de gestion?»، Article tiré de l'ouvrage: Ethique en entreprise (Actes du colloque franco-québécois، 6 & 7 juillet 2000، organisé par le Centre de

Recherches en Ethique et l'Institut de recherche sur l'éthique et la régulation sociale)، Ouvrage paru dans la collection «Ethique et déontologie»، Libra – rie de l'Université d'Aix-Editeur، 2001.

GARIBALDI Gérard، «Analyse stratégique: M – thodologie de la prise de décision»، ed. Organis – tion، Paris & Eyrolles (Troisième édition، Quatrième tirage)، Paris، 2008.

HUOT François، Nouvelles pratiques sociales، Vol. 18، n° 2، 2006، pp. 234–237 http://id.erudit.org/iderudit/013303ar

إسم الباحث: **د. حســـن عالي**
أستاذ وباحث في علم الإجتماع / كلية العلوم الإجتماعية / قسم علم الإجتماع / جامعة السانية – وهران.

نحو منهجية علمية لصياغة دستور للخدمة الاجتماعية العربية.

البلد: الجزائر

ملخص الورقة:

كثيراً ما يختلط اسم الخدمة الاجتماعية باسم علم الاجتماع، حتى في بعض مؤسسات التعليم التي يفترض فيها وعياً يفوق ماهو موجود في أوساط المجتمعات العربية. ولعل مثل هذا اللبس يكمن في القصور في فهم مهنة الخدمة الاجتماعية، ثم عجز المنتمين إليها عن فرض أهلية تخصصهم وبيان مدى حاجة المجتمعات العربية إليه، وذلك من خلال إثبات جدوى المهنة وفاعلية ممارستها مع العملاء، وهو مايميزها عن علم الاجتماع. كما ويرتبط موضوع الأهلية والفاعلية بقضية حفظ حقوق العملاء من جانب، ثم محاسبة المقصرين أو المتهاونين من الممارسين المهنيين من جانب آخر. فمتى حققت المهنة أهدافها ومبادئها السامية، المتمثلة في تحقيق العدالة والمساواة، وحفظ أسرار العملاء، ستكتسب وتتحقق الأهلية والجدارة، فضلاً عن تحقيق رضى الممارسين المهنيين أنفسهم وكذلك الرضى والتقدير المجتمعي للمهنة والقائمين عليها. تحاول هذه الورقة صياغة تصورٍ مقترحٍ لدستور أخلاقي عربي للخدمة الاجتماعية، تم استنباطه بعد فحص ومراجعة أربعةً دساتيرً أخلاقية عالمية هي:

(١) الدستور الأخلاقي الأمريكي

(٢) الدستور الأخلاقي البريطاني.

(٣) الدستور الأخلاقي الكندي.

(٤) الدستور الأخلاقي الاسترالي.

لاندعي بأن هذا التصور سيناسب المجتمعات العربية في شكله الحالي، ولكن نجزم بأن البداية هي الأساس في تحقيق الأهداف السامية والسعي الدؤوب نحو التقدم والرقي، في ظل ممارسة المبدأ العلمي المعروف بالمحاولة والخطأ. ولعل الخطوات القادمة تأتي متمثلة في تبني جمعيات الأخصائيين الاجتماعيين في الدول العربية لمثل هذه المحاولة، وطرحها للمناقشة والتعديل والإضافة لتكتمل الصورة، على أن العلم عملية تراكمية وليست وحياً مفاجئاً.

Summary of the paper:

Often Maechtlt name social service on behalf of sociology, even in some of the educational institutions that are supposed conscious than what exists in Arab communities. Perhaps such confusion lies in the lack of understanding the social work profession, but he was unable belonging to them from imposing civil specialization and the extent of Arab societies need him, and by demonstrating the feasibility of the profession and effective practice with clients, which sociology. Also linked the subject of civil and effectiveness issue of preservation of the rights by the customer, then a negligent oraccounting practitioners from the other side. When profession achieved its objectives and principles of the High Commissioner, of achieving justice and equality, and keeping secrets clients, will acquire and verify eligibility and merit, as well as to achieve satisfaction practitioners themselves, as well as community satisfaction and appreciation of the profession and those who made it. This paper attempts to formulate a vision of moral constitution proposal Arab Social Service, was devised after examining and reviewing four universal moral constitutions are:

(1) American moral constitution.

(2) Britain›s moral constitution.

(3) the moral constitution of Canada.

(4) the moral constitution of Australia.

That this perceptionArab communities in its current form, but be certain that the beginning of the foundation in achieving the lofty goals and the relentless pursuit towards progress and prosperity, in light of the practice of scientific principle known attempt and error. Perhaps the next steps come represented in the adoption of social workers associations in Arab countries for such an attempt, and put up for discussion and amendment added to complete the picture, that science is a cumulative process, not surprising and alive.

المصطلحات الأساسية

- **الخدمة الاجتماعية** Social Work
- **دستور أخلاقي** Code of Ethics
- **العميل** Client
- **الممارس المهني** Practitioner

مقدمة:

تعد المقاييس الأخلاقية واحدة من أولويات ممارسة المهن والحرف التي يصوغها المتخصصون بطريقة نموذجية، ثم يعلنونها ويقدمونها في شكل دستور أخلاقي Code of Ethicsللالتزام والتقيد به أثناء الممارسة المهنية (Reamer، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ٢٠٠٠).

والحقيقة أن الدساتير الأخلاقية عموماً، تصاغ لتوضيح ثلاثة أمور رئيسية:

- المشكلات والمخاطر الأدبية أو الأخلاقية، ولعل أفضل مثال على ذلك حينما يكون هناك خلاف بين الرغبة الشخصية للممارس المهني، وبين رغبة طرف أو أطراف أخرى كرغبة المجتمع. على سبيل المثال، هل يحق لطبيب الأسنان أن يرفض معالجة مريض مصاب بنقص المناعة المكتسبة (AIDS)؟

- كياسة الممارس، ولعل أفضل مثال على ذلك حينما يكون هناك صراع بين رغبتين لدى الممارس. على سبيل المثال، هل يجوز للطبيب النفسي أن يدخل في علاقة جنسية مع إحدى مريضاته؟

- واجب الممارس في تقديم الخدمة العامة، ولعل أفضل مثال على ذلك واجب الطبيب أو الممرضة في العمل الإضافي في حالات الطوارئ (Jamal and Bowie، ١٩٩٥).

والخدمة الاجتماعية شأنها شأن المهن الأخرى كالطب، والتمريض، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والهندسة، والإعلام، وغيرها من المهن الإنسانية التي لديها دساتير أخلاقية خاصة تنظم عملية الممارسة، هذا الدستور نشأ من خلال الممارسة المهنية، لذا فهو يتطور من وقت لآخر، وفقاً لعوامل عدة منها التطور والتغير الثقافي، وتطور العلوم والمعارف التي تستند عليها المهنة، وتغير مناهج وآليات الممارسة، إضافة إلى التغير في الأولويات. فمنذ وقت مبكر سعى المتخصصون في الخدمة الاجتماعية إلى صياغة أخلاقيات عامة مثل المحافظة على سرية معلومات العملاء.

الاطار العام والتصور المقترح للدستورالأخلاقي العربي:

سنحاول استنتاج أو استخلاص نموذج مقترح لدستور أخلاقي عربي للخدمة الاجتماعية، وذلك بعد الإطلاع وفحص أربعة دساتير أخلاقية مختلفة للخدمة الاجتماعية، صدرت حديثاً كنسخ منقحة لدساتير أساسية هي:

الدستور الأخلاقي الأمريكي (NASW، ١٩٩٩).
الدستور الأخلاقي البريطاني (BASW، ٢٠٠٣).
الدستور الأخلاقي الكندي (CASW، ١٩٩٤).
الدستور الأخلاقي الاسترالي (AASW، ١٩٩٩).

أولاً/ القيم والمبادئ:

- قيمة وكرامة الإنسان.
- العدالة الاجتماعية.
- خدمة الإنسانية.
- الاستقامة.
- الكفاءة.
- أهمية العلاقات الإنسانية.
- قبول الخدمة.
- الوعي الثقافي.
- الكفاءة.
- العلاقات الجنسية.
- التقبل والاحترام:
- إيقاف الخدمات أو إنهائها.

ثانياً/ القواعد الأخلاقية:

١ـ مسؤوليات أخلاقية عامة:

- احترام قيمة وكرامة الإنسان.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية.
- الاستقامة المهنية.
- الكفاءة المهنية.

٢ـ مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين الأخلاقية تجاه العملاء:

- وضع الأولوية لمصلحة العميل.
- الخصوصية والسرية.
- تقرير المصير.

٣ـ مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين الأخلاقية تجاه الزملاء:

- التعاون والاحترام.
- سلوكيات الزملاء اللاأخلاقية.

٤– مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين الأخلاقية تجاه مكان الممارسة (المؤسسات):

- الإشراف والإرشاد.
- التعليم والتدريب.
- سجلات العملاء.
- الإدارة.
- الالتزام الوظيفي.
- تحويل العملاء.

◄ **٥ـ مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين الأخلاقية كمتخصصين:**

- الكفاءة.
- السلوكيات الخاصة.
- الصراحة والوضوح.

◄ **٦ـ مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين الأخلاقية تجاه المهنة:**

- الأمانة والاستقامة المهنية.
- البحث والتقويم.

◄ **٧ـ مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين الأخلاقية تجاه المجتمع بشكل عام:**

- الرعاية الاجتماعية.
- العمل الاجتماعي والسياسي.

خلاصة: المتأمل لتاريخ الخدمة الاجتماعية يجد أنها بدأت من منظور أخلاقي، وكذلك كان الحال خلال مسيرتها التطورية، خلال ما يربو على قرن من الزمن، ما يؤكد أنها لن يكتب لها البقاء متى تخلت عن جوهرها الأخلاقي الذي قامت عليه ومن أجله وهو خدمة الإنسانية.

◄ المراجع:

AASW (1999).Code of ethics. Canberra: Australian Association of Social Workers.
BASW (2003).Code of ethics for social work. Birmingham: British Association of Social Workers.

CASW (1994).Code of ethics. Ottawa: Canadian Association of Social Workers.
Jamal, K. and Bowie, N. (1995).Theoretical consideration for a meaningful code of ethics. Journal of Business Ethics, 14, 703-714.

NASW (1999).Code of ethics of the National Association of Social Workers. Washington, DC: National Association of Social Workers.

Reamer, F. G. (2000). ‹Ethical Issues in Direct Practice›, in P. Allen-Meares and C. Garvin (eds). The handbook of social work direct practice. California: Sage Publication, Inc.

Reamer, F.G. (1997). Ethical standards in social work: The NASW code of ethics. Encyclopedia of Social Work, 19th edition. Washington, DC: National Association of Social Workers.

Reamer, F. G. (1994).Social work malpractice and liability. New York: Columbia University Press.

إسم الباحث:
د. عزيزة محمد ضو محمد

عنوان البحث: الخدمة الاجتماعية وأثرها للنهوض بالفرد والمجتمع وأثر تكنولوجيا المعلومات عليها.

البلد: ليبيا

◄ ملخص محور:

جاءت الخدمة الإجماعتية المهنية بمفاهيم مستحدثة، مستقاة من التفكير الوضعي والأسلوب العلمي الذي ساد المجتمع المعاصر ومن الثورات الفكرية الحديثة التي اجتاحت عالم اليوم مطالبة بحق الإنسان في حياة حرة كريمة كأسمى الكائنات الحية ولكنه أضعفها وأحوجها إلى المساعدة فلا تقتصر فلسفتها العاصرة على مجرد فعل الخير لذاته أو على ثواب الآخرة أو استجابة للقيم الأخلاقية فحسب، ولكنها استهدفت تدعيم وتنمية الكائن الانساني ذاته.

فالخدمة الاجتماعية المهنية هي وليدة القرن الحالي الذي نعيش فيه، إلا أن الخدمات الاجتماعية ذاتها لازمت الانسان أينما كان وأينما يعيش منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا.

ففي أشكال الحياة الاجتماعية الاولى في العشائر، والبطون والقبائل، عاشت نزعات الرحمة والبر جنباً الى جنب مع نزعات التقاتل والانانية والهمجية حيث كان الدافع إليها دواءاً طبيعة التجمع البشري ذاته وما تفرضه حياة الجماعة من تضامن وحماية متبادلة ونزعات التقديس للقوى الخفية، تلك التي بعثت في قلب الانسان الاول فكرة التفكير والخوف من المجهول فبعثت بدورها احساسه بالضعف والحاجة إلى التضامن الجماعي سعياً وراء الحماية والأمن.(يسري سعيد حسنين. ٢٠٠٨، ص ٧٧)

كما لازمت الخدمات الإجتماعية تطور الحياة الإنسانية في تطورها عبر التاريخ كجهود تطوعية ارتجالية، فكانت في اليونان القديم ترمز اليها آلهه الخير والحق وماجاء في أفكار فلاسفتها القدامى أمثال (أرسطو. أفلاطون) من اتجاهات العدل ممثلة في قوة العقل الذي يتسم به الحاكم العادل لتحقيق الرفاهية لشعبة، كما كانت في الرومان القديم وعند المصريين القدماء، كما عبرت عنها آثارهم ورسوماتهم وكتاباتهم القديمة: إلى أن جاءت الاديان السماوية وخاصة الإسلام لتحويل هذه الجهود التطوعية إلى التزام اخلاقي للخدمات ودستور أخلاقي يحدد قواعد ومعايير وقيم هذه الخدمات. هذا التشريع القدسي للخدمات الإجتماعية بداية مرحلة جديدة في أسلوب ومجال هذه الخدمات، حيث نظمت عمليات الإحسان، واتطلقت من نطاقها المحلي المحدود داخل الأسرة الى تنظيمات اجتماعية خارجها.

ولقد تناولت الباحثه العديد من العناوين المهمه التي تخدم البحث وتثريه وهي:
مفهومها الخدمة الاجتماعية، أسس الخدمة الاجتماعية، أهداف الخدمة الاجتماعية، علاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية، أسهامات الإخصائيين الاجتماعيين، أهداف الخدمة المدرسية، مسؤوليات الأخصائي الاجتماعي بالنسبة للعمل مع الحالات الفردية في المدرسة، أما المواقف التي تقتصر على الدراسة الوثائقية، مصادر الخدمة الفردية، تعريف التكنولوجي و الأسلوب القصصي و تقنيات الاتصال والتعليم و الروابط الالكترونية و مواقع اجتماعية:

أسس الخدمة الاجتماعية:

- **الإيمان بقيمة الفرد وكرامته.**
- **الإيمان بالفروق الفردية سواء بين الإفراد أو المجتمعات.**
- **الإيمان بحق الفرد بممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية.**
- **حق الفرد في تقرير مصيره مع عدم الإضرار بحقوق الغير.**
- **تؤمن الخدمة الاجتماعية بالعدالة والتسامح بين الاجناس والاديان.**
-

تؤمن إن الإنسان هو الطاقة الفريدة في إحداث التغير الاجتماعي ومن أجل رفاهيته مع المساعدة على تأدية الأدوار الاجتماعية التي تعوق قيام رب الاسرة في الإنتاج والعمل. (محمد زكي أبوالنصر. ٢٠٠٨، ص٢٣)

أهداف الخدمة الاجتماعية:

أهداف الخدمة الاجتماعية: هدفها الرئيسي تنمية المجتمعات وذلك عن طريق البحث عن القوى والعوامل المختلفة التي تحول دون النمو والتقدم الاجتماعي مثل الحرمان والبطالة والمرض والظروف المعيشية السيئة التي تخرج من نطاق قدرة الافراد الذين يعانون منها والتي تعمل على شقائهم كما تبحث عن أسباب العلل في المجتمع لكي تتصدى وتكافح هذه الأسباب وتنتقي أنسب الوسائل الفعالة في المجتمع للقضاء عليها أو التقليل من آثارها والأضرار التي تنتج عنها إلى ادنى حد ممكن، ففلسفة الخدمة الاجتماعية في مفهومها فلسفة اجتماعية أخلاقيه وذلك إن جذور فلسفة الحدمة الاجتماعية تتصل وترتبط بالدين والنزعة الإنسانية فالخدمة الاجتماعية تستمد فلسفتها من الأديان السماوية والحركات الانسانية والعلوم الاجتماعية والطبيعية والخبرات العلمية للاخصائيين الاجتماعيين لذلك نقول إن فلسفة الخدمة الاجتماعية سبق ظهورها المهنة من قديم الأزل.

- **غرس القيم الاجتماعية كالعدالة والأمن واحترام العمل واحترام الوقت كقيم إيجابيّة لدفع عجلة التنمية**
- **وضع حلول للمشكلات المرتبطة بالإدمان والجريمة والتوعية الخاصة.**
- **زيادة حجم الطاقة المنتجة في المجتمع وذلك نتيجة عودة المتكاسلين والمنحرفين عن العمل والإنتاج.**
- **تجنب المجتمع الاعباء الأقتصادية والاجتماعية المستقبلية تدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي.**
- **المساهمة في تنمة الموارد البشرية.**
- **الاكتشاف المبكر للأمراض الاجتماعية ومظاهر التفكك من خلال الدراسة والتحليل يستطيع الوصول للأسباب ومناطق الخلل وأنسب الحلول والنتائج.(محمد سيد فهمي. ٢٢٠٠٨، ص٢٢).**

علاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية:

تهتم التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية بضرورة التغير الاجتماعي بمختلف أشكالة وصوره بما في ذلك التغير الاجتماعي الحتمي أو الانتشاري أو الدائري أو المخطط، من أجل تحقيق وتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع من تعليم وتثقيف وتوعية وتوظيف شامل لموارد المجتمع وطاقاته توظيفاً متكاملاً ليطال كافة جوانب الحياة، ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته والوصول بها إلى حلول تأتي بنتائج مرضية، كما أن الخدمة الاجتماعية تعنى بتكيف الأفراد مع مجتمعاتهم لما في ذلك من نتائج تصب في صالح المجتمع. تساهم الخدمة الاجتماعية في دعم مجالات التنمية الاجتماعية عندما تقوم بعمليات الإشراف والتنسيق مع منظمات المجتع المختلفة والهادفة إلى الارتقاء بالمجتمعات وأفرادها من أجل أن تعمل في إطار نسيج واحد متكامل وموجد الأداء والأدوار والاختصاصات من أجل تنمية الموارد البشرية العاملة بالمجتمع ومن أجل مزيد من الجهود في المجال الأسري الذي يعد ركيزة أساسية لبناء المجتمع والإسهام في التنميته الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في مجال التعامل مع المجتمع المحلي في شكل علاقة مباشرة يتفاعل فيها الجهد الشعبي مع الرسمي، من أجل تعزيز النهضة التنموية بمختلف المجالات التعليمية منها والصحية والزراعية والصناعية والإسكانية وغيرها...

أهداف الخدمة المدرسية:

- **المشاركة في التنشئة الاجتماعية للطلاب: المقصود بالتنشئة في مجال التطبيع والتوافق والتكيف، وفي ضوء ذلك تهدف الخدمة الاجتماعية المدرسية إلى التفاعل الاجتماعي للطلاب.**
- **أكتشاف المشاكل الفردية التي يعاني منها الطلاب وتوثر على الحياة المدرسية وإيجاد الحلول لهذه المشكلات.**
- **شغل وقت فراغ الأطفال بما يعود عليهم بالنفع والفائدة وذلك بتكوين الجماعات المدرسية.**
- **تنمية القيادات الطلابية بحيث تصبح قادرة على التأثير الإيجابي على الحياة المدرسية.**
- **تعنى بتوفير الجو الاجتماعي المناسب الذي يتسم بالتفاعل الاجتماعي بين الطلاب وينظم العلاقات والخدمات المتبادلة بين المدرسة والبيئة والمجتمع وفي ضوء ذلك تهدف الخدمة الاجتماعية المدرسية إلى:**
  - تنظيم الحياة المدرسية في إطار وحدات ديمقراطية تحقق للطلاب حرية الرأي والمشاركة الإيجابية.
  - جعل المدرسة مركز إشعاع للبيئة المحلية المحيطة حتى تتمكن من المساهمة في خدمة المجتمع.
  - مواجهة الظواهر الاجتماعية المنعكسة على المدرسة وذلك بتنظيم البرامج والمشروعات لمواجهة هذه الظواهر.
  - زيادة التحصيل الدراسي وفاعلية التعليم: من أهداف الخدمة الاجتماعية المدرسية لتحقيق هذا الهدف.
  - تهيئة الظروف المحيطة بالطالب لمساعدته على التحصيل الدراسي.
  - العناية بالمتخلفين دراسيا وتتبعهم اجتماعيا لمواجهة هذا التخلف.
  - تنظيم البرامج الاجتماعية التي تساعد الطالب على زيادة تحصيلة الدراسي.

وممارسة الخدمة الاجتماعية تستند على ثلاث طرق فنية وكل منها يتضمن عدّة مسؤوليات يقوم بها الأخصائي الاجتماعي ولكنها في حقيقة الأمر مترابطة ومتكاملة تتجه نحو غايات واحدة وان اختلفت ممارساتها من مؤسسة لآخرى طبقاً لأوضاعها واحتياجاتها ومشكلاتها.(طارق محمد عامر. ٢٠٠٩،ص٢٣)

تقنيات الاتصال: يتم التعامل مع تقنيات الاتصال الحديثة والمعتمدة في التعرف على ما يمتلكه أعضاء الجماعات من مواهب ومهارات ومقدرات باعتبار أن الاتصال يمثل الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس، ومن بين تلك التقنيات الحديثة أجهزة الفيديو والكمبيوتر والهاتف والبريد الإلكتروني واللوحات الإرشادية والمؤتمر عبر الشبكة الفضائية حيث يتعلم الأفراد والجماعات المهارات اللازمة لهم والقدرات المهنية المختلفة التي تعمل على تعزيز شخصياتهم القيادية وتنمية مهاراتهم وخبراتهم كمعلمين أو متدربين.(يسري سعيد حسنين. ٢٠٠٨،ص٢٢)

إن لتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المساعدة وشبكات التواصل الاجتماعي ودور البحوث العلمية في تطوير مجال الخدمة الاجتماعية للرقي بالمجتمع، ومواكبة التقدم الهائل، فالتضامن جنبا الي جنب للتعليم والخدمة الاجتماعية يمكن المجتمعات من خلق جيل قوي يستطيع مواجهة كافة المشاكل ذلك لان اسسه النفسية والعلمية التي تدفعه للتقدم والابداع والمنافسة سليمة فيجب على المجتمعات العربية خاصة التركيز على دور الخدمة الاجتماعية في مراحل التعليم الاساسي خاصة وفي جميع مراحل التعليم. فالانسان كائن نفسي قبل ان يكون ماديّاً. فنفسية الانسان هي اساس نهوضه بنفسه وبمجتمعه، وكل ذلك لا يتأتى الا إذا تمت مواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي الذي ينهض بمجال الخدمة الاجتماعية. (طارق محمد عامر. ٢٠٠٩، ص٨٨ بالتعليم وحده تتغير حياة البشر نحو الرقي والتنمية والتطور، كما يغير التعليم والتطوير سبل التفكير نحو التقدم والابداع، وأن تكنولوجيا المعلومات التي شهدت تقدماً هائلاً وتقنيات وبرامج ومنتجات تجارية إلكترونية وشبكات إجتماعية تعرض مشاكل الناس ويتم حلها والتفاعل معها كل هذا يساعد في التخلص من أي عوائق تحول دون تقدم المجتمعات البشرية.

الروابط الالكترونية المتنوعة التي تؤسس بإشراف متخصصين نفسيين واجتماعيين، يتم خلالها طرح المشكلات الاجتماعية والنفسية وتقدم المساعدات والحلول من قبل الدكاترة المتخصصين، كما أن هناك عيادات نفسيه متخصصة نفسيا لبحث حلٍ لكل من يطرح مشكلته، من خلال هذه المواقع يتمكن الفرد من طرح مشكلته ونقاشها ووضع الحلول لها من غير التنقل والسفر أو احراج في معرفة شخصية الفرد ، كل هذه المواقع تسهل على المطلع الالكتروني حل مشكلاته والتنقل من عيادة الى أخرى والتعامل مع الطبيب النفسي والمرشد الاجتماعي الذي يتمشى وطبيعة فكره وارتياحه، وبكل سرية وأمانة.

مواقع اجتماعية: بحثة بمعنى أنها مواقع تعرض مشاكل إجتماعية متنوعة ومن بيئات مختلفة من جميع انحاء العالم كلٌ حسب ظروفة وبيئته ودينة وغيرها من العوامل الاجتماعية المؤثرة في الإنسان، من خلال هذه المواقع يستطيع الفرد التجرؤ بسرد مشكلتة وإيجاد حل لها من غير سفر وتكاليف أخرى إضافة الى تنوّع الحلول سواء من الاطباء المتخصصين أو من رواد الموقع الذين سبقوه بسرد مشاكلهم كما أن الحوار مع أشخاص مختلفي البيئة يعطي جرأة للفرد وثقة بالنفس، وأن يتكلم بكل راحة وصدق، إضافة الي اكتساب اصدقاء من أماكن مختلفة ومتنوعة، ممايزيد من تعزيز للنفس وارتفاع بالانا لذات الفرد.

إسم الباحث: **.د. ناجي عبد النور**
جامعة باجي مختار – عنابة.

البعد القانوني والتنظيمي للعمل الإجتماعي العربي: التجربة الجزائرية.

البلد: الجزائر

مستخلص :

تهدف الدراسة الى تحديد الاطار القانوني و المؤسساتي للعمل الاجتماعي في الجزائر، حيث انصب الاهتمام حول الخدمة الاجتماعية التي اصبحت جهداً مؤسسيّاً مؤطراً بقوانين و تشريعات على اساسها تقدم الخدمات لتحقيق رفاهية الفرد و الجماعة، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الخدمة الاجتماعية في جانبها العلاجي الوقائي عبارة عن تشريعات واليات تتبنّاها الدول لتحقيق الرفاهية الاجتماعية في اطار التنمية المستدامة.

Résumé:

Cette étude vise l'analyse du le cadre juridique et institutionnel pour le travail social en Algérie, où l›accent était mis sur l›effort de services sociaux qui sont devenus les fondateurs encadrées par les lois et règlements sur la base de la prestation de services au bien-être des groupes défavorisés et marginalisés. Parmi les résultats issus de l›étude est que les services sociaux dans le cadre d›un des mécanismes thérapeutiques et la législation adoptée par l›État pour réaliser la sécurité de l›individu et la société.

مقدمــة :

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المتلاحقة التي يمر بها العالم العربي في الوقت الراهن ، تزايدت الفئات المجتمعية المعرّضة للخطر خاصة الأطفال الذين هم بلا مأوى وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين واللاجئين بالإضافة الى الشباب وقضاياهم، ولمواجهة هذه التحديات الاجتماعية الجديدة المعقدة، تبدو الحاجة ماسة وجلية حاليًا أكثر من أي وقت مضى الى التركيز على الخدمة الاجتماعية كآلية وقائية علاجية تستهدف حفظ امن الانسان والجماعة و المجتمع من الظواهر الخطيرة في ظل المتغيرات المحلية والعالمية .

لذلك أصبحت مسؤولية الرعاية الاجتماعية من المهام الرئيسية للحكومات في المجتمعات الحديثة، ومن هذا المنطلق تتضح العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وبين رسم السياسات العامة الاجتماعية بما تتضمنه من تشريعات وقوانين وبرامج وانشطة.

وعليه تأتي السياسة الاجتماعية نتيجة للتفكير المنظم الذي يوجه التخطيط و البرامج الاجتماعية الحكومية المتعلقة بالتعليم و الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية نحو تحسين معيشة الافراد وحفظ امنهم (١)

وانطلاقا مما سبق تحاول الورقة البحثية رصد و تحليل و تقييم السياسات والتشريعات الاجتماعية الخاصة بالعمل و النشاط الاجتماعي في الجزائر.

◀ **الإشكاليـة:**

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى كفاية وقدرة وفعالية النصوص القانونية المؤطرة للعمل الاجتماعي في الجزائر على تغطية كل الفئات الحرجة و المتضررة في المجتمع ، والتكيف مع التطورات الراهنة المحلية والدولية ؟

◀ **منهج الدراسة:**

اتبعت الدراسة المنهج القانوني المؤسسي لتحليل النصوص والتشريعات القانونية الخاصة بالعمل الاجتماعي كما تم توظيف المنهج التاريخي لرصد تطور مفهوم الخدمة الاجتماعية والمراحل التي مرت بها.

◀ **أهداف الدراسة :**

- رصد الأطر الدستورية والقانونية التي تتحكم في عملية رسم السياسات الاجتماعية.
- تحديد أهداف الخدمة الاجتماعية في الجزائر، والفئات المستهدفة.

هيكل الورقة البحثية :

اولا : مفهوم الخدمة الاجتماعية واهدافها في الجزائر.

ثانيا: تطور التشريعات الاجتماعية الخاصة بالخدمة الاجتماعية في الجزائر.

ثالثا: المؤسسات والآليات الحكومية المهتمة بالخدمة الاجتماعية.

اولا : مفهوم الخدمة الاجتماعية واهدافها في الجزائر.

ظهرت الخدمة الاجتماعية في الجزائر كمهنة في المؤسسات العمومية والشركات الصناعية الكبرى، في قسم الشؤون الاجتماعية الذي تسيره الادارة بشريا وماديا وقد انحصر دور هذا القسم في تقديم الخدمات الصحية والسكن.

يعرف المشرع الجزائري الخدمة الاجتماعية « هي جميع الأعمال أو الإنجازات التي تساهم في تحسين وتطوير معيشة الموظفين والعمال ماديا ومعنويا، تقدم في شكل خدمات في مجال الصحة والسكن وبعض ضروريات المعيشة والثقافة والتسلية». (٢) وبصفة عامة يقصد بالخدمة الاجتماعية جميع التدابير ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف الحياة اليومية للموظف أو العامل وأسرته لتمكينه من تحسين إنتاجه و مردوده الوظيفي.

تنشأ لجنة الخدمات الاجتماعية بقرار يصدر عن كل من الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي في كل وزارة و ولاية و بلدية ومؤسسة او هيئة ادارية. (٣)

لقد كان للعامل الايديولوجي (الانتقال من الاشتراكية الى الليبرالية) ودسترة منظومة الحقوق و الحريات العامة، تأثير كبير في تطور مفهوم الخدمة الاجتماعية في الجزائر حيث كانت حقّاً من حقوق العمال تقدم في شكل خدمات لسد الحاجيات في المؤسسات الاقتصادية ،اصبحت الخدمة الاجتماعية منظومة خدماتية موجهة الى فئات معينة وفق معايير اجتماعية مؤسسية ، نتيجة الاصلاحات الدستورية السياسية و الاجتماعية (دستور ١٩٨٩ ليبرالي) التي شرعت فيها الجزائر، وهذا لمواكبة التطورات الاجتماعية والتغيير الذي حدث داخل البناء الاجتماعي، وتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد، ومحاولة التكيف مع متطلبات العولمة ، مما استوجب تدخل المشرّع لتأطير الخدمة الاجتماعية من خلال العديد من النصوص القانونية و التنظيمية واستحداث آليات جديدة للتكفل بالفئات الهشة والحرجة والمتضررة في المجتمع.

وعليه انتقلت الخدمة الاجتماعية في الجزائر من العمل التطوعي الذاتي الى العمل المؤسساتي المنظم.

ثانيا : تطور التشريعات الخاصة بالعمل الاجتماعي في الجزائر.

يظهر اهتمام السلطة في الجزائر بالعمل الاجتماعي من خلال القانون الاسمى في البلاد و هو الدستور الذي يحدد فلسفة الدولة وتوجهاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبرى ،وعلى اساسه تصنف الدولة ان كانت دولة الرعاية الاجتماعية ام لا، فرغم التوجه الليبرالي للدستور الجزائري الاخير (دستور١٩٨٩، دستور١٩٩٦)، الا انه اكد على الطابع الاجتماعي حيث خصص حيزاً كبيراً للحقوق الاجتماعية في الباب المتعلق بالحقوق والحريات و في الديباجة و في عدة مواد اخرى.

المادة :(٥٣) «الحق في التعليم مضمون ، التعليم مجاني .. التعليم الاساسي اجباري... »

المادة: (٥٤) «الرعاية الصحية حق للمواطنين ،تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية و المعدية وبمكافحتها»

المادة :(٥٥) «لكل المواطنين الحق في العمل ، يضمن القانون في اثناء العمل الحق في الحماية و الأمن والنظافة ....

المادة :(٥٨) «تحضى الاسرة بحماية الدولة و المجتمع »

المادة: (٥٩) « ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل و الذين لا يستطيعون القيام به و الذين عجزوا عنه نهائيا مضمونة».(٤)

لقد ترجمت احكام ومواد الدستور الخاصة بالعمل الاجتماعي في نصوص تشريعية و قوانين و مراسيم تنفيذية تنظم حقوق جميع فئات المجتمع المادية و المعنوية، يمكن تقسيم التشريعات الخاصة بالعمل الاجتماعي الى فئات :

◀ **فئة التشريعات في مجال العمل (تشريعات العمل): تتمثل في حزمة من القوانين تهتم بشوؤن العامل و الموظف منها :**

- القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية الصادر في سنة٢٠٠٦
- قانون رقم ٧/٨٨ المتعلق بالوقاية الصحية و الأمن و طب العمل الصادر في سنة٢٠٠٧
- قانون رقم ١١/٩٠ المتعلق بعلاقات العمل،هناك قوانين و مراسيم خاصة بالتأمينات الاجتماعية و اخري بالتقاعد وحوادث العمل و الامراض المهنية

◀ **فئة التشريعات خاصة بالرعاية الاجتماعية للأسرة وحماية المرأة و الاطفال و الاحداث و المعاقين .....**

ففي مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل و الشباب مشاريع نصوص قانونية لتحسين اطار التكفل بالأطفال المحرومين من العائلة داخل المؤسسات و الاطفال القصر الذين يعانون من الصعوبات الاجتماعية (٥)

في اطار تعزيز وحماية الفئات الضعيفة وخاصة المسنّين : صدر قانون رقم ١٠-١٢ المؤرخ في ديسمبر ٢٠١٠ لحماية المسنين وصون كرامتهم لاسيما المعوزين منهم والذين ليس لهم روابط عائلية ، واولئك الذين يعانون وضعاً حرجاً وهشاشة اجتماعية، وقد تم اعداد اربعة نصوص لتطبيق هذا القانون بهدف حماية هذه الشريحة من السكان.

فيما يخص التكفل بالإعاقة في الوسط المدرسي تم اصدار مراسيم تنظيمية لتوفير هياكل التربية و التعليم مجهزة بالمعدات البيداغوجية ومراكز متخصصة.
وفي اطار تطوير التكفل بالمعوزين تم تخصيص منحة للتضامن تمنح لفئات السكان المحرومين وغير القادرين على العمل تقدر ب٣٠٠٠ دينار جزائري شهريا هذه التغطية تدفعها الدولة.
في اطار تطوير البرامج الاجتماعية لصالح المعاقين تم تخصيص منحة تقدر ب ٤٠٠٠ دينار شهريا . (٦).

فئة التشريعات الخاصة بالعمل الاهلي :

مثل قانون الجمعيات غير السياسية ، قوانين تنظم العمل النقابي ، وفقا لهذه القوانين و المراسيم ظهرت العديد من الجمعيات الخيرية ذات الطابع الخدماتي تتعامل مع الفئات الفقيرة و المرضى و الطفولة وتقدم خدمات

فئة التشريعات خاصة بالجماعات المحلية البلدية و الولاية :

لقد نصت و اكدت على اهمية العمل الاجتماعي من خلال تشكيل مصالح و مكاتب ادارية تهتم بالشؤون الاجتماعية للمواطن المحلي بالإضافة الى لجان الشؤون الاجتماعية للمجالس المنتخبة البلدية و الولائية التي تقترح وتبرمج مخططاً خاصاً بالعمل الاجتماعي في السياسة العامة المحلية.

ثالثا :المؤسسات الحكومية و الاليات المهتمة بالعمل الاجتماعي في الجزائر.

ا. المؤسسات الرسمية المركزية: . توجد خمسُ وزارت حكومية ذات طابع اجتماعي في الجزائر تتمثل في: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة التضامن الوطني والأسرة، وزارة التكوين و التعليم المهنيين، وزارة الصحة و المستشفيات، كتابة دولة لدي وزارة الشباب مكلفة بالشباب.

ب. المؤسسات الرسمية اللامركزية (على المستوى المحلي): تعتبر الإدارة المحلية امتدادا للإدارة المركزية في مجال الحماية الاجتماعية، على اعتبار أن هذه المهمة من المهام الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية والمحلية، وتتمثل مستويات الإدارة المحلية الجزائرية في ثلاثة هي: الولايات (٤٨ ولاية) والدوائر (و٧٤٢ دائرة) والبلديات (١٥٤١ بلدية)، على مستوى كل هيئة محلية يوجد مكتب او مصلحة مهتمة بالرعاية الاجتماعية وتقديم المساعدات المالية التي خصصتها الدولة وأقرتها لصالح الفئات الهشة وعديمة الدخل.

ج. مديريات جهوية فرعية وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارات: مثل مديرية التشغيل للولاية من خلال البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل عددها (٤٨ مديرية)، مديرية النشاط الاجتماعي عددها (٤٨ مديرية)، وكالة التنمية الاجتماعية عددها (٤٨ مديرية)، مهمتها الاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة الفقر والبطالة و التهميش ، يوجد كذلك اكثر من ٣٩٠ مركزاً وطنيّاً لرعاية العجزة و الطفولة المسعفة وذوي الاحتياجات الخاصة .

الخاتمة :

من خلال رصد النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالعمل الاجتماعي الجزائري ،وعرض المؤسسات و الآليات والمخططات يمكن حصر النقاط الايجابية في التجربة الجزائرية بـ:
الاهتمام بالعمل الاجتماعي ينطلق من التأطير القانوني والمؤسساتي ، تم تحديث وتطوير المنظومة القانونية الخاصة بالعمل الاجتماعي و جعلها تواكب التطورات الاجتماعية الداخلية والتحولات العالمية في مجال القانون الدولي الانساني و منظومة حقوق الانسان.

من خلال تحليل مضمون النصوص القانونية يلاحظ توسع في الاهتمام بالفئات الاجتماعية من الاطفال الى النساء و العجزة و المسنين و البطالين لتشمل كل الفئات الحرجة و التي هي في خطر.....
تعرضت النصوص القانونية الى الجانب الوقائي و العلاجي في الرعاية الاجتماعية.
ربط الخدمة الاجتماعية و الرعاية بالتنمية المستدامة في المجتمع من خلال تنمية قدرات الفرد ومواجهة المشكلات التي تهدده.

رغم الايجابيات و الفرص التي تضمنتها النصوص القانونية في التكفل باحتياجات المواطنين في مجالات الصحة والتعليم ومحاربة الفقر، الا انه توجد تحديات و معوقات امام تطبيق النصوص القانونية ، مما يستدعي توفير اليات تنفيذية واصلاحاً اداريّاً وتحديث نظام التغطية الاجتماعية الذي قد يتعرض إلى إشكاليات جديدة نتيجة التغيرات العميقة التي شملت المجتمع

قائمة المراجع:

- الكتب:

ناجي عبد النور، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر : مدخل الى علم تحليل السياسات العامة . الجزائر : مديرية النشر جامعة عنابة ، ٢٠٠٩ ص ص ١٥ ٢٥
السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، دار المعرفة الجامعية،١٩٩٥

- الدوريات :

ثريا تيجاني « الثقافة الشعبية و الخدمة الاجتماعية في الجزائر» ،مجلة الدفاتر لعلم الاجتماع عدد١، ٢٠٠٠ص٢١٥

- النصوص القانونية :

١. الامر رقم ٠٦-٠٣ مؤرخ في ١٥ يوليو سنة ٢٠٠٦ يتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية
المرسوم رقم ٨٢-١٧٩ المؤرخ في ١٩٨٢/٥/١٥ بالخدمات الاجتماعية

القانون رقم٩٠/٣٣ المؤرخ في:٢٥ديسمبر١٩٩٠ الذي يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية
– القانون رقم ٩٠–٠٩ المؤرخ في ١٩٩٠/٠٢/٠٧ المتعلق بالولاية، والمعدل في ٢٠١١
– من القانون رقم (٨٠/٩٠) المؤرخ في ١٧ أفريل ١٩٩٠ والمتعلق بقانون البلدية المعدل في ٢٠١١
قانون رقم ٩٠ – ٠٢ المؤرخ في ٠٦ /٠٢/ ١٩٩٠ . المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل و تسويتها و ممارسة حق الإضراب.
قانون رقم ٨٣–١٢ ؛ مؤرّخ في ٠٢/ ٠٧ /١٩٨٣ ؛ مُعدَّل ومُتمَّم ؛ يتعلّق بالتقاعد.
قانون رقم ٨٣–١١ ؛ مؤرّخ في ٠٢ جويلية ١٩٨٣ ؛ مُعدَّل ومُتمَّم ؛ يتعلق بالتأمينات الإجتماعية .
قانون رقم ٨٣–١٤ ؛ مؤرّخ في ٠٢ جويلية ١٩٨٣ ؛ مُعدَّل ومُتمَّم ؛ يتعلّق بإلتزامات المُكلّفين في مجال الضمان الإجتماعي .
١٠. قانون رقم ٨٨–٠٧ ؛ مؤرّخ في ٢٦ يناير ١٩٨٨ يتعلق بالوقاية الصّحيّة والأمن وطبّ العمل .
قانون رقم ٨٨ – ٠٧ مؤرخ في ٢٦ جانفي١٩٨٨ يتعلق بالوقاية الصحية و الامن و طب العمل
قانون رقم ٠٢–٠٩ ممضي في ٠٨ مايو ٢٠٠٢ وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني الجريدة الرسمية عدد ٣٤ مؤرخة في ١٤ مايو ٢٠٠٢، الصفحة ٦ يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم
مرسوم رقم ٨٢–١٨٠ ممضي في ١٥ مايو ١٩٨٢ وزارة العمل الجريدة الرسمية عدد ٢٠ مؤرخة في ١٨ مايو ١٩٨٢، الصفحة ١٠٤٧ يتعلق بتشغيل المعوقين واعادة تأهيلهم المهني
○ التقارير :
١ . التقرير الوطني الذي تم إعداده من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في جويلية ٢٠٠٨ بيجين +١٥ حول وضع المرأة في الجزائر
التقرير الوطني المرحلي الثاني حول برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، جويلية ٢٠١٢ ص٤٠

إسم الباحث:**د. رانيا منصور**
رئيس قسم العمل الإجتماعي - الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم MUBS.

عنوان البحث: صعوباتٍ ممارسة مهنة العمل الإجتماعي في الوطن العربي – لبنان نموذجاً.

البلد: لبنان

محتويات الورقة

مقدمة
منهجية الورقة
واقع ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في لبنان
○ ممارسو مهنة العمل الاجتماعي في لبنان
○ القطاعات الاجتماعية
○ المؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية
○ على مستوى المهنيين
○ على مستوى القانون والتشريعات
○ على مستوى الخدمات
○ على مستوى التفاعل المهني بين المؤسسات
○ على مستوى التمويل والتمويل المشروط
○ على مستوى الثقافات السائدة
نتائج الورقة وتوصياتها
الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في لبنان
خاتمة

مقدمة

تتفاوت المؤسسات الاجتماعية في لبنان في أهدافها والخدمات التي تقدمها ويرتبط تصنيف هذا التباين بالمنحى الذي تستند عليه عملية التصنيف متعددة الأوجه إذ يمكن ان يطال الأبعاد التالية:

التباين العددي : يبين حجم المؤسسة وعدد المستفيدين الذين يتم استقطابهم
التباين الجغرافي : يوضح مدى الانتشار وعدد فروع المؤسسة
التباين الزمني : يبين عمر المؤسسة فمنها ما هو حديث، متوسط وعريق النشأة
التباين الرؤيوي : يرتبط بفهم عملية التدخل الاجتماعي بين خدمات الرعاية وبين التنمية

التباين القطاعي : بين الحكومي وغير الحكومي
التباين بين الديني والمدني
التباين من حيث التمويل
التباين الإنشائي : يشمل التنوع في طبيعة العمل وأهداف المؤسسة
التباين التخصصي : المرتبط بالممارسة المهنية وغير المهنية
التباين العلائقي التفاعلي مع الوزارات المعنية

ولعل التباين الأخير شكل المحور الأساس – بالرغم من ارتباطه بالتباينات الأخرى – التي تدور ورقة العمل هذه ضمن فلكه سيما لجهة الممارسات والتطبيقات الميدانية لاصحاب الاختصاص، مستندين الى الاساليب والتقنيات المعتمدة وفق الأصول المتبعة في البحث العلمي.

منهجية الورقة وأهدافها

اعتمدت الورقة اتباع المنهج الوصفي التحليلي. فالدراسة تطلبت وصفاً دقيقاً للواقع وبالتالي تحليل المشاهدات والتطبيقات الميدانية لدى الممارسين/ات المهنيين في العمل الاجتماعي في لبنان عنيت بهم المجازين في العمل الاجتماعي وان اختلفت تسميات الاختصاص بين الحائزين على اجازة في «الخدمة الاجتماعية « أو « العمل الاجتماعي» أو « الاشراف الصحي الاجتماعي «أو»المساعدة الاجتماعية». ويعود سبب اختلافها الى التسميات التي تعتمدها الجامعات التي يتوفر لديها هذا الاختصاص.

انطلقت الدراسة من خلال تساؤل عانينا وما زلنا نعاني من عدم الوضوح في الاجابة عنه، وقد شكل هذا السؤال الركيزة الأساس للانطلاق باشكالية الدراسة ومفادها: ما هي العوامل او الظروف التي تعيق ممارسة مهنة العمل وتؤخر تطوره في لبنان؟ . لعل السبب في عدم هذا الوضوح يعود لتشعب مهنة العمل الاجتماعي ربطاً باهدافه وقطاعاته ومجالات عمله ، هذا عدا عن النقص الحاصل في عدد الممارسين المهنيين سيما خارج مدينة بيروت وضواحيها.
وحول أهداف الدراسة، فقد تحددت بالكشف عن الصعوبات التي تعاني منها ممارسة المهنة في لبنان، ووضع تصور حول سبل المعالجة المرتقبة. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تمت الاستعانة بالاستمارة كأداة للدراسة وهي استمارة بسيطة تمحورت حول سؤال واحد فقط تمثل بالرأي الشخصي حول تحديد أهم الصعوبات التي تعاني منها ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في لبنان من خلال الموقع المهني كل حسب مجال اختصاصه.

وحول عينة الدراسة ، فقد تحددت بأي شخص ذكرأم أنثى يتوفر فيه الشرطيان التاليان: شرط حيازة شهادة في الاختصاص نفسه، وشرط مزاولة المهنة على الاراضي اللبنانية. وقد تم استيقاء العينة من خلال العلاقات المهنية المباشرة مع الممارسين ومن خلال نقابة الاختصاصيين الاجتماعيين وما ينضوي تحتها من المهنيين المسجلين لديها والمنتشرين على الاراضي اللبنانية كافة. وقد بلغ العدد النهائي لافراد العينة ٣٦ اختصاصياً اجتماعياً.
وعلى مستوى صعوبات الدراسة يرجع الى التفاوت بين صفوف أفراد العينة سيما في بلورة رؤية واضحة حول الصعوبات من جهة وحول تصنيفها من جهة أخرى.

واقع ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في لبنان

في لبنان، تحتل المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية المرتبة الأولى على المستوى العالمي قياسا» لعدد السكان من حيث اهمية وحجم القطاع الأهلي فيه. ولقد برز هذا الدور بدءا من سنوات الحرب حيث اضطلعت بتأمين احتياجات المواطنين المباشرة، واستمرت حتى يومنا هذا بحيث ساعدت – عبر دورها المميز والطليعي والملتصق بالناس والحامل لهمومهم– مع باقي بنى المجتمع المدني في المحافظة على استمرار المجتمع.

وقد مر مفهوم العمل الاجتماعي في لبنان بالعديد من المراحل أسهمت في انضاج هذا المفهوم وانتقاله من مرحلة الاحسان (الطابع الطاغي هو الخيري الاجتماعي) وتحت كنف المؤسسات الدينية و الكنسية بشكل عام ، الى مفهوم «النصف تنموي» في الهيئات في طور الانتقال، الى مفهوم التنمية التي ترتكز على المكونات الخمسة: المكون السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي.

وقد سمح القانون بتأسيس الجمعيات في لبنان منذ مائة واربعة أعوام (قانون عام ١٩٠٩– جمعيات) وشجع عليها أبان الحكم العثماني وتحت الانتداب الفرنسي و حتى يومنا هذا .

ممارسو مهنة العمل الاجتماعي في لبنان

يمارس مهنة العمل الاجتماعي في لبنان مهنيون متمرسون . فعلى مستوى المهنية في الممارسة، هناك المجازون الذين تخرجوا من جامعات عديدة في لبنان تتمثل حصرياً بالجامعة اللبنانية، جامعة القديس يوسف، جامعة الهايكازيان، جامعة الجنان، الجامعة اللبنانية الأميركية والجامعة الحديثة للادارة والعلوم. تجدر الاشارة الى ان مركز التدريب الاجتماعي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية خصص في مرحلة سابقة برامج تدريب للراغبين بممارسة العمل الاجتماعي ومنحتهم بموجبها شهادات خاصة تحت مسمى « مرشد اجتماعي» غير معترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان . وفي المقلب الآخر، هناك من اكتسبها عن طريق الخبرة. تعدى العدد الاجمالي لعدد المتخرجين المهنيين في العمل الاجتماعي في لبنان ١٥٠٠ خريج اغلبهم من الإناث اذ يبتعد الذكور بالاجمال عن هذه المهنة للاعتقاد السائد بارتباطها بالاناث ونظرا لارتباط مجمل تدخلات المهنة بالعنصر النسائي سيما في حل مشاكل الأسرة والمرأة والأطفال والأحداث وغيرها .

القطاعات الاجتماعية

تتنوع القطاعات الاجتماعية لجهة مجالات العمل وهي تغطي القطاعات التالية اجمالاً:

- مجال الإعاقة :الاشخاص المعوقون (الاشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة)
- مجال الصحة: الامراض المزمنة، الامراض المنقولة جنسيا والرعاية الصحية الأولية
- مجال المسنين والمشردين،
- مجال المرأة والطفل : التمكين، الصعوبات التعلمية ، الاطفال في الشوارع، التسرب المدرسي، الأيتام والاطفال اللقطاء،
- مجال الأسرة: تنظيم الأسرة، العنف الأسري، المشورة الزوجية والاسرية
- مجال الانحراف: الإدمان على المخدرات، الانحرافات الجنسية والدعارة ، الأحداث بخلاف مع القانون،...
- مجال السجون : توفير الخدمات والتخفيف من الانتهاكات التي يتعرض لها نزلاء/ات السجون

- مجال البيئة وحمايتها من الانتهاكات والتخفيف من التلوث
- مجال التطوع في خدمة المجتمع
- مجال التوعية شامل لكل مجالات العمل (صحي– اجتماعي– تربوي– نفسي..)
- مجال الأمية وتعليم الكبار
- مجال العمالة الوافدة: عاملات المنازل، عمال المعامل والمصانع،...
- مجال اللاجئين الوافدين الى لبنان بسبب عدم الاستقرار الأمني في بلادهم
- مجال اصلاح القوانين: تعديل واستحداث قوانين عصرية تتماشى مع حقوق الانسان
- مجال الاغاثة أثناء الطوارئ والأزمات
- مجال مكافحة الفقر: تأهيل وتدريب مهني معجل ، قروضات ميسرة ، اسكان..
- مجال التنمية في الأرياف
- مجالات أخرى كالمدنية وحوار الثقافات والأديان

المؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية

ان احصاء عدد المؤسسات العاملة في مجال العمل الاجتماعي في لبنان هي عملية صعبة ومعقدة ويكاد يكون من المستحيل احصاؤها، فتنص المادة الثانية من قانون الجمعيات في لبنان على ما يلي: «ان تأليف الجمعية لايحتاج الى الرخصة في أول الامر ولكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة اعلام الحكومة بها بعد تأسيسها». اذا يمكن لجمعية ما المباشرة بعملها دونما الحاجة للاشهار المباشر باعتبار ان الاجراءات الرسمية لا تمنح الترخيص لمزاولة مهامها بل على العكس تماما تقوم الجمعية بالطلب من وزارة الداخلية أخذ العلم والخبر عن انشائها.

وعلى سبيل التقدير، تتضارب الأرقام التي تحصي أعداد الجمعيات في لبنان ، فبحسب دراسات أعدتها « مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي» فإن العدد التقريبي للمنظمات المدنية في لبنان، يقدر بحوالي ١١ الفاً، بحيث إن ستة الاف جمعية تم تسجيلها قبل العام ٢٠٠٠ و٥ الاف بعد ذلك، والجدير بالذكر ان هناك تفاوتاً في ميزانيات الجمعيات الاجتماعية في لبنان يرتبط ذلك بحجم البرامج والمشاريع والأنشطة التي تنظمها نذكر على سبيل المثال لا الحصر مؤسسات الرعاية الاجتماعية (تأسست عام ١٩٢٩) اذ تتنوع نشاطاتها بين اليتم والحالات الاجتماعية والارامل والتمكين والفقر والمعوقين والاطفال والحضانات وغيرها ، لها ٥٧ مركزا، تنتشر فروعها على جميع الأراضي اللبنانية.

وحول فعالية الدور الذي تقوم به الجمعيات في لبنان، فمنها ما يتسم بالريادة في طبيعة الخدمات التي يقدمها من خلال المقاربة التنموية التي يعتمدها في عمله، ومنها ما هو ناشط ، وعدد منها يقوم بشكل وهمي مما يتطلب خلق آلية متخصصة للمتابعة والرقابة على عمل الجمعيات فالمشكلة الأساس تتمثل بغياب شبه تام للدور المنوط بوزارة الشؤون الاجتماعيّة للقيام بهذا الدور الرقابي في ظل الدستور اللبناني الذي يكفل الحريات عامة وحرية التعبير عن الرأي خاصة .

وزارة الشؤون الاجتماعية:

تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية المظلة الراعية للعمل الاجتماعي في لبنان ، وبالرغم من افتقاد لبنان لاستراتيجية خاصة للعمل الاجتماعي ورسم سياسات اجتماعية للقطاع الا ان عملية التشبيك أو التنسيق مع مختلف الهيئات الأهلية ذات الصلة متسعة – مع التحفظ– ، وتقوم تلك الهيئات ببناء العديد من العلاقات مع وزارة الشؤون الاجتماعية تصب بالتالي في خانة تصميم متابعة سياسة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان للفئات الضعيفة والمعرّضة، وذلك من خلال اللجان الوطنية المنبثقة تتمثل بالتالي:

- اللجنة الوطنية لمحو الأميّة
- مشروع الإعلام والتثقيف والاتصال في الصحة الإنجابية
- مشروع بناء قدرات للحد من الفقر
- اللجنة الوطنية الدائمة للسكان
- المجلس الأعلى للطفولة

أضف إلى ذلك تدير وزارة الشؤون الاجتماعية ما يزيد عن ١٨٠مركزاً للخدمات الإنمائية تنتشر في المناطق، تتفاوت في أدوارها والخدمات التي تقدمها تبعاً لاحتياجات وثقافة المجتمع المحلي الذي تقوم فيه. ومنها ما يلعب دورا مركزيا على حساب البعض الآخر الذي لا يتعدى كونه فرعاً. كما تقوم بعض الجمعيات بادوار حصرية ذات صفة رسمية كالاتحاد لحماية الأحداث في لبنان الملحق بوزارة العدل (والذي يتراءى للأفراد بأنه مؤسسة حكومية بحتة).

وعلى مستوى التشبيك بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي في مجال العمل الاجتماعي، فقد عمدت الجمعيات الى تشكيل صيغة الاتحادات والمظلّات أي الصيغ الجامعة، على صعيد المنطقة، أو نوع النشاط، أو توافق الأهداف كالاتحاد اللبناني لرعاية الطفل، الاتحاد الوطني لجمعيات أهالي ومؤسسات التخلّف العقلي، تجمّع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، المجلس النسائي اللبناني، ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان، الاتحاد اللبناني للبيئة والتنمية، الهيئة الوطنية للطفل اللبناني وغيرها.

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالعديد من العقود المشتركة مع الهيئات الأهلية وتتشارك في تغطية بعض النفقات والمصاريف التي تتطلبها برامج محددة مسبقا كعقود خاصة بالرعاية والحماية بالاضافة الى برامج تمويل مقتطعة خاصة بالبلديات بهدف القيام بمشاريع تنموية.

وانطلاقا مما سبق، فان دور الجمعيات الأهلية في لبنان هو الركيزة ويمكن اعتباره السند الهام على المستوى الخدماتي والتنموي تعتمده الوزارة المرجع الأساس لها في الاحصاءات ونقل الواقع المعيوش سيما في البيئات التي تنتشر فيها.

الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في لبنان

استنادا الى اجابات أفراد العينة حول الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في لبنان فقد تم رصد العديد منها، وبالرغم من ترابطها فقد سمحت لنفسي اجتزاءها على مستويات ستة نوردها على شكل محاور كما يلي :

- **محور المهنيين**
- **محور القانون والتشريعات**
- **محور المؤسسات التخصصية**
- **محور التفاعل المهني بين المؤسسات**
- **محور التمويل**
- **متفرقات**

محور المهنيين:

- صعوبة في التدخل في بعض الحالات الحساسة سيما لجهة التنسيق مع المؤسسات الأمنية في حالات العنف او التحرش الجنسي بالقاصرين/ات على سبيل المثال
- عدم اعتماد وتطبيق المعايير المهنية سيما في صفوف الممارسين غير المجازين

صعوبة تكمن في عدم توفير الحماية للممارسين من المخاطر والمهددات الناجمة عن حالات التدخل الحرجة سيما في حالات العنف الزوجي او في حالات مرتبطة بالدعارة وما يحيط بها كمخاطر القوادين وغيرها

- صعوبة ناجمة عن المركزية في العمل، اذ غالبا ما ينتشر المختصون الخريجون في نطاق المؤسسات المنتشرة في العاصمة وفي محيطها

- صعوبة مرتبطة بندرة الاختصاصيين الذكور

محور القانون والتشريعات

- عدم وجود تنظيم مهنة الاختصاصي في العمل الاجتماعي تضبط وتضمن الحقوق والواجبات في ظل عدم تمتع الاختصاصيين الاجتماعيين ببعض الحقوق لجهة الراتب والمزايا والاستفادة من برامج التقاعد الأمر الذي يستبعد الاختصاص عن دائرة الاستقطاب الطلابي (برامج الحماية)

- عدم وجود قوانين ترعى الفئات الضعيفة او المهمشة مما يضع ممارسي المهنة أمام ابتكار التدبير والحلول المؤقتة والمجتزأة وكثيرا ما يتم استخدام العلاقات الشخصية في حل المشكلات.

محور المؤسسات والتخصصية

- غياب الرؤية الشاملة وعدم وضع إستراتيجيات عامة لدى العدد الأكبر من الجمعيات، الأمر الذي يجعلها تعمل ضمن برامج مجتزأة مبعثرة وغير مكتملة لا تحدث تغيراً بنيوياً في المجتمع كونها تحقق أهدافا قصيرة الأمد غالبا ما تسد الاحتياجات الأساسية

- افتقار المؤسسات للرؤية التنموية الشاملة والاعتماد على تجزئة مبالغ فيها للقضايا التنموية المتداخلة القطاعات (راجع فقرة القطاعات)

- وجود هوة بين رأس الهرم الإداري سيما لجهة ارادة الادارة والعمال الميدانيين كما وعدم اشراكهم احياناً في وضع البرامج والمشاريع والأنشطة الأمر الذي يحتاج الى وضع آليات من شأنها تحقيق ممارسات ديموقراطية بين أفراد الهيكلية التنظيمية داخل الجمعيات والتي تعتبر – بحد نفسها– هدفاً للعمل الاجتماعي

- عدم السعي الى معالجة أسباب المشكلات الاجتماعية فغالباً ما تعمل بعض الجمعيات على التخفيف من حدة تفاقم المشكلات الاجتماعية من خلال معالجة نتائجها سيما المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر

- تنوع الخدمات والبرامج على حساب التخصص الكامل في مجال التدخل المهني في القطاع الواحد، فغالبا ما تعمل المؤسسات في أكثر من مجال سيما لجهة المؤسسات التي تقدم خدمات الإيواء التي تستقبل كل الحالات التي تتطلب رعاية على مدار الساعة كالمشردين/ات والمسنين/ات والاطفال الأيتام واللقطاء والمنحرفين/ات والأشخاص المعوقين ... أوتلك التي تعمل على استقبال المدمنين على المخدرات دونما التدخل على مستوى الاقلاع عن التعاطي على سبيل المثال لا الحصر

- عدم التقييم الشامل لأداء عمل المؤسسات(القبلي والبعدي)

- عدم تثمير الخبرات المتراكمة لدى المؤسسات في خدمة البحث العلمي في ظل ندرة الدراسات العلمية والأبحاث التي تقوم بها تلك المؤسسات والتي تعتبر أساسا علميا يبنى عليه في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات.

محور التفاعل المهني بين المؤسسات

- ضعف التنسيق بين المؤسسات لجهة تنظيم اطار مهني للعلاقات البينية المختلفة من شراكات وشبكات ومذكرات تفاهم بهدف التكامل والتبادل الخدماتي مما يوسع من شريحة المستفيدين المستهدفين من برامج تلك المؤسسات على المستويين الكمي والنوعي

- وجود تنافس سلبي لدى بعض المؤسسات التي تعمل في القطاع نفسه مما يعيق عملية تحسين القطاع وتطويره من خلال تضافر الجهود سيما لجهة الحملات التي تناصر قضايا المجتمع وتضغط باتجاه تعديل، الغاء القوانين أو استحداثها

- ضعف في الآليات التي تستخدمها المؤسسات لجهة الاعلام عن اهدافها والبرامج والمشاريع والأنشطة التي تنفذها بهدف تنسيق الجهود وتثميرها في خدمة المجتمع

- عدم التنسيق والتشبيك الفاعل بين المؤسسات غير الحكومية ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الوزارات المعنية سيما لجهة تطبيق البرامج ووضع استراتيجية وطنية شاملة للعمل الاجتماعي في لبنان

محور التمويل

- افتقاد المؤسسات لآليات تمويلية ذاتية مستدامة تضمن استمرارية المشاريع التي تقوم بها فغالبا ما يتوقف المشروع مع توقف الدعم من قبل الجهات المانحة

- انحراف بعض المؤسسات عن مسار الاهداف الانشائية بسبب التمويل المشروط الذي تفرضه بهض المؤسسات المانحة مما يضطر المؤسسات للرضوخ لارادة الممول وشروطه بغض النظر عن احتياجات المجتمع ومتطلباته.

متفرقات

- تعقد متطلبات الحياة اليومية الذي يدفع بالتالي الى زيادة الالتزامات العملية والأسرية لدى الأفراد مما دفع الى الانغماس في حياتهم الخاصة الأمر الذي يؤثر سلباً على «سلامة» الحياة الأسرية ومؤازرة بعضهم بعضا وبات الميل الى الفردية والأنانية أمرا مقبولا سيما لجهة الأسرة الممتدة.

- غلاء المعيشة يشكل عائقا امام المعالجات التي يمكن ان يتضمنها برنامج التدخل المتخصص سيما لجهة ايجاد فرص عمل او برامج تدريب مهني معجل لرفع الكفاءة

- اعاقة الثقافات السائدة وما تشمله العادات والتقاليد لعملية التطور الاجتماعي ونخص بالذكر تلك المتعلقة بتنظيم حياة المرأة والأولاد والأسرة على وجه الخصوص (العنف الزوجي، تنشئة الأولاد، عمل المرأة، جرائم الشرف والأخذ بالثأر...)

- الاعتقاد الخاطئ بأن مهنة العمل الاجتماعي هي مهنة لا تدخل ضمن أولويات تطوير المجتمعات وتعديل في السلوكيات والممارسات وبالتالي خلو بعض المؤسسات غير الاجتماعية من حتمية وجود اختصاصي في العمل الاجتماعي كالمدارس والمستشفيات على وجه الخصوص.

توصيات الورقة

- تكثيف الجهود والضغط في سبيل تنظيم مهنة الاختصاصي في العمل الاجتماعي في لبنان وتوفير برامج الحماية للممارسين كضمانة لحقوقهم وواجباتهم تجاه المؤسسات التي يعملون بها وتجاه المجتمع ككل من خلال النقابة الالزامية

- ايجاد آليات تنسيق وبناء الشراكات بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية الرسمية على المستوى الوطني تضمن تنظيم عملية التدخل الآمن في الحالات الحساسة والحرجة كما وتفعيل دور العنصر الشرطي النسائي في هذا المجال

- تحسين الراتب والمزايا للممارسين /ات مما يعمل على تشجيع انخراط الطلاب الذكور في الاختصاص

- غياب التخطيط الاجتماعي لسياسات اجتماعية وطنية فالمطلوب هو وضع استراتيجية وطنية شاملة للعمل الاجتماعي في لبنان من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية يشارك في رسم سياساتها المؤسسات غير الحكومية كما وأن تحذو المؤسسات الاجتماعية التي تفتقر الى رؤية استراتيجية حذو الوزارة وبمؤازرتها على بلورة تلك الرؤية

- دعوة المؤسسات الاجتماعية الى مراجعة برامجها والتركيز على معالجة أسباب المشكلة وتجفيف منابعها والتركيز على النواحي الوقائية بمستوياتها كافة وعدم معالجة نتائج المشكلات حصريا

- دعوة المؤسسات الاجتماعية الى التعمق في معالجة القضايا المنوي معالجتها بشكل عامودي متكامل وعدم التنوع في الخدمات والبرامج بشكل افقي

- دعوة المؤسسات الى انشاء برامج تقييم مستمر للمشروع منذ ولادة الفكرة وحتى تنفيذه

- انشاء حركات تشبيكية بيبنية فاعلية لمؤسسات العمل الاجتماعي في لبنان بقطاعيه الحكومي وغير الحكومي

- انشاء المرصد العلمي للعمل الاجتماعي بهدف رصد الواقع من خلال اعداد الدراسات والابحاث العلمية في الحقول الاجتماعية كافة يعول عليها في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات

- اعتماد المؤسسات على برامج خاصة لتعزيز وتشجيع المتطوعين في التخطيط والتنفيذ مما يخفف عنها قسطا من الاعباء والمترتبات المالية

- تعزيز آليات التمويل التي تخصصها وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات المعنية لدعم برامج المؤسسات الاجتماعية في لبنان على المستويين المادي والفني التدريبي

- ادراج برامج خاصة لتعزيز التوعية الشاملة بمستوياتها كافة على جدول اعمال المؤسسات كل حسب قطاعه بدءا بالوقاية من الوقوع بالمشكلة مرورا بالتخفيف من حدة تفاقم المشكلة وصولا لعدم جعل المشكلة عامة

- دعوة الجامعات الى تكثيف انشطتها المتعلقة باستقطاب الطلاب المرتقبين للانخراط في برامج الاختصاص في كليات الجامعات التي يتوفر لديها هذا الاختصاص.

الخاتمة

نأمل بأن نكون قد وفقنا في الكشف عن الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في لبنان بعين الممارسين المختصين في المجال. وهي الدراسة الأولى من نوعها التي تطال ذلك القطاع الناشط والرائد على المستوى العربي والاقليمي والتي أعدت خصيصاً لعرضها ضمن محاور المؤتمر العربي الأول للعمل الاجتماعي . فتجربة لبنان في العمل الاجتماعي قد تخطت المئة عام اختبر فيه لبنان المهنية من غير المهنية، التخصصية من غيرها، التدخل أثناء الحروب والأزمات، مع الاحتفاظ بحق المجتمع اللبناني وأسبقيته منذ عقود خلت في طرح مشكلات تتسم بالوصمة لا تزال غالبية مجتمعاتنا العربية تعتبرها من المحرمات.

إسم الباحث:
د. موسى شرف الدين

عنوان البحث: الخدمة الإجتماعية لاعب أساسي في النهوض بقضايا الأشخاص المعوقين.

البلد: لبنان

إن مفهوم الخدمة الإجتماعية في العالم العربي جرى تحديد معالمه كمجال رئيسي في عملية تفعيل التواصل ما بين أصحاب القرار في ديناميات الحراك الإجتماعي من جهة والأطراف الفاعلة والمؤثرة في عمليات التطور الإجتماعي في المجالات المتعددة. من هنا الخدمة الإجتماعية تعد المدماك الأساسي في التفاعل بين مختلف القطاعات ودور الخدمة الإجتماعية أساسي في عمليات التغير الإجتماعي ورسم المعايير لهيكلة السياسة الإجتماعية.

ومؤتمرنا هذا يتناول جانبا مهما في الحراك الإجتماعي والتي تعتبر الخدمة الإجتماعية شريكا فاعلا في تفعيل عمليات المشاركة من هنا يمكن تجسيد ذلك الدور بكون الخدمة الإجتماعية والعاملين فيها هم لاعبين رئيسيين وما إصطلح على تسميتهم باللغة الإنجليزية Stake Holders لابد لنا إزاء ذلك التطرق إلى مفهو الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص.

ان اهم ما يجب التركيز عليه هنا ان المفاهيم التي تتناول هؤلاء الناس نالها من التطورات المتراكمة عبر الزمان والمكان وخاصة في العقود القليلة الماضية الى ان اصبحت في صلب القيم الاجتماعية وقضايا حقوق الانسان.

والمفهوم السائد والاكثر حداثة يسلط الضوء على ان ليس هناك انسان معوق بالمطلق بل هناك انسان يتمتع بقدرات مغايرة، وان مشكلات ومعضلات الشخص المعوق هي ليست حصرا مشكلاته الخاصة بل هي مشاكل الاخرين اتجاهه. إذ أنه لم يختر إعاقته ولم يقرر عن سابق إصرار وتصميم تبوأ ذلك الموقع أو التموضع في حيز إجتماعي – نمطي – والأخطر من ذلك أنه ليس بإمكانه تغيير ما هو فيه حتى لو أراد ذلك.

فالشخص المعوق يتواجد على الخريطة الإجتماعية وليس على هامشها إذ أنه من المكونات «المكملة» للمجتمع ولم يسعَ يوما للخروج عن «المألوف» بإرادته. ولطالما تحكمت الصور النمطية السلبية عن قصد تارة وعن غير قصد في إزاحة صورته كما حاولت جمهورية أفلاطون ومدينة الفارابي الفاضلة وصولا إلى المنظور الشعوبي والفاشي

الذي حاول أدولف هتلر تكريسه وبالإيحاء بحتمية «الكمال» في الإستحواذ على صفة المواطنية. علينا أن نؤكد أنه من «الطبيعي» أن يكون الشخص معوقا وأن يشكل بالتالي مكونا أساسيا في وطن يسوده التنوع ومجتمع تتكامل فيه مساهمات عناصره ومشاركاتهم في رسم منظومة قيم إنسانية تقدر وتحترم الإختلاف.

تتشعب المشاكل التي تواجه الأشخاص المعوقين لتشمل كافة محاور ممارسة الحياة العملية بابعادها المترامية الاطراف. وهذه المشاكل اذا هي مجموعة عوامل متشابكة ومتداخلة بعشوائية حينا وعن سابق اصرار وتصميم احيانا ويشارك فيها الكثير من الدوافع والعوامل التي يملك زمام حركاتها ويتحكم بإيقاعها اشخاصا ومؤسسات وسياسات وانماط حياة وللخدمة الإجتماعية دور مؤثر فيه.

اما المشاركة الانفة الذكر هي بواقع الامر شراكة فرضت نفسها على مجريات الامور وادخلت الأشخاص المعوقين دوامة الفئات و الحاجات الخاصة وهل الماء والهواء والكساء والدواء و الإيواء حاجات خاصة أم ضرب من الكماليات؟ أم ضروريات حياتية؟ والحرمان منها هو إنتهاك لحقوق هولاء الناس.

فالإيحاء بحتمية تلازم أمور محددة « كالعجز والإعاقة» ينتج مفهوم العجز ويترجم «حاجات» مع ان حاجاتهم لاتقل ابدا عن حاجات سواهم من المواطنين انما لهم قدرات متمايزة. ومن المستغرب انهم يحشرون في التصنيفات بخانة سلبية في ارقام الموازنات وتاريخا ضائعا في الرزنامات وحرفا ناقصا في قاموس القيم والجماليات ويحرمون من المشاركة الايجابية في تطوير مجتمعاتهم فضاعوا وقضاياهم في غياهب المتاهات. اما مجتمعاتهم بقصد او بغير قصد تمعن في التشاطر ذرفا للدموع والنداءات لجمع الهبات والتبرعات لهم كمن يقطع يد الاخر ليشحذ عليها. فيدمن الفرد منهم على الاخذ ويستسلم لقاعدة التعجيز و يضحى من الطفيليين ويشطب من قاموس الطبيعيين.

وإمعانا في التهرب من المسؤولية الجماعية يصار إلى إختراع مفاهيم وإدراج إجراءات وإقرار سياسات تبرر إنتهاك حقوق الأشخاص المعوقين يصار إلى اللجوء إلى إطلاق تصنيفات – تنال من كرامة الأشخاص المعوقين و تصيبهم بشتى معاني الدونية والوصمات المهينة– كالتعوق البسيط والمتوسط والشديد والبالغ الشدة والعميق متناسين أن هناك منظومة دعم ومساندة ومساعدة «معجزة» يتحكم بإيقاعها الآخرون – الأسرة البيئة المحيطة المجتمع بكافة مكوناته، والقطاعين العام والخاص بما فيهم العاملون في قطاعات الخدمة الإجتماعية. والتي طالما دأبت على تعجيز الأشخاص المعوقين بدرجات متفاوتة. فمن الذي يجب أن يدان ويوصم هنا، هو تلك المنظومة التي تتفاوت في درجات تعجيزها بدلا من أن تتفعل درجات تمكينها. لتُصبح مُمَكنَة بدرجات بسيطة ومتوسطة وشديدة وبالغة الشدة وعميقة ومن هناك بإمكان الخدمة الإجتماعية والعاملين فيها لعب دور مؤثر في التغير كون الخدمة الإجتماعية والعاملين فيها يتحكمون مع غيرهم بلإيقاع تلك المنظومة والتي لا ترتكز على شرعة حقوق الإنسان في الكثير من الأحيان.

واذا ما حاولنا جمع تلك العوامل نجد في صلبها فقدان المشاركة والتنسيق فيما بين مختلف الارادات والإدارات والنوايا الطيبة والتي تجهل في كثير من الاحيان جوهر و اهمية دورها في عملية التواصل مع هذه الفئات الخاصة وسبر اغوار صعوباتها ومدى المعيقات والصعوبات التي تساهم في وضعها.

انهم وبابسط الصور والصيغ اناس مختلفون ولهم ملء الحق ان يكونوا كذلك و حقهم علينا ان نعترف لهم بهذا الحق و ان لا نعجزهم وليس بالضرورة ان نحبهم اونشفق عليهم.

ان انعدام المشاركة بحد ذاته و عدم لعب دور الخدمة الإجتماعية في إطارها الصحيح يعتبر عاملا معجزا حتى لمن لايعاني من اية اعاقة فكيف اذا حرم الشخص المعوق من حقه و دوره ونصيبه من المشاركة، واكاد اقول ان المشاركة كفيلة بتذليل الصعوبات وتيسير مختلف امور الحياة لدى هؤلاء الافراد، وتصبح مشكلات الأشخاص المعاقين هما اجتماعيا مشتركا بدلا من ان بنوء تحث اعبائها افراد او اسر تتحمل المهالك بصمت في زوايا المجتمع المنسية.

ان مشاركتنا في هذا الحدث اتت لضرورة وضع هذه المشكلات في قوالب يمكن ادراك ابعادها وانطلاقا من ذلك يمكن التعرف على اهمية المشاركة الفعلية التي عبرها نتلمس الطريق نحو التغيير العتيد في مجتمعنا لتمكين الشراكة لدى المواطن العادي والبيئة السكانية وتشكيلات المجتمع المدني من بلديات وجمعيات وقطاعات اقتصادية وثقافية ومؤسسات فاعلة الى جانب القطاع الرسمي وتطوير ارضية للمصالحة والتواصل ما بين المعوفين وسائر افراد المجتمع ليتمتعوا اذاك بالمشاركة التامة والمساواة وللخدمة الإجتماعية دورا جوهريا بذلك إذا ما وضعت الخدمة الإجتماعية آليات فاعلة. ولطالما الخدمة الإجتماعية والعاملين فيها نجحو في الكثير من المواقع وفي مواجهة العديد من التحديات ولكن أحيانا وعن غير قصد تلعب دورا محايدا في جسر الهوة ما بين الأشخاص المعوقين والاعبين الأساسيين Stake Holders.

ان ما نطرحه اليوم سينطلق من عدة مؤتمرات و ورش عمل عقدت في العالم وفي لبنان لمناقشة مايجري على أرض الواقع من امور وما يمكن ان يكون تصورا لغد واع عبر توصيات اتخذت خاصة خلال:

١– المؤتمر العربي الأول لإحياء السنة الدولية للأشخاص المعوقين الذي عقد في الكويت في نيسان عام ١٩٨١ ومن ما جاء في برنامج العمل العالمي الذي أقرته الأمم المتحدة والذي حددت إطارا زمنيا يمتد ١٠ سنوات وسمي حينها العقد العالمي للأشخاص المعوقين

٢– المؤتمر العربي الذي كرس لمراجعو إنجازات العالم العربي والذي عقد في عمان في تشرين الثاني عام ١٩٨٩ برعاية الملمة نور ومن تنظيم الإسكوا.

٣– القواعد النموذجية الموحدة للمشاركة التامة وتكافوء الفرص التي أطلقتها الأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٩٢ نتيجة لعدم تطبيق برنامج العمل الدولي الآنف الذكر والذي أوصت الأمم المتحدة بتنظيم عقود إقليمية للإلتزام بتلك القواعد.

٤– برنامج العمل العربي و العقد العربي للأشخاص المعوقين الذي أطلقته المنظمة العربية للأشخاص المعوقين في القاهرة والذي حدد ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣.

٥– المؤتمر الوطني الاول حول تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان والذي عقدفي مقر منظمة الاونيسكو في بيروت مابين ٧و٨ من شهر نيسان ١٩٩٩ والذي شاركت معظم الجمعيات الاهلية العاملة في مجال التربية الى جانب المركز التربوي للبحوث والانماء، ومكتب الامم المتحدة الانمائي وبالطبع مع منظمة اليونيسكو.

٦– المؤتمر الوطني حول الاعاقة « نحو عقد لبناني للمعاقين» وقد نظمه تجمع جمعيات المعوقين – الذين شارك معظمهم في مبادرة اطلاق المنظمة العربية للمعوقين والتي اعلن رسميا عن اشهارها خلال ذلك المؤتمر بحضور امين عام جامعة لدول العربية حينها الدكتور عصمت عبد المجيد. وفي عداد الجمعيات المشاركة كانت الجمعيات الآتية:

- الجمعية الوطنية لحقوق المعوقين
- جمعية منتدى المقعدين في زحلة
- جمعية منتدى المعوقين في الشمال
- جمعية اصدقاء المعوقين
- جمعية الجامعيين المكفوفين
- جمعية رعاية المعوق الخيرية
- جمعية بيت الكفيف الجنوبي
- جمعية اصدقاء المعاقين
- جمعية اولياء الصم
- مؤسسة الامل للمعاقين عقليا
- مؤسسة غسان كنفاني الثقافية
- مركز الشبيبة للتوعية والارشاد

وقد نظم هذا المؤتمر في لبنان برعاية دولة الرئيس الحص وبمشاركة معظم الوزراء المعنيين بقضايا المعاقين المعيشية. وذلك بتاريخ ٢٠ و ٢١ من شهر ايار ١٩٩٩.

٧-» مؤتمر الشراكة الدولي الاول لتطبيق حقوق المعوقين» برعاية الرئيس اميل لحود في نقابة المهندسين بتاريخ ٢٥ و٢٦ و٢٧ من شهر تشرين الاول ١٩٩٩. وقد شارك فيه الى جانب جمعيات المعوقين اتحاد المقعدين اللبنانيين و اتحاد جمعيات المكفوفين- العديد من ممثلي الوزارات المعنية كما كانت هناك مشاركة مميزة للعديد من الخبراء في كافة المجالات العائدة لدور المجتمع المدني في احتواء ودمج المعوقين وافساح المجال امامهم للمشاركة التامة والمساواة.

٨- الإتفاقية الدولية لحماية الأشخاص المعوقين وبروتوكولاته الملحقة وسنتحدث عن ذلك لا حقا.

لابد لنا من ان نحدد المحاورالرئيسية التي تتحرك في هيكليتها قضايا الأشخاص المعوقين:

١- دور الأشخاص المعوقين واسرهم ومدى نضج تشكيلاتهم و تنظيماتهم.

٢- دور الجمعيات العاملة في مجال تقديم الخدمات الاساسية وتزويد الأشخاص المعوقين بمستلزمات الحياة.

٣- دورالمؤسسات الفاعلة في التنمية الاجتماعية والساعية نحو بناء مجتمع تسوده العدالة وتكافوء الفرص وهن يتبلور الدور الأساسي لمنظومة الخدمة الإجتماعية والعاملين فيها

٤-دور هيئات المجتمع المدني التقريرية في البلديات والبرلمان

٥- دور مختلف الادارات الرسمية وخاصة الخدماتية منها

كما نرى ان هناك عدة جهات بامكانها ان تتوزع ادوار والمهمات بعلاقة وتنسيق ولكن بشكل جدلي يستشعر كل طرف المهمات التي عليه القيام بها ليكمل دور الآخرين وان طرفا واحدا من هذه الاطراف لهو عاجز عن الترقي والتغيير نحو حياة حرة كريمة لكل مواطن .

فيما يتعلق بالمحور الاول وطرف الشراكة الاول،ونقصد هنا أشخاص المعوقين واسرهم ومدى نضجهم وتحملهم لمسئولياتهم. لايزال هذا القطاع في طور التحسن وقد طرات عليه تغيرات سريعة و خاصة خلال العقدين الماضيين بعد ان نشط دور الامم المتحدة في تكريسها عاما دوليا للمعوقين ١٩٨١ ومن ثمة عقدا عالميا للمعوقين مرفقا ببرنامج العمل العالمي والذي تبنته الكثير من البلدان . وفي نهاية العقد العالمي اصدرت الامم المتحدة مجموعة من التوصيات والارشادات-قيما سمي القواعد النموذجية الموحدة
اما الأشخاص المعاقين سمعيا فلا يزال عملهم الجماعي دون تنظيم منسق، اذ ان هناك جمعيات لاولياء الصم لا يتعدى عددها الثلاثة. تعتمد في خطط اعمالها على التوعية والضغط، دون اثر فعال ازاء استحداث اوتبني لغة اشارة موحدة.

المحور الثاني:

دور الجمعيات الاهلية العاملة في تقديم خدمات التاهيل والتدريب للأشخاص المعاقين . يتميز وضع هذه المؤسسات بالامور الاتية:

١- لاتوجد مؤسسة حكومية تهتم بتقديم اية معونة اومساعدة مباشرة للأشخاص المعوقين،

٢- تقوم الدوائر الرسمية بدعم جزئي لجمعيات القطاع الاهلي الخيرية لقاءعقود سنوية تتلقلى وفقها الجمعيات الاهلية مساهمة مالية لاتتعدى ٦٠٪ من كلفة الخدمة الفعلية المقدمة للأشخاص المعوقين، ولاتتعدى طاقة استيعاب المؤسسات الاهلية تلك ال ١٠٪ من عدد الأشخاص المعاقين.

٣- تستحوذ بعض الجمعيات الاهلية على تقديمات مميزة اما لارتباطاتها سياسيا او طائفيا.

٤- ومعظم الجمعيات والمؤسسات تقدم خدمات لعدة اعاقات في نفس المؤسسة ومنها ما يقدم لفئات اخرى من الحالات الاجتماعية، كرعاية الايتام والمسنين او الجنح او الامراض العقلية وغير ذلك من المساعدات الاجتماعية.

٥- تقدم معظم هذه الجمعيات خدمات الاكتشاف والتدخل المبكر، اضافة الى خدمات التربية والتدريب والتاهيل المهني والتشغيل وخدمات اسرية، وتوزع المعينات التعويضية والمساعدة.

٦- معظم العمليات والنشاطات التاهيلية تقدم في هذه المؤسسات ضمن اطار عزلي ، بغض النظر عن اراء الأشخاص المعاقين، اما الجمعيات الاهلية التي تقدم خدمات التاهيل للأشخاص المعاقين فهي بحد ذاتها مؤسسات وجمعيات ومراكز خيرية تتوزع مرجعياتها على مواقع متعددة. فمنها الجمعيات العلمانية وتلك حديثة العهد ومحدودة القدرات. ومنها الدينية، وكانت الاولى من حيث تاريخ بدء تقديم الخدمات فيها ولديها عادة مدخولا ماليا من مرجعياتها. وهناك جمعيات سياسية، وحزبية، او مناطقية او مذهبية، وهناك جمعيات ومؤسسات تتبع ارساليات اجنبية.

المحور الثالث:

هو مدى فعالية دور جمعيات القطاع الاهلي العاملة في مجال التنمية الاجتماعية: ويقوم بهذا الدور الجمعيات الاهلية التي تتبنى حقوق الانسان وحقوق المراة وحقوق الطفل، والجمعيات والنوادي الرياضية والثقافية والرعائية، وغيرها من التنظيمات العمالية والتربوية وعملها المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية لايزال بحاجة مزيد من التنسيق والتعرف على الادوار التي يمكن ان تلعبها لتكون قضية الاعاقة في صلب حركاتها، وقد كانت هناك نشاطات مطلبية مشتركة ولكنها بقيت في اطار شكلي و لم تاخذ حتى الآن الدور الفاعل والمتفاعل.

المحورالرابع

وهو الهيئات المنتخبة كالبرلمان والبلديات، وقد تنامت مفاهيم الاعاقة لتدخل بعض برامج المرشحين لمجلس النواب وبرامج البلديات . وكان لفوز عدد من الأشخاص المعاقين اهمية في طرح مفهوم المشاركة في القرارولكن دور البرلمان لم يكن يفي بالمطلوب بعد ان عرضت التشريعات المتعلقة بقضية الاعاقة لعدة مرات ونوقشت ، وهي الان مدرجة على جدول الاعمال لتصدق بعد ان صدقها مجلس الوزراء وارسلها الى البرلمان لتبنيها.

محور الشراكة الاهم في عملية تبني قضية الاعاقة هو المرجع الحكومي او القطاع العام الذي يفترض به ان يكون المساهم الاكبر . واول مرجعية رسمية انشئت عام ١٩٧٨ ضمن مصلحة الانعاش الاجتماعي، وذلك بعد ٥ سنوات من الانتقال تشريعيا من قانون المجانين العثماني الصادر عام ١٩٠٩. وقانون ١١/٧٣ كان من القوانين الرائدة علميا اذ اتى علي تشكيل لجنة تنسيق مشتركة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام والمعوقين انفسهم يكون دورها رسم سياسة الدولة وتنفيذها حيال الأشخاص المعاقين، وذلك قبل ان تتبنى الامم المتحدة هكذا اجراء بثماني سنوات. ولكن هذه الهيئة لم تلعب الدور المنوط بها لاسباب متعددة اهمها انها كانت تجتمع بشكل نادر وكانت دورها استشاريا بحتا.

وكانت هناك نقلة نوعية عام ١٩٩٣ حين افردت حقيبة وزارية للشؤون الاجتماعية والمعوقين. قامت تلك الوزارة باعادة النظر في القانون ١١/٧٣ وعدلته ثم اعادت صياغة مبدا تشكيل الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، وتم تشكيل تلك الهيئة بالاستنساب بحيث مثل الوزارة ٤ مسئولين ومؤسسات الاعاقة ٤ ممثلين ممثل لكل اعاقة، و٤ من ممثلي جمعيات المعوقين واهلهم. ولعبت هذه الهيئة دورا كبيرا في تطوير دور القطاع العام نحو تقديم خدمات اشمل ودون تمييز للمصابين باعاقات انطلاقا من اعتبارها حق مكتسب للمصابين بها. واستطاعت ان تنشيء جهازا متكاملا من المكاتب من اجل تقويم المعوقين وتصنيفهم وتحديددرجات واسباب اعاقتهم والخدمات المتاحة والمطلوبة لديهم. وقد وزعت حتى الآن ما لايقل عن ٨٠٠٠٠ بطاقة في المراكز الخمسة الموزعة على المحافظات. كما كان لتلك الهيئة دور في رسم خطة التشريعات المستحدثة للنهوض بحقوق المعوقين والتي مرت بمحطات ومداولات مكثفة ومراجعات قانونية تمخضت في شهر أيار من العام ٢٠٠٠ إلى إقرار صيغة قانونية دستورية تمثلت في القانون ٢٢٠\٢٠٠٠ الذي يحتوي على ١٠٢ مادة تتناول مختلف المفاصل الحياتية للأشخاص المعوقين في الجالات المعيشية كافة أي المجالات الخدماتية التربوية والصحية والطبية والتشغيلية والإسكانية ومجالات الإتصال والنقل والإعلام ومجموعة من المواد التنظيمية المالية التي توفر العديد من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات في العديد من الأمور الحياتية.

الايجابيات السائدة :

هناك تأثير بالغ لتبعات إصدار الأمم امتحدة للإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين وبروتوكالاته ا–في ١٣ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٦– الملحقة والذي أرسى قواعد ثابتة لسياسات إجتماعية مرتكزة على حقوق الإنسان ونقل النظرة النمطية التي كانت سائدة والتي ربطت قضايا الإعاقة بمفاهيم الشفقة والإحسان والأعمال الخيرية – الإختيارية. وقد صادقت على تك الإتفاقية أكثر من ١٣٠ دولة وأبرمتها أكثر من ٨٣ دولة من بينها ١٨ دولة عربية.

بالنسبة لجمعيات المعوقين واهلهم، هناك نقلة نوعية في التعاطي مع قضايا الاعاقة، فلم تعد قضية فرد او اسرة معينة بل اصبحت قضية الكثيرين، فلن تستفرد بهم بعد اليوم وستخف وطاة المعاناة وحالات البؤس حينا والياس احيانا. وبدات شرائح اجتماعية تتلمس دورا لها يمكن ان يغير مصيرها ويستجيب لضغوطاتها، كما وشعر المصابون باعاقات بانهم وبتكتلهم يمكن ان يشاركوا سواهم من فئات المجتمع الخاصة في نضالات مطلبية.

ولاحت معالم تحول موضوع الرعاية من قبل الآخرين والذي جرت العادة ان يكون سلعة بيد مؤسسات وجمعيات ومراكز وفعاليات، وبدات تظهر ملامح الحرية في اتخاذ القرار وامكانية المساهمة في تطوير النظرة وفكفكة الوصمة الملاصقة لهم.

واخذت تتبين المصالح المشتركة بين جمعيات المعوقين واسرهم من جهة والفاعلين في القطاع الاهلي من جهة اخرى لتكريس صورة الاعتراف بالاخر والمختلف وحقه بالاختلاف ، في نضالات مطلبية مشتركة . ويرتدي ذلك الامر اهمية بالغة باعتبار ان اختلافهم عن الآخرين هو اختلاف لا قرار لهم فيه، مما يبسط صورة ذلك الاختلاف ويحتم التعاطي مع قضيتهم من زوايا ومنظورات مغايرة.

وتدريجيا اصبح مالوفا ان نجد الامهات والاباء في المكتبات بحثا عن خبرات لدمج ابنائهم في المدارس اسوة بسائر التلامذة. ونجدهن مع الجيران والابناء والمتطوعين في مسيرات عبر الشوارع تعبيرا عن تطلعاتهم لاخراج قضايا ابنائهم الى الراي العام. ومكن بعض الاهل من تنظيم المؤتمر العلمي الوطني الاول حول تربية ذوي الاحتياجات الخاصة بالاشتراك مع هيئات دولية ورسمية .

كما نجح الاهل بتنظيم اول ورشة عمل بادارة ابنائهم الشباب المعوقين عقليا وذلك في برمانا عام ١٩٩٨ وفي مؤسسات الدكتور محمد خالد وفي جمعية أصدقاء المعاقين وفي فندق روتانا الحازمية وفي فندق كراون بلازا من تنظيم منظمة الإحتواء الشامل للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجمعية المناصرة الذاتية خلال الأعوام القليلة الماضية.

كما اثمرت تحركات الأشخاص المعاقين حركيا وحسيا بسلسلة تغيرات ، فقد اسطاعوا وبعد عمل دؤوب ومرير من تاسيس المنظمة العربية للمعوقين–في اطار جامعة الدول العربية–. وكانت هناك انجازات كبيرة شهدت بداياتها مسيرات ميدانية لايقاف الحرب الماساوية المدمرة التي عصفت في لبنان والتي بادر الى تنظيمها جمعيات المعوقين واهلهم بالاشتراك مع جمعيات وتنظيمات مدنية. كما اسس الأشخاص المعوقين وسائل اعلام خاصة بهم كمجلة اصداء المعوقين الدورية و مجلة واو والعديد من المنشورات ومن تقارير ورش عمل ومؤتمرات اقليمية وعالمية. واصبح للأشخاص المعوقين وزن سياسي اذ ان الفعاليات السياسية اصبحت ترجع الى ارائهم في امور رسمية عديدة وخاصة التشريعات التي اقرت مؤخرا في مجلس الوزراء والتي نوقشت وان بشكل مبتور مع العديد من جمعيات المعوقين قبل ان توضع بصيغتها النهائية.

هذه بعض الايجابيات من الوضع السائد في جمعيات الأشخاص المعاقين ولكن هناك صراعات ما بين تلك الجمعيات تكاد سلبياتها ان توازي الايجابيات الانفة الذكر. ولايزال التنافس فيما بينهم و الذي يرتدي طابع السلبية احيانا يحد من قدرة هذه الجمعيات على القيام بادوارها داخل القضايا المتعلقة بالأشخاص المعوقين، وكما يؤثر وبشكل بالغ على علاقاتها الجدلية مع سائر محاور الشراكة. مع ان كسر الجليد والتنسيق من شانه ان يعزز من قدرة هذه الجمعيات على التغيير. وعلينا ان نعترف بان العمل الفردي والطموح الى القيادة يعتبر من الاسباب المؤثرة .

الخدمة الإجتماعية والعاملون الإجتماعيون:

لقد أن الآوان لتتبوأ «الخدمة الإجتماعية» دورها الحقيقي لتصبح طرفا فاعلا في التنمية الإجتماعية والتطور الإنساني ولا يقتصر دورها على الإستجابة للحاجات بل يتعدى ذلك إلى المبادرة بحمل رايات التغيير وخوض غمار المشاركة في رسم خارطة طريق تتناسب والتطلعات الحديثة في الإرتكاز على شرعة حقوق الإنسان والمساهمة مع سائر الأطراف الفاعلة في كافة القطاعات والمشاركة في التوصل إلى الأهداف الألفية للتنمية والتي كان المجتمع الدولي قد حدد العام ٢٠١٥ كإطار زمني لإنجازها. وكما هومعلوم فالأمم المتحدة ستعقد هيئتها العامة في أيلول ٢٠١٣ لمراجعة الإنجازات والإخفاقات إزاء أهداف الألفية والثمانية والتي بالمناسبة لم تأت على شمول الأشخاص المعوقين ضمن

مسارات تنفيذ تلك الأهداف والت تستوجب تكثيف الجهود من كافة الأطراف الفاعلة ومنها منظومة الخدمة الإجتماعية لتساهم وبشكل فاعل في العمل ضمن الفترة الزمنية التي تفصلنا عن ٢٠١٥ لتشارك في إدراج قضية شمول الأشخاص المعوقين وإهتمامتهم في المسارات القئمة للتوصل إلى الأهداف خلال العامين القادمين. وعلى كافة الأطراف التفكير مليا لرسم إستراتيجية عمل لفترة ما بعد ٢٠١٥.

وقد أصدرت منظمة العمل الدولية في صيف ٢٠١٢ مبادرة «ارضيةة الحماية الإجتماعية» Social Protection Floor والتي من شأنها وضع أسس للخدمة الإجتماعية تكفل معالجة كافة التحديات القائمة في وجه العدالة الإجتماعية وتجسيدها بشكل واقعي بدلا من التغني بشعارات وهدر الجهود والأموال وفق معايير غير دقيقة ولا تتسم بالمصداقية. وخاصة بالنسبة لشمول مصالح وإشراك الأشخاص المعوقين وأسرهم في امشاريع المقررة.

أما البنك الدولي الذي يتحكم بإيقا ع تمويل مشاريع التنمية الإجتماعية والتي لم تشمل الأشخاص المعوقين ومصالحهم وإشراكهم في عمليات التنمية بشكل كاف حتى الآن فقد تم التواصل مع القيمين على سياسات البنك الدول في سياق إجرائه لمراجعة شاملة لسياساته خلال الفترة الحالية عبر مراسلات وحملات ضغط. والهدف من تلك الإتصالات الطلب من البنك الدولي إدراج معايير لضبط سياساته التمويلية بحيث يتم إشتراط شمول الأشخاص المعوقين وأسرهم وإشراكهم في كافة البرامج المزمع القيام بها في الفترة الزمنية القادمة مما يكرس إشراك الأشخاص المعوقين في كافة برامج التنمية المستقبلية والتي ستكون بطبيعة الحال مرتكزة على شرعة حقوق الإنسان ومراعية لكافة المواثيق الدولية سيما الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين.

إسم الباحث: **د.خليل حسين**
استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

عنوان البحث: العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي

البلد: لبنان

يعتبر العمل الاجتماعي والتنموي من ابرز الوسائل المستخدمة للمشاركة في عملية النهوض في عصرنا الحاضر. ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، فثمة قاعدة مسلم بها مفادها أن الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ، لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها. فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغيّر مستمر، لذلك لا بد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تكمّل الدور الحكومي في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة « المنظمات الأهلية ». وفي أحيان كثيرة يعتبر دور المنظمات الأهلية دوراً سباقاً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وليس تكميلياً وأصبح يضع خططا وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات.

شهد العمل الاجتماعي عدّة تغيّرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته، بفعل التغيرات التي طرأت في الاحتياجات الاجتماعية، وما يهمنا هنا التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الاجتماعي. فبعدما كان الهدف الأساسي تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع بمختلف فئاته، بات الهدف تغيير وتنمية المجتمع. وبالطبع يتوقف نجاح تحقيق الهدف على جديّة العمل الاجتماعي ورغبة المجتمع في إحداث التغيير والتنمية. ومن الملاحظ أن العمل الاجتماعي بات يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدّم الاجتماعي والتنمية ومعياراً لقياس مستوى الرقي الاجتماعي للأفراد.

يعتمد العمل الاجتماعي على عدّة عوامل لنجاحه، من أهمها الموارد البشرية، فكلما كان المورد البشري متحمساً للقضايا الاجتماعية ومدركاً لأبعاد العمل الاجتماعي كلما أتى العمل الاجتماعي بنتائج إيجابية وحقيقية. كما أن العمل الاجتماعي يمثل فضاءً رحباً ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم. كما يمثل العمل الاجتماعي مجالاً مهماً لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

وانطلاقاً من العلاقة التي تربط بين العمل الاجتماعي والمورد البشري، فيمكن القول بأن عماد المورد البشري الممارس للعمل الاجتماعي هم الشباب، خاصة في المجتمعات الفتية. فحماس الشباب وانتمائهم لمجتمعهم كفيلان بدعم ومساندة العمل الاجتماعي والرقي بمستواه ومضمونه.

ورغم ما يتسم به العمل الاجتماعي من أهمية بالغة في تنمية المجتمعات وتنمية قدرات الأفراد، إلاّ أننا نجد نسبة ضئيلة جداً من الأفراد الذين يمارسون العمل الاجتماعي، فثمة عزوف من قبل أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم عن المشاركة في العمل الاجتماعي بالرغم من أن الشباب يتمتع بمستوى عال من الثقافة والفكر والانتماء وبالرغم من وجود القوانين والمؤسسات والبرامج والجوائز التي تشجع الشباب على المشاركة بشكل فاعل في تنمية مجتمعهم.

أولا : أهمية العمل الاجتماعي التطوعي للشباب:

- تعزيز الانتماء والمشاركة للشباب في مجتمعهم.
- تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية.
- اتاحة التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع.
- اتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع.
- توفير الفرصة للشباب لتأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي.
- توفير الفرصة لمشاركة الشباب في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

ثانيا : إطار العمل الاجتماعي التطوعي:

يتصف العمل التطوعي بأنه عمل تلقائي، ولكن نظراً لأهمية النتائج المترتبة عن هذا الدور والتي تنعكس بشكل مباشر على المجتمع وأفراده، فيجب أن يكون هذا العمل منظماً ليحقق النتائج المرجوّة منه وإلا سينجم عنه آثاراً عكسية. وعادة ما يتم تنظيم العمل الاجتماعي بالأطر التالية:

- **القوانين:**

وهي مجموعة القوانين التي تنظم العمل الاجتماعي وتحدد قطاعاته، كما تنظم إنشاء وعمل المؤسسات الأهلية العاملة في المجال الاجتماعي التطوعي.

- **إطار المجتمع:**

يأتي العمل الاجتماعي التطوعي استجابة لحاجة اجتماعية، فهو واقعي ومعبر عن الحس الاجتماعي. وبالرغم من أن انفتاح المجتمعات يؤدي إلى اتساع الخيارات أمام العمل الاجتماعي، إلا أنه يبقى هناك حد أدنى من التغيرات الاجتماعية التي يهدف العمل التطوعي إحداثها يرفضها المجتمع.

- **المؤسسات:**

وهي مؤسسات حكومية أهلية، فبإمكان الشباب المشاركة في البرامج التطوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية كالوزارات والمدارس والجامعات والمؤسسات الدينية ... الخ، كما يمكن للشباب ممارسة العمل التطوعي من خلال انتسابهم للمؤسسات الأهلية كالجمعيات والوادي والهيئات الثقافية ... الخ.

ثالثا : معوقات مشاركة الشباب الاجتماعية:

- **الظروف الاقتصادية السائدة وضعف الموارد المالية للمنظمات التطوعية.**
- **بعض الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع كالتقليل من شأن الشباب والتمييز بين الرجل والمرأة.**
- **ضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي.**
- **قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية والأهلية.**
- **عدم السماح للشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات بداخل هذه المنظمات.**
- **قلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين أو صقل مهارات المتطوعين.**
- **قلة تشجيع العمل التطوعي.**

رابعا :التوصيات:

- **إتاحة الفرصة أمام مساهمات الشباب المتطوع وخلق قيادات جديدة وعدم احتكار العمل التطوعي على فئة أو مجموعة معينة.**
- **تكريم المتطوعين الشباب ووضع برنامج امتيازات وحوافز لهم.**
- **تشجيع العمل التطوعي في صفوف الشباب مهما كان حجمه أو شكله أو نوعه.**
- **تطوير القوانين والتشريعات الناظمة للعمل التطوعي بما يكفل إيجاد فرص حقيقية لمشاركة الشباب في اتخاذ القرارات المتصلة بالعمل الاجتماعي.**
- **إنشاء اتحادات وجمعيات خاصة بالمتطوعين يشرف على تدريبهم وتوزيع المهام عليهم وينظم طاقاتهم.**
- **تشجيع الشباب وذلك بإيجاد مشاريع خاصة بهم تهدف إلى تنمية روح الانتماء والمبادرة لديهم.**
- **أن تمارس المدرسة والجامعة والمؤسسة الدينية دوراً أكبر في حث الشباب على التطوع خاصة في العطل الصيفية.**
- **أن تمارس وسائل الإعلام دوراً أكبر في دعوة المواطنين إلى العمل التطوعي، والتعريف بالنشاطات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والجمعيات.**

BACK COVER

الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
M.U.B.S
EMPOWERING INNOVATION

اتحاد الجامعات العربية

جامعة القدس المفتوحة

جمعية الخدمة الاجتماعية
اتحاد الجامعات العربية AARU